

المقدرة التنافسية للصادرات الزراعية الاردنية

٢٧٢٩

اعداد

عبير احمد سلامة

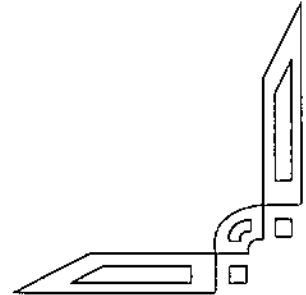
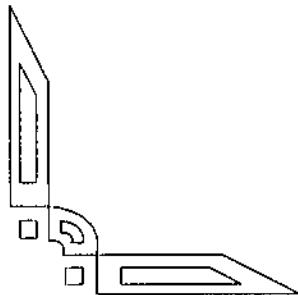
باشراف

الدكتور محمد خليل غديانات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

الاقتصاد بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية


سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م



نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٢

وأجيزت

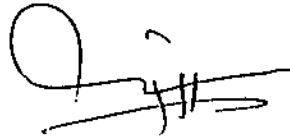
من قبل لجنة المناقشة



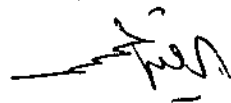
١ - الدكتور محمد عديناات رئيساً



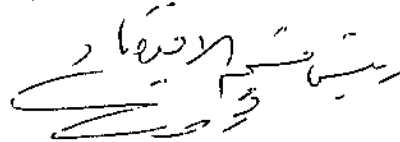
٢ - الدكتور عبدالحسين العطية عضواً



٣ - الدكتور بشير الزعبي عضواً



٤ - الدكتور رفيق عمر عضواً



اهداء

سالى ينبوع الحنان المتدفق ... أُمي

إلى السراج الذي أثار حياتي بنوره الوهاج ... أبي

إلى من أظلني بحبه وحنانه ... موسى

إلى أُملي في هذه الحياة ... أخوتي

أهدي عملي هذا ...

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، فلك الحمد والشكر على ما انعمت به عليّ في اتمام هذه الدراسة، فكنت لي خير معين، وخير ناصر، كما واتوجه بالشكر الجزيل الى استاذي العزيز الدكتور محمد عديناات الذي اشرف على اطروحتي واثراها بتوجيهاته القيمة، كما لا يفوتني ان أتقدم بالشكر الكبير والتقدير العظيم إلى المهندس عبد الحفيظ الجدي رئيس قسم التسويق الزراعي في وزارة الزراعة لما بذله من جهد كبير لمساعدتي وتشجيعي لإتمام هذه الدراسة، كما وأتقدم بالشكر الجزيل الى الأخ خضر عريقات في وزارة الزراعة والأخ عبد الودود معنوق في دائرة الإحصاءات العامة لما قدموه لي من العون والمساعدة، وأخيراً فإنه يطيب لي أن أزجي عميق شكري لكافة الذين أشرفوا على طباعة هذه الرسالة وتنقيحها والذي ساعد كثيراً على إخراج هذا العمل بالشكل المطلوب.

الفهرس

الموضوع	المفحمة
- اهداء	١
- شكر وتقدير	ب
- الخلاصة	ز
- المقدمة	١

الفصل الاول

تطور الإنتاج الزراعي في الاردن ودوره التنموي	٧
١ - المقدمة	٨
٢ - دور الزراعة في التنمية الاقتصادية الاردنية :-	
١ - نسبة الناتج المحلي الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي	١٠
ب - العمالة الزراعية ونسبة مساهمتها في العمالة الكلية	١٢
ج - نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الوطنية الكلية	١٢
٣ - التغيرات الهيكلية التي طرأت على الإنتاج الزراعي في الاردن	١٣
٤ - عقبات الزراعة في الاردن	١٤
٥ - التوجهات المستقبلية للزراعة في الاردن	١٦
٦ - الاهمية النسبية للإنتاج الخضري بالنسبة للإنتاج الزراعي	١٧

الفصل الثاني

٢٣	اهمية المصادر الزراعية ودورها التنموي
٢٤	المصادر الزراعية الاردنية
		دور تكاليف الانتاج المحلية في تحديد المقدرة
٢٨	التنافسية للمصادر المحلية

الفصل الثالث

		تكاليف انتاج محاصيل الخضروات التقليدية المنتجة
٣٣	محلياً
٣٥	<u>أولاً</u> : تكاليف مستلزمات الانتاج المادية
٣٥	ا - تكلفة البذور والاشغال
٣٧	ب - تكلفة الاسمدة الكيماوية والعضوية
٣٨	ج - تكلفة العلاجات والمبيدات الزراعية
٣٩	د - تكلفة الملش الابيض والاسود
٤٠	هـ - تكلفة المياه
٤٢	<u>ثانياً</u> : تكاليف العمالة
٤٣	<u>ثالثاً</u> : تكاليف الخدمات
٤٥	<u>رابعاً</u> : تكاليف اخرى
٤٦	<u>خامساً</u> : تكاليف التسويق
٤٧	ف - تكلفة العبوات

- ب - تكلفة النقل ٤٧
- ج - تكلفة السوق ٤٨
- د - تكلفة التحميل ٤٨
- تكاليف الانتاج الكلية ٤٨

الفصل الرابع

- سعر الصرف واثره على المقدره التنافسية للمصادر
الاردنية من محاصيل الخضروات التقليدية ٦٣
- التكلفة الاجنبية لمحاصيل الخضروات الرئيسية ٦٣
- أولاً : التي تزرع في منطقة وادي الاردن ٦٥
- ثانياً : التي تزرع في منطقة المرتفعات المروية ٦٨
- الوفرة في العملة الاجنبية الناتج عن زراعة
محاصيل الخضروات التقليدية محلياً ٧٨
- اثر انخفاض سعر صرف الدينار الاردني على تكاليف انتاج
محاصيل الخضروات محلياً وحجم المصادر الوطنية من هذه
المحاصيل ٨٢

الفصل الخامس

- السياسات الزراعية الواجب اتباعها لرفع المقدره
التصديرية ٩٠
- أولاً : السياسة السعرية الزراعية الاردنية ٩١
- ثانياً : سياسة التسويق الزراعية الاردنية ٩٥

الفصل السادس

- النتائج والتوصيات ١٠٨
- قائمة المراجع ١١٠

ملخص

تبحث هذه الرسالة في موضوع "المقدرة التنافسية للصادرات الزراعية الأردنية" للفترة من ١٩٧٠-١٩٨٨، وقد ركزنا في هذه الدراسة على الصادرات المحلية من الخضر كونها تشكل الجزء الأكبر والأهم من الصادرات الزراعية المحلية. لقد تضمنت هذه الدراسة ستة فصول تحدثنا في الأول منها عن تطور الانتاج الزراعي في الأردن ودوره التنموي. وأما الفصل الثاني فقد تناول الصادرات الزراعية ودورها التنموي. وفي الفصل الثالث فقد بحثنا في موضوع تكاليف انتاج محاصيل الخضروات التقليدية المنتجة محلياً. وفي الفصل الرابع قمنا ببحث سعر الصرف وأثره على المقدرة التنافسية للصادرات الأردنية من محاصيل الخضروات التقليدية. وفي الفصل الخامس فقد بحثنا في موضوع السياسات الزراعية الواجب اتباعها لرفع المقدرة التصديرية. وأما الفصل السادس والأخير فقد تضمن أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة، ومن هذه النتائج:-

١ - لقد وجد من البحث أن الكميات التي تصدر سنوياً من المحاصيل الزراعية متقلبة.

٢ - لقد وجد من الدراسة ان تكلفة انتاج محاصيل الخضروات في مناطق المرتفعات المرورية اكبر منها في مناطق وادي الأردن وانها بأسلوب الري بالتنقيط أكبر منها وفقاً لأسلوب الري السطحي.

٣ - لقد وجد بأن متوسط نسبة التكلفة الأجنبية إلى تكاليف الإنتاج الكلية في مناطق وادي الأردن التي تستخدم اسلوب الري السطحي أكبر منها في المناطق التي تستخدم اسلوب الري بالتنقيط، وأنها بمناطق وادي الأردن أكبر منها في مناطق المرتفعات المرورية.

٤ - لقد وجد بأن انتاج كافة محاصيل الخضر محلياً يعتبر موفراً للعمولات الصعبة.

٥ - لقد وجد بأن انخفاض سعر صرف الدينار الأردني قد ادى إلى زيادة كمية الصادرات المحلية من الخضر.

أما عن أهم التوصيات فقد جاءت على النحو التالي:-

- ١ - توصي الدراسة بضرورة توفير العملات الصعبة اللازمة لاستيراد مدخلات الانتاج الزراعي إلى أن يتم إنشاء صناعات لأنتاجها محلياً.
- ٢ - ضرورة تدريب الأيدي العاملة المحلية الزراعية وتطوير مهاراتهم.
- ٣ - توصي الدراسة بأن تبدأ المزاودة على اسعار الخضار والفواكه في السوق المركزي بحد أدنى مساو لتكلفة الانتاج.
- ٤ - توصي الدراسة بضرورة انشاء شركة لتأجير العبوات للمزارعين واعفاءها من اية رسوم وذلك بغية تخفيف كلفتها على المزارعين.
- ٥ - تشجيع انشاء صناعات غذائية تقوم على استخدام محاصيل الخضر التي تنتج محلياً.
- ٦ - توصي الدراسة بضرورة اعادة النظر في اسلوب تجميع البيانات الزراعية وتحديثه.

Abstract

The subject of this study is about "The Competitiveness of Jordanian Agricultural Exports". The study covers the period from 1970 to 1988. Exports of vegetables constitute the great part of national exports.

This study has been divided into six chapters. In chapter one the development of agricultural products and its role in Economic development is analysed. In chapter two a historical background about Jordanian agricultural exports is given. Chapter three includes a detailed analysis of the production cost of local traditional vegetables. In chapter four the effect of the exchange rate on the competitiveness of Jordanian exports of vegetables is analysed. Chapter five includes a detailed study of Jordanian agricultural policies. The last chapter presents the most important findings of this research as well as the main recommendations in the light of these findings.

The most important results arrived at in this study are:-

- 1 - The performance of Jordanian agricultural exports was unstable during the study period.
- 2 - The total production cost of traditional vegetables harvested in the highland areas is higher than that in the Jordan Valley. The drip irrigation system is more costly than surface irrigation.

- 3 - Surface irrigation has a higher foreign component than drip irrigation. Also, the foreign cost in the Jordan Valley comparable is greater than that in the highland areas for all harvests.
- 4 - Production of all traditional vegetable harvests locally generate foreign currency.
- 5 - The low exchange rate of the Jordanian Dinar led to an increase in Jordanian exports of vegetables.

The main recommendations of this study are:-

- 1 - Provide the required foreign currency for imported production requirements till these can be produced locally.
- 2 - The necessity of training local agricultural workers and improving thier skills.
- 3 - The necessity of adopting a pricing system of vegetables that reflects on production costs.
- 4 - Solve the problem of high packaging cost and the unsuitability of available packaging for export purposes by establishing a company to supply farmers with suitable packaging.
- 5 - Encourage the establishment of food industries that depend on local production.
- 6 - Build a strong data base for agricultural statistics.

يلعب القطاع الزراعي دوراً أساسياً وفعالاً في اقتصاديات البلدان النامية، فهو يعتبر من أهم المصادر الأساسية للدخل في هذه الدول، كما ويعتبر الموظف الأكبر للقوى العاملة في بدايات التنمية الاقتصادية، وأحد أهم المصادر الرئيسية للعمولات الصعبة، حيث تكاد ان تنحصر صادرات البلدان النامية بشكل اساسي بالصادرات من السلع الزراعية والمواد الأولية، وذلك في بدايات التنمية الاقتصادية . لذا فان أية عملية تنمية اقتصادية لا تأخذ بعين الاعتبار التنمية الزراعية تعتبر تنمية قاصره.

وعلى الرغم من أهمية نشاط القطاع الزراعي للدول النامية، الا أننا نلاحظ أن هذا القطاع لم يعط العناية الكافية في خطط التنمية الاقتصادية فنجد ان هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل مثل، البطالة المقنعة، ونقص رؤوس الأموال الموجهة للإستثمارات الزراعية، وضعف السياسات السعرية الزراعية، والسياسات التسويقية في تلك الدول - الى غير ذلك من المصاعب. هذا ويعتبر كلاً من ضعف السياسة السعرية والسياسة التسويقية الخاصة بالقطاع الزراعي في الدول النامية من اخطر المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، حيث نجد بأن السياسات السعرية الزراعية في الدول النامية تسعى دائماً لتوفير السلع الزراعية للمستهلكين بأسعار مخفضة وذلك بغض النظر عن تكاليف انتاجها، وهذا بعكس ما يجري في الدول المتقدمة التي تعمل عادة على وضع أسعار مرتفعة للسلع الزراعية(١)، فلو أن الدول النامية غيرت سياستها تلك بحيث أصبحت تراعي تكاليف الإنتاج عند وضع اسعار السلع

(١) أفيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، (مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨)

الزراعية مع ضمان تحقيق عائد مناسب للمزارع، فإن ذلك لا بد وأن يؤدي الى زيادة دخل العاملين في القطاع الزراعي، - وهي كما قلنا بالسابق من أكبر فئات القوة العاملة، وهذه الفئة من السكان تتميز عادة بارتفاع الميل الحدي للإستهلاك، فزيادة دخولهم تؤدي في الغالب الى زيادة طلبهم على منتجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج في كافة القطاعات، ولو استمرت اسعار السلع الزراعية بالتزايد - كما هو الحال بالنسبة لأسعار السلع الأخرى - فان هذا يعني ان تلك الفئة الواسعة من السكان سوف تبدأ بالإدخار، ومن المعروف ان زيادة الإدخارات تؤدي الى زيادة التراكم الرأسمالي الذي يمكن للدولة ان تستخدمه لتمويل مشاريعها وخططها التنموية الزراعية، كما وجد بأن الكميات المنتجة تتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي قد تطرأ على علاقة الأسعار بالتكاليف. أي لو كانت العلاقة بين أسعار السلع الزراعية وتكاليف انتاجها طردية، فإن الإنتاج سوف يتجه نحو التزايد المستمر ما دامت هذه العلاقة سارية المفعول^(١) والعكس صحيح، وبناء على ما سبق فإن وضع سياسة سعرية زراعية عادلة سوف يقضي على مشكلة البطالة المفنعة التي يعاني منها هذا القطاع^(٢)، ومشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة للإستثمارات الزراعية.

(١) أفيريت هاجن، المرجع السابق مباشرة.

(٢) إن زيادة انتاج القطاعات الأخرى سوف يؤدي الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، وهذا يؤدي الى انتقال جزء من الأيدي العاملة من القطاع الزراعي الى القطاعات الأخرى، وهذا إذا إفترضنا ان الإقتصاد الكلي عند وضع التوظيف الكامل - أو سيؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل اذا لم يكن الإقتصاد الكلي عند نقطة التشغيل الكامل -.

أن من أهم الأهداف التي تسعى السياسة التسويقية الزراعية الى تحقيقها، توسيع المنافذ التسويقية امام منتجات القطاع الزراعي، وزيادة المقدرة التنافسية لمنتجات هذا القطاع، ويمكن للسياسة التسويقية تحقيق هذين الهدفين من خلال تنوع الإنتاج المحلي بهدف تنوع صادراتها، وتصنيع المنتجات الزراعية، حيث تشير تقارير البنك الدولي لعام "١٩٧٨" أن ما يقرب من ثلثي الصادرات الأولية للبلدان النامية (ما عدا الوقود) قد تعرضت لتقلبات سعرية بمعدل اعلى من ١٠٪ سنويا، وهذا يمثل خسارة بالعملة الصعبة تزيد عن ثلاثين بليون دولار(١)، هذا وقد رافق التقلبات^١ السعرية تلك انخفاض في الطلب العالمي على السلع الزراعية الأولية وذلك بسبب التوجه الى استخدام البدائل الصناعية، وتوسع الدول المتقدمة في الإنتاج الزراعي، ولهذا فقد كانت حصيلة الصادرات الزراعية في الدول النامية غير مستقرة، وحل هذه المشكلة فإن بعض الإقتصاديين يرون بأن تنوع الصادرات يمثل الطريق الوحيد لتثبيت حصيلة الصادرات الزراعية(٢).

إن زيادة مقدرة المنتجات الزراعية على المنافسة في الأسواق الخارجية، سوف يؤدي الى زيادة تدفق العملات الصعبة الى الدولة المنتجة، وحيث أن تخزين السلع الزراعية لتنظيم انسيابها الى الاسواق الخارجية عملية غير ممكنة بسبب تعرض بعضها للتلف السريع - خاصة اذا تم نقلها لمسافات طويلة- لذلك فلا بد من تصنيع هذه المحاصيل، وتشير التقديرات بأن العالم الثالث يقوم بتصدير حوالي خمس احتياجات

(١) بما فيها السلع الزراعية الأولية.

(٢) انظر محمد عبد الشفيق، قضية التصنيع في اطار النظام الإقتصادي العالمي الجديد، (بيروت: دار الوحدة

العالم من السلع الاولية(١) بما فيها السلع الزراعية الاولية، وبأن المستهلكين النهائيين في البلدان الصناعية يدفعون ما يزيد على مائتي مليار دولار أمريكي مقابل هذه السلع والمنتجات المشتقة منها مباشرة في حين لا يصل الى الدول المصدرة لها إلا ثلاثون مليار دولار فقط، أي حوالي ١٥٪ من التكلفة التي يتحملها مستهلكوها، وذلك لأن القسم الأكبر من عمليات تصنيع هذه السلع تتم خارج حدود البلدان المنتجة والمصدرة لهذه المواد(٢)، وهكذا فإن التوسع بالصناعات الغذائية سوف يساعد على تحسين شروط التبادل التجاري "Terms of Trade" للدول النامية، مما يعني زيادة قيمة صادرات هذه الدول، كما أن التوسع في الصناعات الغذائية سوف يغطي جزءا كبيرا من الطلب المحلي على السلع الغذائية والذي يمتاز بالتنوع والإزدياد بسبب النمو السكاني الكبير، مما يساعد على الحد من واردات الدول النامية من السلع الغذائية. اضافة الى ذلك فإن الصناعات الغذائية تساعد على زيادة حصيلة الدوله من العملات الصعبة، وبالتالي زيادة اعتماد الدول النامية على مواردها الذاتية لتمويل خططها التنموية مما يجعل الدول النامية تسير ضمن المسار المأمون للتنمية باقل تبعية ممكنة.(٣)

(١) J. Viner, International Trade and Economic Development, (١) Oxford, 1953.

(٢) Tinbergen, Jancoord. Reshaping the International Order, (٢) New york: Dutton, 1976.

(٣) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، ١٩٨٣).

يهدف هذا البحث الى اعطاء فكرة عن الصادرات الزراعية الاردنية وتطورها من حيث الحجم والتركيب ودورها في التنمية الاقتصادية ومساهمتها في الناتج القومي، والى تقييم هذه الصادرات من حيث امكانية تطويرها بالمستقبل لزيادة مقدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية، واخيراً دراسة أثر انخفاض سعر صرف الدينار الاردني على الصادرات الزراعية من حيث تكاليف الانتاج والمقدرة التنافسية والزيادة في حجم الطلب الخارجي وفي هذا البحث سنقوم بدراسة الفرضيات التالية:-

- ١ - أن نمو الصادرات الزراعية يعجل عملية التنمية الاقتصادية.
- ٢ - أن الصادرات الزراعية تؤدي الى زيادة المقدرة الاستيرادية.
- ٣ - أن انخفاض سعر صرف الدينار أدى الى تخفيض تكاليف الانتاج الزراعي.
- ٤ - أن انخفاض سعر صرف الدينار ادى الى زيادة المقدرة التنافسية للمنتجات الاردنية الزراعية.
- ٥ - أن انخفاض سعر صرف الدينار ادى الى زيادة الطلب الخارجي.

هذا وسوف نعتمد في هذه الدراسة على التقارير والنشرات الصادرة عن كل من وزارة الزراعة، والسوق المركزي، والاحصاءات العامة، والبنك المركزي. لقد تضمنت هذه الدراسة خمسة فصول، قمنا في الفصل الأول منها بدراسة تطور الانتاج الزراعي في الاردن ودوره التنموي خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٨. وفي الفصل الثاني قمنا بدراسة اهمية الصادرات الزراعية ودورها التنموي. وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة تكاليف انتاج محاصيل الخضروات محليا حيث اشتمل هذا الفصل على دراسة كل من، تكاليف مستلزمات الإنتاج المادية، وتكاليف العمالة، وتكاليف الخدمات، وتكاليف اخرى، وتكاليف التسويق، وفي نهاية الفصل قمنا باجراء مقارنة بين تكلفة انتاج المحاصيل التقليدية محليا ومتوسط أسعارها العالمية. أما

في الفصل الرابع فقد قمنا بدراسة سعر الصرف وأثره على المقدرة التنافسية للصادرات الزراعية الأردنية، حيث اشتمل هذا الفصل على دراسة التكلفة الأجنبية لمحاصيل الخضروات الرئيسية التي تزرع في منطقة وادي الأردن والمرتفعات المروية، والوفير في العملة الأجنبية الناتج عن زراعة محاصيل الخضروات التقليدية محليا، واثر انخفاض سعر صرف الدينار الأردني على تكاليف انتاج محاصيل الخضروات التقليدية محليا وحجم الصادرات المحلية من هذه المحاصيل. أما في الفصل الخامس والأخير فقد قمنا بدراسة السياسات الزراعية الأردنية المرتبطة منها بالمقدرة التنافسية للصادرات الزراعية وقد إشتمل هذا الفصل على دراسة كل من السياسة السعرية الزراعية وسياسة التسويق الزراعي في الاردن.

الفصل الأول

تطور الإنتاج الزراعي في الأردن

ودوره التنموي

ويبحث هذا الفصل في المواضيع التالية:-

- ١ - دور الزراعة في التنمية الإقتصادية
- ٢ - دور الزراعة في التنمية الإقتصادية الأردنية:-
 - أ - نسبة الناتج المحلي الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي
 - ب - حجم القوة العاملة في القطاع الزراعي
 - ج- نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الوطنية الكلية
- ٣ - التغيرات الهيكلية التي طرأت على الإنتاج الزراعي في الأردن
- ٤ - عقبات الزراعة في الأردن
- ٥ - التوجهات المستقبلية للزراعة في الأردن
- ٦ - الأهمية النسبية لإنتاج الحضر بالنسبة للإنتاج الزراعي

دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:-

لم تكن استراتيجيات التنمية الاقتصادية لترى بأن للقطاع الزراعي دور فاعل ومهم في عمليات التنمية الاقتصادية، بينما كانت تعتقد أن القطاع الصناعي هو أساس التنمية الاقتصادية. لذلك فقد أعطت القطاع الزراعي دوراً هامشياً في عملية التنمية الاقتصادية شبه بدور البقرة الحلوب حيث كان يترتب عليه دفع عملية التنمية في القطاع الصناعي، من خلال عملية نقل الفائض الزراعي، لتلبية احتياجات القطاع الصناعي من رأس المال، والأيدي العاملة، والعملة الصعبة، والمواد الغذائية. وكانت هذه الإستراتيجيات ترى بأن الفائض الزراعي يمكن أن يتحقق من خلال زيادة انتاجية القطاع الزراعي، حيث أن زيادة الإنتاجية تؤدي الى زيادة رأس المال المتولد في القطاع الزراعي، هذه الزيادة في رأس المال تعني زيادة حجم الإدخارات الطوعية والإجبارية والاستثمارات الزراعية، وقد كانت هذه الإستراتيجيات تفترض أن جميع ادخارات القطاع الزراعي لابد وأن توجه لتمويل نشاطات القطاع الصناعي، وأن زيادة حجم الإستثمارات الزراعية تعني زيادة الطلب على الأسمدة، والعلاجات، والآلات ، والمكائن الزراعية، وانايب الري ... الخ، وهذه السلع جميعها من انتاج القطاع الصناعي. كما أن زيادة تقنية الأساليب الزراعية تعني الإستغناء عن جزء من العمالة الزراعية لنقلها للصناعة. كما وأن زيادة حجم الإنتاج المحلي يؤدي الى زيادة دخل العاملين في القطاع الزراعي، وحيث أن الفئة التي تعمل في القطاع الزراعي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للإستهلاك، لذا فإن الطلب الحقيقي على منتجات القطاع الصناعي سوف يزداد. كما أن زيادة الإنتاج المحلي من السلع الزراعية يترتب عليها زيادة عرض هذه السلع في الأسواق المحلية، وبهذا يتمكن العاملون في القطاع الصناعي من الحصول على السلع الزراعية بأسعار منخفضة، إضافة الى توفير فائض

من السلع الزراعية للتصدير لتصبح مصدراً من مصادر الحصول على العملات الصعبة التي تعتبر من اهم المرتكزات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في أي دولة. وهكذا يكون القطاع الزراعي قد وفر رأس المال اللازم لتمويل نشاطات القطاع الصناعي، ووسع السوق المحلي امام منتجاته، وزاد عرض العمل الصناعي، وعرض السلع الغذائية والعملات الصعبة^(١). إلا أن تجارب بعض الدول النامية اثبتت عدم امكانية تحقيق ذلك حيث أن مشاكل نقص الغذاء، وضعف القطاع الصناعي في هذه الدول - على الرغم من أن معظم امكانات هذه الدول تذهب للإستثمارات الصناعية -، يعتبر دليلاً واضحاً على خطأ ما ذهبت إليه استراتيجيات التنمية الاقتصادية هذه. ولو تتبعنا تجارب الدول المتقدمة صناعياً نلاحظ بأن القطاع الزراعي في تلك الدول متطور للغاية، وأن حجم الإستثمارات الزراعية كبير جداً، وأن هذه الدول قد ادركت أن عملية التصنيع لا يمكن أن تستمر دون أن يتحقق معدل نمو موجب في القطاع الزراعي تناسب على الأقل مع معدلات نمو السكان^(٢)، ونظراً لما اصاب استراتيجيات التنمية الاقتصادية من فشل في الآونة الأخيرة مما حدى بمجموعة من الإقتصاديين للدعوة الى ضرورة أن تشمل التنمية الاقتصادية تلبية وسد حاجات الأفراد الأساسية، وذلك من خلال وضع استراتيجية عامة قائمة على مفهوم تلبية الحاجات الأساسية، "بحيث تسعى هذه الإستراتيجية الجديدة الى اعادة صياغة اهداف

(1) Pan.A.Yotopoulos, Jeffery Nugent, "Economics of Development"

Empirical Investigations, USA, 1976.

(٢) انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتبعية، (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٠).

التنمية واحداث تغييرات جوهرية في الإطار المؤسسي السائد في الدول النامية، واعادة ترتيب اولويات التنمية، والمشاريع الإستثمارية، واعادة هيكله الإنتاج المحلي، والتجارة الخارجية، بشكل يخدم بفعالية الأولويات الجديدة^(١). ويرى هؤلاء الإقتصاديون بأن استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين تعني توفير حد معقول من المأكل والمشرب والسكن، وهذه تعتبر من أهم وسائل زيادة القدرة على العمل، والتي تعمل على زيادة الإنتاجية في جميع القطاعات، ليتحقق بذلك الفائض في جميع القطاعات الإقتصادية المحلية، وهكذا يكون القطاع الزراعي هو الأساس الذي قامت عليه التنمية الإقتصادية الشاملة.

دور الزراعة في التنمية الإقتصادية الأردنية:-

سنقوم بدراسة دور الزراعة في التنمية الإقتصادية في الأردن وذلك من خلال دراسة وتحليل البنود الثلاث التالية:-

أولاً - نسبة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

لقد تزايد الناتج المحلي الزراعي بشكل متصاعد خلال الفترة من "١٩٧٠ - ١٩٨٨"، حيث نجد بأنه قد ارتفع من (١٥٦) مليون دينار في عام ١٩٧٠، إلى (٨١٨) مليون دينار في عام "١٩٨٢"، وإلى "١٣٩٣" مليون دينار في عام "١٩٨٨"، وإلى (١٥٧٦) مليون دينار في عام "١٩٨٩"، وأما عن نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي فقد شهدت تراجعاً مستمراً، حيث انخفضت من ١٠٪ في عام "١٩٧٠"، إلى ٦٫٩٩٪ في عام "١٩٨٢"، وإلى ٩٫٦٪ في عام "١٩٨٨"، وإلى ٥٫٣٪ في عام "١٩٨٩" (راجع الجدول رقم "١"). ويعتبر هذا التراجع في نسبة مساهمة

(١) انطونيوس كرم، المرجع السابق، ص ٢١٩.

الناتج الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي دليلاً على التخلف النسبي في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث ازدادت نسبة مساهمة قطاع الصناعة - بشقيه التحويلية والاستخراجية - من ٣٣٪ في عام "١٩٧٠"، الى ١٤٪ في عام "١٩٨٠"، ووصلت الى ١٤ر٢٪ في عام "١٩٨٨"، واما فيما يتعلق بقطاع الخدمات (١) فقد ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من ٥٤٪ في عام (١٩٧٠)، الى ٥٥٪ في عام (١٩٨٠)، ووصلت الى ٥٦٪ في عام (١٩٨٨) (٢). وهذا يعتبر مؤشراً واضحاً على أن الإقتصاد الاردني أصبح يعتمد على قطاع الخدمات بشكل أساسي كمصدر رئيسي للدخل في الأردن.

جدول رقم (١)

الناتج الزراعي ونسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٨

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	الناتج الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	بالمليون دينار اردني	بالمليون دينار اردني	٪
١٩٧٠	١٥١٠٧	١٥٠٦	١٠
١٩٧١	١٦٦	٢٣٩	١٤
١٩٧٢	١٨٢٠٨	٢٦٦	١٤ر٥
١٩٧٣	١٨٨٠٩	١٧٦	٩
١٩٧٤	٢١٢٠٤	٢٠٢	١٢ر٥
١٩٧٥	٣١٢٠٣	٢٦	٨
١٩٧٦	٢٧٨٠١	٢٧٢	٩ر٨
١٩٧٧	٤٢٩٠٩	٤١٧	٩ر٥
١٩٧٨	٥٥١٠٢	٥٨٦	١٠ر٦
١٩٧٩	٦٦٨٠٦	١٢٦	٦ر٥
١٩٨٠	٨٩٢٠٢	٦٩٠	٧ر٨
١٩٨١	١٠١١٠١	٧٥٠	٧
١٩٨٢	١١٦٩٠٦	٨١٨	٦ر١٩
١٩٨٣	١٢٤٢٠٣	١١٠	٨ر٨
١٩٨٤	١٣١٥	٩٨٦	٧ر٥
١٩٨٥	١٣٩٠٠٦	١١٨٧	٨ر٥
١٩٨٦	١١٠١٠١	١١١٠	٧ر٩
١٩٨٧	١١١٧٠٣	١٢٧٢	٨ر٨
١٩٨٨	١١٤٩٠٦	١٢٩٢	٩ر٦

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الشهرية، اعداد مختلفة، قام الباحث بحسابها.

(١) يشتمل قطاع الخدمات على التجارة العامة، النقل والمواصلات، خدمات ماليه وعقارية واعمال، الخدمات الحكومية وخدمات اخرى.

(٢) البنك المركزي، النشرة الشهرية، اعداد مختلفة.

ثانيا - العمالة الزراعية ونسبة مساهمتها في العمالة الكلية:

لقد وجدنا سابقاً بأن الإقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات، لذلك فإننا نتوقع أن يتراجع حجم العمالة في القطاع الزراعي كلما ازداد نمو قطاع الخدمات، ولكن تراجع حجم العمالة الزراعية بشكل مستمر لا يمكن أن يعزى فقط لنمو قطاع الخدمات، حيث أن زيادة التطور التكنولوجي وزيادة تقنية الأساليب الزراعية يلعبان أيضاً دوراً هاماً في تقليص حجم العمالة الزراعية، ولهذين السببين ولغيرهما من اسباب، فقد انخفض حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي من (٧٣) الف عامل في عام (١٩٦١)، الى (٣٩) الف عامل في عام (١٩٨٥)، أي أن نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي الى اجمالي القوة العاملة المحلية قد انخفضت من ٣٣.٥٪ في عام (١٩٦١)، الى ٧.٨٪ في عام (١٩٨٥)، في حين نجد أن الأهمية النسبية للعمالة في قطاع التجارة والخدمات قد ارتفعت من ٤٥.٧٪ في عام (١٩٦١)، الى ٦٩.٥٪ في عام (١٩٨٥) (١).

ثالثاً - نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الوطنية الكلية:

بلغت قيمة الصادرات المحلية النباتية لعام (١٩٧٠) (٤٢٥٠) مليون دينار، ارتفعت الى (١٩٢٠٥) مليون دينار في عام ١٩٨٠، وواصلت ارتفاعها لتصل الى (٢٣٤١٦) مليون دينار في عام ١٩٨٦، الا أنه يلاحظ أن نسبة الصادرات النباتية الى قيمة الصادرات الكلية قد تراجعت بشكل ملحوظ ففي حين كانت هذه النسبة حوالي ٤٦٪ عام ١٩٧٠م انخفضت الى ١٦٪ في عام (١٩٨٠)، ثم انخفضت الى حوالي ١٠٪ في عام ١٩٨٦ - راجع الجدول رقم ٢ - . وبناء على ما سبق فإننا نلاحظ بأن نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الوطنية الكلية متدنية وأن الاتجاه العام لها يسير نحو الإنخفاض، وذلك بسبب محدودية نمو الانتاج الزراعي المحلي وعدم نموه بمعدلات تتناسب مع نمو القطاعات الاقتصادية، اضافة الى ارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي بسبب زيادة عدد السكان وارتفاع معدلات الدخل، واخيراً فقدان الاردن لبعض اسواق التقليدية.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) عمان - الأردن.

المادرات الزراعية ونسبتها الى المادرات الكلية
للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٨

القيمة بالآلاف الدنانير

النسبة	قيمة المادرات الخردوات والخدوات	مادرات الفواكه	مادرات الحبوب والقمح	المجموع	المادرات الكلية	النسبة المئوية المادرات الخردوات والخدوات
١٩٧٠	٢٠٨٧٠	١٠٣٨٠	--	١٠٢٥٠	٩٠٢٢٠	٤٥٠٦ %
١٩٧١	٢٠٥٠٦	١٠٠٠٥	--	٣٠٦٦١	٨٨١٧	٣٤٠٧ %
١٩٧٢	٢٥٠٠٠	١٥٥٧٨	--	١٠٠٧٨	١٢٦٠٦	٣٢ %
١٩٧٣	٢٠١٧١	١٧١٦	--	١٠١٨٧	١١٠١٠	٢٩٠٩ %
١٩٧٤	٢٠٨٨٦	٤٢٧٤	--	٩١٦٠	٣٩٠٣٧	٢٣ %
١٩٧٥	٢٠٢٣٦	٦٢٧٧	--	٩٦١٣	١٠٠٧٥	٢١ %
١٩٧٦	٥٣١٠	٩٢٢٨	--	١٤٥٦٨	٤١٥٥٢	٢٩ %
١٩٧٧	٦٦٩٨	١٠٢٩٦	--	١٧٠٩٤	٦٠٢٥٣	٢٨ %
١٩٧٨	٨٠٥٣	٦٥١٦	--	١٤٥٩٩	٦٤١٢٩	٢٢٠٨ %
١٩٧٩	١١٩١٦	٦٧٩٢	--	١٨٧٢٨	٨٢٥٥٦	٢٢٠٧ %
١٩٨٠	١١٣٧٠	٧٨٣٥	--	١٩٢٠٥	١٢٠١٠٧	١٦ %
١٩٨١	١٩٤٩٨	١٠٢٤٦	١١١٠	٢٩٧٤٤	١٦٩٠٢٦	١٥ %
١٩٨٢	١٨٢٨٢	١٢١٧٧	١١٢٠	٣١٨٧٩	١٨٥٥٨١	١٧ %
١٩٨٣	١٧٦١١	٧٦٠١	٧٩٠٠	٢٣٠١٨	١٦٠٠٨٥	٢٠٠٧ %
١٩٨٤	١٨٥٦٥	٨٣٥٩	١٦٢٢	٢٨٥٤٦	١٦٠٠٥٥	١٣ %
١٩٨٥	١٦٦٢٨	٧١٥٨	٥١٠٠	٢٤٠٨٦	٢٢٥٣١٦	١٠٠٧ %
١٩٨٦	١٣٢٧٧	٨١٧٥	١٥٦٤	٢٣٤١٦	٢٢٥٦١٥	١٠٠٤ %

* المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الشهرية، اعداد مختلفة.

التغيرات الهيكلية التي طرأت على الإنتاج الزراعي في الأردن:-

شهد الاقتصاد الأردني تطوراً ملحوظاً في حجم الإنتاج المحلي الزراعي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٨) حيث ارتفعت الكميات المنتجة من الحبوب من (٧٣٣) ألف طن في عام ١٩٧٠، الى (١٨١٥) ألف طن في عام ١٩٨٠، والى (١٣٤) ألف طن في عام ١٩٨٨. وأما بالنسبة لإجمالي إنتاج الأشجار المثمرة فقد بلغ (١٠٣٦) ألف طن في عام (١٩٧٠)، ارتفع الى (١١٩٦) ألف طن في عام ١٩٨٠، وأما في عام (١٩٨٨) فقد وصل الإنتاج الى (٢٣٠٢) ألف طن. أما عن الإنتاج المحلي من الخضار فقد ارتفع من (٢٠٧٦) ألف طن في عام (١٩٧٠) الى (٣٢٠٥) ألف طن في عام (١٩٨٠) والى (٤٨٤٢) ألف طن في عام (١٩٨٨)^(١).

(١) البنك المركزي الاردني، النشرة الشهرية، اعداد متفرقة.

وهكذا فإننا نلاحظ بأن انتاج الحضر محلياً أصبح يحتل مركز الصدارة بين منتجات القطاع الزراعي الأخرى.

عقبات الزراعة في الأردن:-

تتأثر الإنتاجية في القطاع الزراعي بمجموعة من العوامل الطبيعية ومن أهمها التربة ومصادر المياه، ومجموعة أخرى من العوامل الاقتصادية من أهمها؛ حجم الإستثمارات الحكومية والموجهة للقطاع الزراعي، والقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي، والشكل التنظيمي للمزرعة، ومساحة المزرعة، إلى آخر ذلك من عوامل. وحتى نستطيع التعرف على العقبات التي تواجه القطاع الزراعي في الأردن، فلا بد لنا من دراسة كل من العوامل الطبيعية والإقتصادية كلاً على حده. فالتربة في الأردن قلبية عالية الكلسية، إضافة لوجود ظاهرة التملح في بعض المناطق نتيجة اهمال الصرف وسوء استعمال مياه الري وجفاف الطقس^(١)، كما أن الأردن يعتبر بلداً فقيراً بالموارد المائية نظراً لقلة انهاره إضافة الى شح امطاره وتباينها في الشدة والكمية والتوزيع من منطقة الى أخرى ومن سنة الى اخرى، وحيث أن الزراعة في الأردن تعتمد بشكل كبير على الأمطار لذلك فإنها تعتبر من اهم العوامل المؤثرة على انتاجية هذا القطاع.

وفيما يخص العوامل الاقتصادية المؤثرة على انتاجية القطاع الزراعي في الاردن، فيلاحظ بأن الإستثمارات الحكومية في القطاع الزراعي الأردني متدنية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ حجم الإستثمار الحكومي المتوقع في القطاع الزراعي

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العرض والطلب لمنتجات الحضر والفاكهة في بعض دول المشرق، الجزء الثاني،

في الحطة الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) (١٣ر٠٢) مليون دينار، أي بنسبة ٧٣٪ من إجمالي الإستثمارات الحكومية في تلك الفترة. واما في الحطة الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) فقد بلغ حجم الإستثمار الحكومي المتوقع في القطاع الزراعي (٤٠ر٠) مليون دينار، أي بنسبة ٥٢٪ من إجمالي الإستثمارات الحكومية. واما في الحطة الخمسية (١٩٨١ - ١٩٨٥) فقد بلغ حجم الإستثمار الحكومي المتوقع في القطاع الزراعي (٢٣٤ر٥) مليون دينار، أي بنسبة ٧٠٪ من إجمالي الإستثمارات الحكومية في تلك الفترة (١).

واما عن القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي فقد وجدنا بأنها قد ازدادت بشكل واضح خاصة خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٧)، إلا أن تعدد الجهات المقرضة، وعدم التنسيق بينها، وصعوبة الحصول عليها دون تقديم الضمانات المطلوبة (٢)، قد اضعف هو الآخر من ميزة هذه التسهيلات مما ترك آثاراً واضحة على الانتاجية الزراعية في الأردن. - (راجع الجدول رقم ٣) -

جدول رقم (٤)

القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي للفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٧)

القيمة / الف دينار					
الجهة المقررة	١٩٨٣	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
مؤسسة الإقراض الزراعي	٥٦٠٥٠٠	٥١٦٧٦٠	٧٨٣٠٢٠	٥٦٨٢٦٠	٥١٤٥٠٠
المنظمة التعاونية	٢٢١١٧٠	١٦٩٦٥٠	١٩٠٢٢٠	٨١٢٦٠	١٧٤٩٦٠
الاتحاد المزارعين	١١٧٦٠	٩٠٢٠	٩٨٣٠	٣٢٠	١٦٧٠
البنوك التجارية	١٢٥١٧٨٠	١٥٥١٣٩٠	٢٦١٥٢٢٠	٣١٩٧٠٩٠	٣٩٠٣٧٠
المجموع	٣١١٧٥٨٠	٢٢٧٦٨٠	٣٦٠٧١٢٠	١٣٨٥٢٧٦	١٥٦٥٢٢٣

المصدر: مديرية الإستثمار الزراعي والتخطيط، قسم الإحصاء - الدلائل الإحصائية الزراعية ١٩٨١ - ١٩٨٨، وزارة الزراعة، الأردن، ١٩٨٩.

(١) المجلس القومي للتخطيط، خطط التنمية الإقتصادية، اعداد منفردة.

(٢) وزارة الزراعة، الواقع الزراعي وتصور مقترح للسياسة الزراعية في الأردن، عمان تموز ١٩٨٥.

واما عن الشكل التنظيمي للإنتاج، تشير الإحصاءات بأن ما يقرب من ٨٩,٩٪ من المساحة المزروعة من الأراضي الأردنية تدار من قبل القطاع الخاص^(١)، وهذا يؤثر على تركيبة الإنتاج الزراعي لأن هذا القطاع يسعى لتحقيق اعلى ربح ممكن بغض النظر عن الإعتبارات التنموية والإجتماعية الاخرى.

واخيراً فإن الحيازات الزراعية في الأردن تتصف إما بصغر الحجم وتفتت الملكيات، او بتركزها بأيدي فئة قليلة من السكان الأمر الذي تسبب في ارتفاع نسبة الأراضي المؤجرة والمتركة دون زراعة، وحيث أن حجم المزرعة يعتبر امراً هاماً جداً من الناحية الإقتصادية لإرتباطه المباشر بتكاليف الإنتاج في الأجل الطويل، فإن استمرار هذا الوضع يساعد على تعميق مشكلة تدي الانتاجية وارتفاع تكاليف انتاج السلع الزراعية المنتجة محلياً.

التوجهات المستقبلية للزراعة في الأردن:-

شهد القطاع الزراعي الأردني تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة ادى الى حدوث زيادة كبيرة في الإنتاج السنوي من بعض المحاصيل الخضرية مثل البندورة، والخيار، والكوسا، والباذنجان، والفلفل، والزهرة، والملفوف والفاصوليا الخضراء. وبسبب غزارة الإنتاج، وضعف السياسة التسويقية الأردنية، فقد عانت هذه المحاصيل من اختناقات تسويقية بصورة شبه دائمة لبعضها. كما ظهر لدينا عجز شديد من محاصيل اخرى مثل البصل، والبطاطا، والثوم. وقد نتج عن هذا الوضع مشاكل عديدة حاولت وزارة الزراعة جاهدة حلها، فوضعت سياسة النمط الزراعي موضع التنفيذ، وقد كانت تهدف من وراء هذه السياسة تغطية الطلب المحلي والخارجي على المحاصيل الزراعية

(١) دائرة الإحصاءات العامة، النتائج العامة للتعداد الزراعي لعام ١٩٧٥، عمان الأردن.

من خلال تقليص المساحات المزروعة بمحاصيل الفأض، وزيادة المساحات المزروعة بمحاصيل العجز، وقد كانت النتائج دون المستوى المطلوب بالإضافة لما رافق ذلك من مشاكل في التطبيق مما حدا بالوزارة الى التخلي عن هذه السياسة. وفي خطوة لاحقة دعت الحكومة في الخطة الخمسية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) الى ضرورة دعم الزراعة، لذلك فقد قامت وزارة الزراعة بالتركيز على تنمية المناطق المرتفعة، ووضع مشروع حوض نهر الزرقاء الذي يهدف الى تطوير الأراضي البعلية من خلال القيام باجراءات حفظ التربة، وزراعة الأشجار المثمرة. كما وقامت الوزارة بوضع مشروع لتطوير الأراضي المروية والذي يهدف الى اجراء البحوث الزراعية، وايصال نتائجها للمزارعين في المناطق المرتفعة، وتوفير القروض اللازمة لتطبيق تلك النتائج. كما وقامت الوزارة بوضع مشروع لغرس حوالي (١٠) آلاف دونم باشجار التفاح، ومشروعاً لتحسين وزيادة انتاج الحبوب، وآخر لتطوير الأراضي المرتفعة. ولكن نظراً لغياب كل من الارشاد الزراعي الفعال والخطط والبرامج الزراعية الجادة والسياسة الزراعية الواضحة اضافة الى محدودية المساحات الصالحة للزراعة، وقلة مصادر المياه، والعوامل المناخية مما اضعف مقدرة وزارة الزراعة في تحقيق التنمية الزراعية المنشودة.

الأهمية النسبية لإنتاج الخضر بالنسبة للإنتاج الزراعي:-

يشكل الإنتاج المحلي من الخضر الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي المحلي. حيث نلاحظ بأن الكميات التي انتجت من الحبوب في عام ١٩٧٠ قد بلغت (٧٣٣) الف طن، وحوالي (١٠٣٦) الف طن من الفواكه، و (٢٠٧٦) الف طن من الخضر، وقد استمرت الكميات المنتجة من الخضر تحتل مركز الصدارة طيلة فترة الدراسة. وينحصر انتاج الخضر في الاردن بين عدة اصناف - تعتبر محاصيل تقليدية اعتاد المزارع الاردني على انتاجها - هي:-

البندورة، والكوسا، والبادنجان، والخيار، والفلفل، والزهره، والملفوف والفاصوليا الخضراء، وقد كانت الكميات المنتجة من هذه المحاصيل منقلبه خلال فترة الدراسة - ويمكن ان نلاحظ ذلك من دراسة الاهمية النسبية لاصناف الخضروات التي تنتج بالاردن -، حيث نجد بأن الاهمية النسبيه لكل من محصولي البندوره والبادنجان كانت تتجه نحو التناقص وانها لكل من محصول الكوسا، والخيار، والملفوف، والزهره، والانواع الاخرى كانت تتجه نحو التزايد(١)، حيث نلاحظ من الجدول رقم "٥" أن الأهمية النسبية لمحصول البندورة قد انخفضت من ٤٩٧٪ في عام "١٩٧٠"، الى ٣٣٧٪ في عام "١٩٨٨" وأنها لمحصول البادنجان قد تراجعت من ٧٩٪ في عام "١٩٧٠"، الى ٤٪ في عام "١٩٨٨"، وأنها لمحصول الكوسا قد تراجعت من ٤٩٪ في عام "١٩٧٠"، الى ٢١٨٪ في عام "١٩٨٨". ومن ١٦٪ لمحصول الخيار في عام "١٩٧٠"، الى ٩٣٪ في عام "١٩٨٨" ومن ٢٩٥٪ في عام ١٩٧٠ لمحصول الزهرة، الى ٤٢٪ في عام ١٩٨٨.

من الجدول رقم (٤) نلاحظ ان الانتاج المحلي من الخضر خلال فترة الدراسة تميز بعدم الاستقرار والتقلب بين الزيادة احيانا والنقصان احيانا اخرى، حيث نجد بأن الانتاج السنوي من الخضروات قد بلغ (٢٠٧٦) الف طن في عام "١٩٧٠"،

(١) لقد كانت الاهمية النسبيه لانتاج الخضروات الاخرى - غير التقليدية - تتجه نحو التزايد وهذا يعتبر ظاهرة ايجابية تدل على الاتجاه نحو تنوع الانتاج الزراعي -الذي -ان استمر بالكميات المطلوبه - سيؤدي الى تنوع الصادرات وبالتالي استقرار عائدات الدوله من الصادرات الزراعية من جهة والتقليل من الواردات السزراعيه من جهة اخرى مما يعني توفير العملات الصعبة للقطاعات الاقتصادية الاخرى.

ثم ارتفع الى (٢٢٦٨) الف طن في عام "١٩٧١"، ثم انخفض في عام "١٩٧٣" حيث وصل الى (١٤٨١) الف طن، ثم ارتفع الى (٢٥٩٣) الف طن في عام "١٩٧٥"، ثم انخفض الى (٢٠١٨) الف طن في عام "١٩٧٦"، واستمر بالتغلب حتى نهاية فترة الدراسة.

ان تقلب كميات الانتاج السنويه من اي محصول يرجع في كثير من الاحيان وبشكل اساسي الى اجمالي المساحة المزروعه، ومصادر المياه، اضافة الى الاثر الجانبي لبعض العوامل الاخرى مثل كميات الاسمده المستخدمة، ومدى استخدام العلاجات والمبيدات الزراعية، ومدى تقنية الطرق الزراعية، فلو قمنا مثلاً بدراسة الانتاج السنوي في عامي "١٩٧٤" و "١٩٧٥"، نجد بأن الانتاج في عام "١٩٧٤" كان اقل منه في عام "١٩٧٥" على الرغم من ان الامطار التي سقطت على المملكة في الموسم "١٩٧٣ - ١٩٧٤" كانت اكبر بكثير من الموسم "١٩٧٤ - ١٩٧٥"، الا ان ازدياد اجمالي المساحة المزروعة في عام "١٩٧٥" عما كانت عليه في عام "١٩٧٤"، اضافة الى التوسع في استخدام الاسمده والعلاجات، الغى الاثر السلبي لانخفاض كميات الامطار على الكميات المنتجه سنويا، اما في عام "١٩٧٦"، فاننا نجد بأن كميات الانتاج السنوي كانت اقل منها في عام ١٩٧٥، وذلك بسبب انخفاض كميات الامطار التي سقطت على المملكة في الموسم (١٩٧٥ - ١٩٧٦) مقارنة بالموسم "٧٤ - ١٩٧٥"، اضافة الى انخفاض اجمالي المساحات المزروعه في ذلك العام الامر الذي اثر سلبيا على كميات الانتاج السنوية.

الكميات المنتجة من الخمر في الأردن للفترة
١٩٧٠ - ١٩٨٨

(الإنتاج بالالف طن)

السنة	الكميات المنتجة
١٩٧٠	٢٠٧ر٦
١٩٧١	٢٢٦ر٨
١٩٧٢	٢٤٦ر١
١٩٧٣	١٤٨ر١
١٩٧٤	٢٧٤ر٨
١٩٧٥	٢٥٩ر٣
١٩٧٦	٢٠١ر٨
١٩٧٧	٢٠٤ر٤
١٩٧٨	٣٧٦
١٩٧٩	٢٨٦ر٧
١٩٨٠	٣٢٠ر٥
١٩٨١	٣٧١ر٩
١٩٨٢	٣٦١ر٤
١٩٨٣	٣٧٦ر٨
١٩٨٤	٣٥٥ر٥
١٩٨٥	٤٣٥ر٧
١٩٨٦	٤٤٧ر٤
١٩٨٧	٤٩٣ر٢
١٩٨٨	٤٨٤ر٢

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

الفصل الثاني اهمية الصادرات الزراعية ودورها التنموي

يبحث هذا الفصل في المواضيع التالية:-

- ١ - اهمية الصادرات في التنمية الإقتصادية
- ٢ - الصادرات الزراعية الأردنية
- ٣ - دور تكاليف الإنتاج المحلية في تحديد المقدرة التنافسية للصادرات المحلية

اهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية:-

ظهرت خلال الستينات عدة نماذج للنمو الاقتصادي التي تعتبر قطاع الصادرات العنصر الفعال للنمو^(١)، وما يهمننا من هذه النماذج تلك الخاصة بالدول النامية، والتي ركزت على الفجوة في الميزان التجاري (Trade Gap) ومن هذه النماذج النموذج الذي قدمه كلا من (A. Strout, H. Chenery). حيث اعتبرا نقص العملات الصعبة المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، ويقوم هذا النموذج على دعامين اساسيين، الاولى ان تكوين رأس المال هو وسيلة النمو الاقتصادي، والثانية ان هناك نوعين من القيود تحد من قدرة الدول النامية على تراكم رأس المال فيها، النوع الاول من هذه القيود هو نقص المدخرات، أما الثاني فهو نمو الصادرات بمعدل اقل من نمو الواردات في هذه الدول (٢). وقد ظهر بعد ذلك مجموعة من الاقتصاديين انتقدوا هذا النموذج لاسباب عديدة، ولكنهم اجمعوا على أن الصادرات تعتبر مصدراً هاماً لتمويل الاستيرادات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وخصوصاً في مراحلها الاولى، حيث يتوقف معدل النمو الى حد كبير على رأس المال الاضافي المستورد، ويتوقف الاستيراد على مقدار النقد الاجنبي المتاح والمتوفر، أي ان المقدرة على الاستيراد تعتمد على مقدرة الدولة على التصدير، ومعدل نمو وتنوع الصادرات، حيث أن نمو الصادرات وتنوعها يعتبران من اهم وسائل زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة^(٣).

(١) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر:-

G. Kindelberger, Foreign Trade and The National Economy
Yale University Press, 1962, p:p 68:96.

(٢) H. Chenery, A. Strout, Foreign Assistance and Economic
Development, American Economic Review, Sept. 1960.

(٣) فؤاد مرسى، "التخطيط الراهن للتصدير"، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٣٨، اكتوبر ١٩٦٩م، ص ٥.

وبناء على ما سبق فان ادخال التجارة الخارجية كمتغير رئيسي ومؤثر في نماذج النمو الاقتصادي ضرورة لا غنى عنها للدول النامية، لان التجارة الخارجية تعتبر جزءاً متمماً للمدخرات، حيث وجد بان مستوى الادخار في تلك الدول لا يتوقف على مستوى الدخل، وانما يرتبط بصفة مباشرة بانجازات التجارة الخارجية^(١). اي كلما زادت صادرات الدول النامية كلما كانت هذه الدول اكثر قدرة على زيادة حجم استثماراتها ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الصادرات الزراعية الأردنية:--

تعتبر الصادرات الزراعية من اهم مكونات الصادرات الكلية المحلية، حيث بلغت قيمتها في عام ١٩٧٠ حوالي (٤٢٥٠) مليون دينار، وشكلت ما نسبته ٤٦٪ من قيمة الصادرات الكلية. وفي عام "١٩٧٥" فقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية (٤٠٠٧٥) مليون دينار، وشكلت ٢٤٪ من قيمة الصادرات الكلية. وفي عام "١٩٨٠" فقد بلغت هذه القيمة (١٩٢٠٥) مليون دينار، وشكلت حوالي ١٦٪ من اجمالي قيمة الصادرات الكلية. واما في عام "١٩٨٦" فقد بلغت قيمة هذه الصادرات (٢٣٤١٦) مليون دينار، لتشكل ما نسبته ١٠٪ من اجمالي قيمة الصادرات الكلية. - راجع الجدول رقم ١ -.

تتألف الصادرات الزراعية الاردنية عادة من الخضرا، والفواكه والمكسرات، ودقيق الحنطة والقمح، ومن الجدول رقم ١ نلاحظ ان قيمة الصادرات الزراعية من الخضرا قد احتلت المرتبة الاولى بين الصادرات الزراعية الاخرى، حيث نلاحظ ان قيمة صادراتنا من الخضرا قد بلغت في عام "١٩٧٠" (٢٨٧٠) مليون دينار، مقابل (١٣٣٨) مليون دينار

(١) A. Hirshman, The Strategy of Economic Development, Yale

من صادرات الفواكه والمكسرات، بينما لم يكن هناك اي كمية مصدره من دقيق الحنطة والقمح، وقد استمر وضع صادراتنا الزراعية على ما هو عليه حتى عام "١٩٨١" حيث بدأ الاردن بتصدير دقيق الحنطة والقمح، حيث بلغت قيمة الصادرات منها في ذلك العام حوالي (١٠١١٠) مليون دينار، مقابل (١٩٤٩٨) مليون دينار من الخضروات، و (١٠٢٤٦) مليون دينار من الفواكه والمكسرات، وفي عام "١٩٨٦" بلغت قيمة صادراتنا من الخضروات (١٣٣٧٧) مليون دينار، مقابل (٨٤٧٥) مليون دينار من الفواكه والمكسرات، و (١٠٥٦٤) مليون دينار من دقيق الحنطة والقمح. وكما يلاحظ فإن قيمة الصادرات المحلية من الخضر تحتل المرتبة الاولى بين قيمة مكونات الصادرات الزراعية الاخرى، كما ان الصادرات المحلية من الفواكه تتركز غالباً حول تصدير مادة الحمضيات، وتجدر الاشارة هنا ان جزءاً كبيراً من صادرات الاردن من الحمضيات ليس من انتاج الاردن، فعند الرجوع الى احصاءات وزارة الزراعة وجدنا ان الكميات التي صدرت من الحمضيات في عام "١٩٧٤" قد بلغت (٨٩٤) الف طن بينما بلغ الانتاج المحلي من هذا المحصول في نفس العام (٥٢٣) الف طن، واما في عام "١٩٨٠" فقد بلغت الكميات المصدرة من هذه المادة (١٢٢١) الف طن، بينما بلغ الانتاج المحلي في ذلك العام (٥٩٥) الف طن، وذلك لأن ما نسبته ٩٠٪ من صادرات الحمضيات من انتاج قطاع غزه (١). وبما أن الصادرات من الخضر تمثل مصدراً مهماً للحصول على العملات الصعبة ولكونها تنتج محلياً بكميات كبيرة، لذلك فقد اخترنا الخضروات من بين مكونات الصادرات الزراعية لتكون موضوع دراستنا هذه.

(١) البنك المركزي الاردني، محضر اجتماع لجنة اعادة ائان الصادرات الزراعية، ١٩٨٩/٨/٢٩م.

ومن الجدول رقم "٦" نجد بأن الكميات التي تم تصديرها من الخضروات في عام "١٩٧٠" قد بلغت (٧٢٩٢١) الف طن، ارتفعت الى (١١٤١٥٢) ألف طن في عام "١٩٧٢"، ثم انخفضت الى (٩٥٤) الف طن في عام "١٩٧٣"، واستمرت هكذا بالتقلب حتى وصلت الى (٣٠٣٣) الف طن في عام "١٩٨٨". لقد كان الاتجاه العام للكميات المصدره خلال الفترة "١٩٧٠-١٩٨٢" يسير نحو الازدياد، وقد وصلت الكميات المصدره ذروتها في عام "١٩٨٢"، ثم شهدت انخفاضا ضئيلا في عام "١٩٨٣" ليصل هذا الانخفاض اشده خلال عام ١٩٨٦م خلال فترة الدراسة ليتوافق والانخفاض الكبير في الكميات المنتجه في ذلك العام -، واما في عامي "١٩٨٧" و "١٩٨٨" فقد عادت كمية الصادرات السنوية للارتفاع التدريجي ثانية.

ان التقلب في كمية الصادرات السنويه من الحضر قد ترك اثرا واضحا على قيمة هذه الصادرات، ومن الجدول رقم "٧" نلاحظ بأن هذه القيمة قد بلغت "٢٨٧٠" مليون دينار في عام "١٩٧٠"، ثم انخفضت في عام "١٩٧١"، ثم عادت للارتفاع في عام "١٩٧٢" ولكنها لم تصل الى المستوى الذي كانت عليه في عام "١٩٧٠"، واستمرت بالتقلب بين الزيادة احيانا والنقصان احيانا اخرى الى ان وصلت في عام "١٩٨٦" الى "١٣٣٧٧" مليون دينار، كذلك نلاحظ بأن هذه القيمة في عام "١٩٨٢" قد بلغت "١٨٢٨٢" مليون دينار، على الرغم من ان كمية الصادرات من الحضر في عام "١٩٨٢" كانت قد وصلت اعلى نقطة لها خلال فترة الدراسة وهذا يعتبر دليلاً واضحاً على عدم استقرار اسعار السلعد الزراعية في الاسواق العالمية، وذلك بسبب تدني مرونة الطلب الدخلية عليها، وهذا يؤثر وبشكل كبير على حصيلة الدوله من الصادرات الزراعية.

ومما سبق نستطيع ان نخلص الى القول بأن الاعتماد الكبير في الاردن على

تصدير السلع الاولية، والمواد الخام، واستيراد السلع الرأسمالية والغذائية المصنعة، كان السبب الرئيسي وراء انخفاض نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات الكلية والتي تراجعت نسبتها من ١٤٪ في عام "١٩٧٠"، الى ١٦٫٧٪ في عام "١٩٨٠"، ثم الى ٢٧٫٢٪ في عام "١٩٨٧" (١).

جدول رقم (٦)

كمية المادرات الاردنية من الخضروات
للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٨

(الكمية بالالف طن)

السنة	الكمية
١٩٧٠	٧٢ر٩٢١
١٩٧١	٧١ر٢٩٣
١٩٧٢	١١٤ر١٥٢
١٩٧٣	٩٥ر٤
١٩٧٤	١٤٩ر٩٣
١٩٧٥	١١١ر٥٢٢
١٩٧٦	١٢٤ر٣٧٨
١٩٧٧	١٠٥ر٨١٢
١٩٧٨	١٦٧ر٧١٣
١٩٧٩	١٨٢ر٥٤٩
١٩٨٠	٢٣٢ر٤٦١
١٩٨١	٣١٢ر٨٠٠
١٩٨٢	٣٦٠ر١٠٠
١٩٨٣	٣٥٣ر٧
١٩٨٤	٣٥٩ر٦
١٩٨٥	٣٢٦ر٢
١٩٨٦	٢٥٨ر١
١٩٨٧	٢٥٨ر٧
١٩٨٨	٣٠٣ر٣

المصدر: مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط،
قسم الاحماء، التبدلات الاحماضية الزراعية،
وزارة الزراعة، الاردن.

(١) البنك المركزي الاردني: التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

دور تكاليف الانتاج المحلية في تحديد المقدرة التنافسية للصادرات:-

ان قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع الى مبدأ التكاليف النسبية، اي ان لتكاليف الانتاج اثر حاسم على قدرة الصادرات على المنافسة في السوق الدولي، لذا فان زيادة تكاليف الانتاج المحلية تؤدي الى انخفاض حجم الصادرات، ما لم تقترن بزيادة تكلفة الانتاج بزيادة في مستوى الجودة.

وحيث ان الصادرات تعتبر من اهم وسائل الحصول على العملات الصعبة، فان تخفيض تكلفة الانتاج المحلية لزيادة مقدرة الدولة على المنافسة في الاسواق الخارجية، يعتبر من اهم الوسائل لرفع حصيلة الدولة من النقد الاجنبي وهذا يساعد على تخفيف العجز في الميزان التجاري، وزيادة قدرة الدولة الاستيرادية من اجل الاستثمار، وبالتالي تسريع عملية التنمية الاقتصادية^(١). وحيث ان الاردن يعتمد بشكل كبير على الايرادات من الصادرات الزراعية فانه يترتب عليه اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بتخفيض تكاليف الانتاج المحلية، كأن تقوم الجهات المعنية بتحسين البنية التحتية في المناطق الزراعية، وارشاد المزارعين لتحسين طرق الانتاج، والاهتمام بتحسين نوعية المدخلات الزراعية المستوردة ومحاولة اقامة صناعات لانتاجها محلياً، كما ويترتب عليها الامتناع عن اتخاذ اي اجراء من شأنه ان يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج المحلية لان ذلك يؤثر على الميزة النسبية للانتاج المحلي وهذا سيؤثر بدوره على

(١) كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الاسكندرية دار الجامعات المصرية، ١٩٧٧م.

وانطلاقاً من اهمية تأثير تكاليف الانتاج على المقدرة التنافسية للصادرات المحلية لاي دولة فقد خصصنا فصلاً مستقلاً لدراسة تكاليف انتاج محاصيل الخضر التقليدية المزروعة محلياً (٢).

لقد تبين لنا مما سبق بأن الصادرات الزراعيه - وخاصة الخضروات منها - تشكل جزءاً هاماً من الصادرات الوطنية لذلك فقد اصبح، للقطاع الزراعي توجهاً: احدهما داخلي، ويتمثل في تلبية الطلب على السلع الزراعية في الاسواق المحلية، والاخر خارجي، ويتمثل في تلبية احتياجات الاسواق الخارجية من السلع الزراعية التي تنتج محلياً، وحتى يستطيع هذا القطاع القيام بدوره على الوجه الاكمل، فلا بد من القيام وبصورة مستمره بدراسة التغيرات التي قد تطرأ على الطلب والعرض في الاسواق المحلية والخارجية حتى تتمكن الدولة من تقليل مستورداتها من السلع الزراعية وزيادة صادراتها للاسواق الخارجية، وبالتالي زيادة حصيلتها من العملات الصعبة.

لقد ازداد الانتاج السنوي من الخضروات في الاردن خلال فترة الدراسة بشكل ملحوظ وذلك بفعل بعض التغيرات التي طرأت على هذا القطاع، والتي تمثلت

(١) هازر باخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

(٢) راجع الفصل الثالث من هذه الدراسة.

زيادة المساحة، وارتفاع الإنتاجية المزرعة، وتكثيف استخدام الأراضي الزراعية - حيث أصبحت تزرع بعروتين أحدهما صيفية، والأخرى شتوية -، إضافة إلى التوسع في استخدام الزراعة المروية والتقنيات الزراعية، ولكن لو نظرنا إلى تركيبة إنتاج الخضار خلال تلك الفترة وذلك كمعيار للحكم على مدى توجه هذا القطاع نحو تلبية احتياجات الأسواق المحلية والخارجية من هذه السلع، لوجدنا بأن الكميات المنتجة من المحاصيل التقليدية قد ازدادت بشكل كبير، وأن نسبة زيادة الإنتاج من محاصيل الخضار الأخرى كانت متدنية - لقد ازدادت الأهمية النسبية للكميات المنتجة منها نسبة إلى إجمالي كميات الخضار المنتجة في الأردن من ١٦.٤٥٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٢.٦٪ في عام ١٩٨٠ وإلى ٣١.٤٪ في عام ١٩٨٨ - (راجع جدول رقم ٣) أما إذا نظرنا إلى قيمة الصادرات السنوية من الخضار كمعيار آخر فإننا نجد بأنها كانت متقلبة وأن نسبة مساهمتها بالصادرات الوطنية الكلية كانت تتجه نحو الانخفاض وأما إذا أخذنا المستوردات الوطنية من بعض المحاصيل الخضار مثل البطاطا، والبصل، والثوم كمعيار ثالث فإننا نجد بأنها استمرت بالتزايد حتى عام "١٩٨٤"، ثم ظهر بعد هذا العام اهتماماً بمنتجاتها محلياً لتزايد الطلب المحلي على هذه المحاصيل. وبناءً على ما سبق، وطبقاً للمعايير التي تم وضعها للتعرف على توجه هذا القطاع، فإننا نخلص إلى القول، بأن التوسع في إنتاج الخضار في الأردن كان عشوائياً ولم يستند إلى أسس سليمة قائمة على دراسة ظروف العرض والطلب في الأسواق المحلية والخارجية، الأمر الذي تسبب في حدوث الكثير من الاختناقات التسويقية والتي تعني هدر موارد هذا القطاع، أي إن زيادة إنتاج الخضار كان عبئاً على الاقتصاد المحلي بدل أن يكون عوناً لزيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة - وذلك من خلال زيادة قيمة الصادرات والتقليل من قيمة الواردات الزراعية -، وإزاء هذه

الصعوبات التي واجهت هذا القطاع فقد قامت الجهات المختصة بالاردن بالتوجه نحو سياسة التصنيع الغذائي، فبدأت بتصنيع محصول البندوره كوسيلة لحل مشكلة الفائض التي يعاني منها هذا المحصول من جهة، والتقليل من المستوردات المحلية من البندوره المصنعه من جهة اخرى، إلا أن تكاليف انتاج رب البندوره في بداية الامر كانت مرتفعة، ومستوى جودته متدنياً - وذلك بسبب عدم ملاءمة المحصول لاغراض التصنيع -، اي ان هذا المنتج لم يكن قادرا على منافسة الانتاج الاجنبي في الاسواق المحلية او الخارجية، وقد توقفت عمليات التصنيع عند هذا المحصول واستمرت وارداتنا من السلع الغذائية المصنعه الاخرى بالتزايد على الرغم من الفائض الذي تعاني منه الاسواق المحلية من مدخلات تلك الصناعات. وقد بدئ في عام ١٩٨٥ بتطبيق سياسة النمط الزراعي لتنظيم الانتاج من المحاصيل التقليدية، ولزيادة الانتاج من محاصيل العجز - البطاطا، البصل، الشوم -، وذلك كوسيلة اخرى للقضاء على مشكلة الإختناقات التسويقية، إلا أن الوزارة لم تحل المشكلة بل اضافت مشاكل جديد مما ادى الى ايقاف هذه السياسة في عام "١٩٨٩"، فهذه السياسة يفترض انها وضعت لمعالجة مشكلة تراجع قيمة الصادرات الزراعية الاردنية علاجا جذريا من خلال وضع برامج لتنويع الانتاج الزراعي، من أجل زيادة قيمة الصادرات اولاً، والتقليل من قيمة الواردات من السلع الزراعية ثانياً، لكن الذي حدث هو أن وزارة الزراعة قد اکتفت فقط بالتقليل من المساحات المزروعه بالمحاصيل التقليدية لتستغل في زراعة محاصيل العجز، وبهذا الإجراء تكون وزارة الزراعة قد حرمت المزارع من الإستفادة من وفورات الإنتاج الكبير أي ساعدت على زيادة تكاليف الإنتاج المحلية، وبالتالي قللت من قدرة انتاجنا على المنافسة في الأسواق الخارجية. أي أننا نقول بأن الإقتصاد المحلي سيعود ثانية للإختناقات

التسويقية لأنه سيفقد أسواقه الخارجية لذلك فإن الحل الوحيد لمشكلة القطاع الزراعي تتمثل في البحث عن جميع الوسائل والطرق التي من شأنها التقليل من تكاليف الإنتاج المحلية وزيادة المقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وذلك لن يكون إلا من خلال الإهتمام بالسياسة السعرية والسياسة التسويقية الزراعية.

الفصل الثالث

تكاليف انتاج محاصيل الخضروات التقليدية المنتجة محلياً

يبحث هذا الفصل في المواضيع التالية:-

أولاً: تكاليف مستلزمات الإنتاج المادية.

ثانياً: تكاليف العمالة.

ثالثاً: تكاليف الخدمات.

رابعاً: تكاليف أخرى.

خامساً: تكاليف التسويق.

- تكاليف الإنتاج الكلية.

- تكاليف الإنتاج المحلية والأسعار العالمية.

مقدمة:-

عرفنا من الفصل السابق أن كلا من محصول البندورة، والباذنجان، والكوسا، والخيار، والفاصوليا الخضراء، والفلفل الحار والخلو، والزهره والملفوف، تنتج محليا بكميات كبيرة يصدر جزء منها للأسواق الخارجية، وأنها تعتبر من المحاصيل التقليدية التي اعتاد المزارع الأردني على زراعتها. في هذا الفصل سوف نحاول الأجابة على التساؤل الذي عادة ما يتبادر الى الذهن وهو هل انتاج هذه المحاصيل محليا أفضل من استيرادها وبمعنى آخر هل الانتاج المحلي يعتبر موفراً للعملاء الصعبة ام لا؟ وهل هذه المحاصيل قادرة على المنافسة في السوق المحلي والسوق الأجنبي؟.

وللإجابة على هذا التساؤل فقد قمنا بحساب تكلفة الإنتاج المحلية للكيلو غرام الواحد من كل محصول من المحاصيل التقليدية، ثم قارناها مع متوسط اسعارها العالمية المنافسة، وحيث أن زراعة الخضروات في الأردن تتم بعروتين العروة الخريفية - والتي تبدأ من شهر آب وتستمر حتى كانون أول -، والعروة الربيعية - والتي تبدأ من كانون ثاني وتستمر حتى شهر تموز - فقد قمنا بحساب تكلفة انتاج الكيلو غرام الواحد لكل عروه وحسب منطقة الزراعة - في كل من وادي الاردن والمرتفعات المرؤية - واسلوب الري - المتمثل باسلوب الري السطحي واسلوب الري بالتنقيط -.

ولحساب تكلفة انتاج الكيلو غرام الواحد من كل محصول كان لابد من تقسيم تكاليف الانتاج الكلية الى خمسة بنود هي: تكاليف مستلزمات الانتاج المادية، وتكاليف العمالة، وتكاليف الخدمات، وتكاليف التسويق، وتكاليف اخرى، وسيتم دراسة كل بند منها على حدى لتتمكن من التعرف على الأهمية النسبية لكل منها ومدى مساهمتها في تكاليف الانتاج الكلية للكيلو غرام الواحد من كل محصول.

أولاً: تكاليف مستلزمات الانتاج المادية:-

وتشمل كل من تكلفة البذار والاشتال، تكلفة الاسمدة العضوية والكيمياوية، وتكلفة العلاجات والمبيدات الزراعيه، وتكلفة الملش الابيض والاسود، وتكلفة المياه. تعتبر تكاليف مستلزمات الانتاج المادية من أهم بنود تكاليف الانتاج الكليه، حيث أن مكونات تكاليف مستلزمات الانتاج المادية تعتبر الأساس الذي يقوم عليه الانتاج الزراعي، وقد وجدنا من الدراسه بأن نسبة تكلفة مستلزمات الانتاج المادية الى إجمالي تكاليف الانتاج الكليه في عام ١٩٨٨ قد بلغت في متوسطها حوالي ١٧٪ في مناطق وادي الاردن التي تستخدم اسلوب الري السطحي، وحوالي ٢٦٪ في مناطق وادي الأردن التي تستخدم اسلوب الري بالتنقيط، وحوالي ٣٦٪ في منطقة المرتفعات المرويه، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة بين بنود تكاليف الانتاج الكليه في مناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري السطحي، والمرتبة الثانيه في مناطق وادي الاردن التي تستخدم اسلوب الري بالتنقيط، والمرتبة الأولى في منطقة المرتفعات المرويه. راجع الجداول رقم ٧ و ٨.

وانطلاقاً من أهمية هذه التكلفة وأثرها الكبير على تكاليف الانتاج الكليه فقد قمنا بدراسة مكوناتها كل على حده وذلك للتعرف على أهميتها النسبية ومساهمة كل منها في التكاليف الكلية لمستلزمات الانتاج المادية.

أ - تكلفة البذور والأشتال:-

يعتبر كلا من البذور والأشتال من مدخلات الانتاج الاساسية، ونجد بأن تكلفة هذا المدخل تتفاوت حسب أسلوب الري المتبع، ففي اسلوب الري السطحي وجد بان متوسط تكلفة البذور والاشتال قد بلغت حوالي ١٠٦ دينار/دونم، اما في اسلوب الري بالتنقيط فقد بلغ متوسط هذه التكلفة في مناطق وادي الاردن حوالي ١١

دينار/دونم مقابل حوالي ١٤ دينار/دونم في منطقة المرتفعات المروية. واما عن متوسط نسبة هذه التكلفة الى إجمالي تكاليف مستلزمات الانتاج المادية وفقاً لاسلوب الري السطحي (١) قد بلغت حوالي ٥٤٪ لمحصول البندورة، وللبادنجان حوالي ٤٣٪، وللكوسا ٥٦٪، وللفاصوليا الخضراء ٦١٪، وللفلفل الحار ٦٠٪، وأما بالنسبة للملفوف فقد بلغت هذه النسبة في منطقة الشونه الشمالية حوالي ٦١٪.

أما في مناطق وادي الأردن التي تعتمد على استخدام اسلوب الري بالتنقيط، فقد بلغ متوسط نسبة هذه التكلفة لكل من محصول البندورة حوالي ٤٠٪، ٣٠٪ لمحصول البادنجان، ٢٤٪ لمحصول الكوسا، ٥٠٪ لمحصول الخيار، وحوالي ٢٧٪ لمحصول الفاصوليا الخضراء، وحوالي ٢٣٪ لمحصول الفلفل الحار. وأما في منطقة المرتفعات المروية بلغت نسبة هذه التكلفة الى إجمالي تكاليف مستلزمات الانتاج المادية - وذلك حسب اسلوب الري بالتنقيط - حوالي ٢٠٪ لمحصول البندورة، ٣٧٪ لمحصول البادنجان، ١٠٪ لمحصول الكوسا، ٩٪ لمحصول الفاصوليا الخضراء، ٥٤٪ لمحصول الخيار، ٢٤٪ لمحصول الزهرة، و١٣٪ لمحصول الفلفل الحلو. (٢)

(١) دائرة الإحصاءات العامة: نتائج دراسة ادارة المزرعة، ١٩٨٨.

(٢) ان ارتفاع نسبة تكلفة البذار والأشتال من إجمالي تكاليف مستلزمات الانتاج المادية للدونم الواحد المزروع وفقاً لأسلوب الري السطحي يعود لتدني نسبة تكاليف مستلزمات الانتاج المادية في اسلوب الري هذا مقارنة بأسلوب الري بالتنقيط، فلو نظرنا الى متوسط قيمة تكلفة الأشتال والبذار للدونم الواحد المزروع وفقاً لأسلوب الري السطحي لوجدنا بأنها تبلغ حوالي ٢١ دينار/دونم مقابل حوالي ٢٢ دينار/دونم في اسلوب الري بالتنقيط، وهكذا نلاحظ بأن قيمة تكلفة البذار والأشتال للدونم الواحد المزروع وفقاً لأسلوب الري بالتنقيط اكبر منها وفقاً لأسلوب الري السطحي إلا أن الفرق بين هذه التكلفة في الأسلوبين ليس كبيراً، ولكن بسبب الفرق الواضح بين نسبة تكاليف مستلزمات الانتاج المادية الى تكاليف الانتاج الكلي في الأسلوبين. فقد ظهر تفاوت كبير في نسبة تكلفة البذار والأشتال المستخدمة للدونم الواحد بين الأسلوبين.

ب - تكلفة الأسمدة الكيماوية والعضوية:-

لقد بلغ متوسط قيمة الأسمدة المستخدمة في أسلوب الري السطحي حوالي ٣ر٥ دينار/دونم من الأسمدة الكيماوية، وحوالي ٢ دينار/دونم من الاسمدة العضوية، أما في أسلوب الري بالتنقيط وفي مناطق وادي الأردن فقد بلغ متوسط قيمة الاسمدة العضوية المستخدمة لكل دونم حوالي (٩) دنانير، و(٥) دنانير من الاسمدة الكيماوية، وأما في منطقة المرتفعات فقد بلغت قيمة الاسمدة الكيماوية حوالي ١٣ دينار/دونم، و٦ دينار/دونم من الاسمدة العضوية^(١).

ويلاحظ بأن تكلفة الأسمدة الكيماوية أكبر من تكلفة الأسمدة العضوية للمحاصيل التي تزرع وفقاً لأسلوب الري السطحي^(٢)، حيث بلغ متوسط نسبة تكلفة السماد الكيماوي إلى إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج المادية حوالي ١٧٪، بينما بلغ متوسط نسبة تكلفة السماد العضوي حوالي ٨٪^(٣)، وهذا يدل على أن أسلوب الري السطحي يعتمد على استخدام الأسمدة الكيماوية بشكل كبير.

أما في أسلوب الري بالتنقيط فقد وجد بأن تكاليف الاسمدة العضوية لجميع المحاصيل التي تزرع بمنطقة وادي الأردن أكبر من تكلفة الاسمدة الكيماوية^(٤)، حيث بلغ متوسط نسبة تكلفة الأسمدة العضوية حوالي ١٨٪، بينما بلغ متوسط نسبة تكلفة الأسمدة الكيماوية حوالي ١٠٪^(٥)، وهذا يدل على أن مناطق وادي الأردن المزروعة وفقاً لأسلوب الري بالتنقيط تعتمد على استخدام الأسمدة العضوية بشكل كبير.

(١) دائرة الإحصاءات العامة: مرجع سابق.

(٢) باستثناء محصول البندورة حيث أن تكلفة السماد العضوي أكبر من تكلفة السماد الكيماوي وهذا في منطقة ديرعلا وبالعروة الحريفية.

(٣) دائرة الإحصاءات العامة: مرجع سابق.

(٤) باستثناء محصولي البندورة والباذنجان في منطقتي الشونة الشمالية وديرعلا.

(٥) دائرة الإحصاءات العامة: مرجع سابق.

أما في منطقة المرتفعات فإن تكاليف الأسمدة الكيماوية أكبر من تكلفة الأسمدة العضوية وذلك لكافة المحاصيل التي تزرع بتلك المنطقة (١)، حيث بلغ متوسط نسبة تكلفة الأسمدة الكيماوية الى إجمالي تكاليف مستلزمات الانتاج الماديه حوالي ١٣٪، بينما بلغ متوسط نسبة تكلفة الأسمدة العضوية حوالي ١١٪ (٢)، وهذا يدل على أن منطقة المرتفعات تعتمد على استخدام الاسمدة الكيماوية بنسبة تفوق استخدام الأسمدة العضوية.

ج- تكلفة العلاجات والمبيدات الزراعية:-

نظراً لأن أسلوب الري بالتنقيط يعمل على ترسب الأملاح فوق سطح التربة الامر الذي يستدعي استخدام الاسمدة العضوية بدلاً من الاسمدة الكيماوية لتقليل نسبة الملوحة، واستخدام الاسمدة العضوية يستدعي اجراءً عملياً لتعقيم التربة والتي يتم عادة اما باستعمال العلاجات والمبيدات الزراعية، أو بواسطة الطاقة الشمسية، وإياً كان أسلوب التعقيم المتبع يجب ان تتم عملية التعقيم عند درجات الحرارة المعتدلة، حيث ان زيادة درجة حرارة التربة عن ٣٠م يؤدي الى التقليل بشكل كبير من فعالية عملية التعقيم، ولهذا السبب ولغيره من اسباب وجد بأن قيمة تكاليف العلاجات والمبيدات المستعملة في أسلوب الري بالتنقيط أكبر منها بأسلوب الري السطحي، وانها بالعروة التشرينية أكبر منها بالعروة الخريفية، حيث بلغ متوسط قيمة العلاجات والمبيدات المستخدمة للدونم الواحد المزروع وفقاً لاسلوب الري بالتنقيط حوالي ٧ر٢ دينار، أي بنسبة متوسطها حوالي ١٥٪ من إجمالي تكاليف مستلزمات الانتاج المادية أما في أسلوب الري السطحي فقد بلغ متوسط هذه القيمة حوالي ٣ دينار/

(١) باستثناء محصول الفاصوليا الخضراء.

(٢) دائرة الإحصاءات العامة: مرجع سابق.

دونم بنسبة متوسطها حوالي ١٢٪ من إجمالي تكاليف مستلزمات الانتاج المادية، كما بلغ متوسط قيمة العلاجات والمبيدات المستخدمة للدونم الواحد المزروع وفقا لاسلوب الري بالتنقيط حوالي ٩٦ دينار/ دونم وذلك في العروة الخريفية مقابل ٤٨ دينار/دونم في العروة الربيعية، اما في اسلوب الري السطحي فقد بلغ متوسط هذه القيمة حوالي ٣٥ دينار/ دونم في العروة الخريفية، مقابل ٢ دينار/دونم في العروة الربيعية.

لقد بلغ متوسط قيمة تكاليف العلاجات والمبيدات المستخدمة للدونم الواحد في منطقة المرتفعات حوالي ٩ دينار/ دونم وبنسبة تشكل في متوسطها حوالي ١٣٪ من اجمالي تكاليف مستلزمات الانتاج في تلك المنطقة (١).

د - تكلفة الملش الابيض والأسود:-

نظرا لأن الملش لا يستخدم في اسلوب الري السطحي ولكنه يستخدم في اسلوب الري بالتنقيط، لذا فإن تكلفته مساوية للصفر في اسلوب الري السطحي، بينما احتلت المرتبة الأولى بين بنود تكاليف مستلزمات الانتاج المادية الأخرى لجميع المحاصيل التي تزرع وفقا لاسلوب الري بالتنقيط.

لقد وجد أن متوسط تكلفة الملش للدونم الواحد قد بلغت حوالي (٧) دينار/دونم في وادي الاردن، مقابل حوالي (٥) دينار/دونم في منطقة المرتفعات، وبهذا فقد بلغ متوسط نسبة تكلفة الملش الى إجمالي تكاليف مستلزمات الانتاج المادية ١٦٪ في منطقة وادي الاردن مقابل ٧٪ في منطقة المرتفعات (٢).

(١) ان ارتفاع متوسط نسبة تكلفة العلاجات والمبيدات في المرتفعات عنها في مناطق وادي الاردن التي تستخدم اسلوب الري السطحي يرجع لاسلوب الري المتبع حيث يقول المختصون في هذا المجال بأن اسلوب الري بالتنقيط يساعد على ترسب الأملاح على سطح التربة - بينما لا يحدث ذلك في اسلوب الري السطحي - ولذلك فهي تحتاج الى التعقيم قبل الزراعة ومما يعني استعمال كميات اضافية من العلاجات والمبيدات في المناطق التي تستخدم اسلوب الري بالتنقيط وهذا يفسر لنا السبب في كون هذه التكلفة في المرتفعات أكبر منها في مناطق وادي الاردن التي تستخدم اسلوب الري السطحي.

(٢) ان الأسمدة العضوية تتسبب في ظهور الأعشاب وذلك بعكس الأسمدة الكيماوية، وحيث أن مناطق وادي الاردن يعتمد على استخدام الاسمدة العضوية بشكل كبير وان الملش يستعمل لمنع نمو الأعشاب حول النبتة، لذلك نجد بأن تكلفة الملش في مناطق وادي الاردن أكبر منها في المرتفعات - لأن مناطق المرتفعات تستخدم كلاً من الأسمدة العضوية والكيماوية بنسب متقاربة -

اما عن تكلفة هذا المدخل في العروتين الحريفية والريعية، فقد وجد بأن متوسط هذه التكلفة للدونم في العروة الربيعية قد بلغت ٦ دينار/الدونم بنسبة متوسطها ١٥٪، مقابل ٨ دينار/دونم ونسبة متوسطها ١٧٪ في العروة الربيعية^(١).
هـ- تكلفة المياه:-

لقد وجد بأن متوسط تكلفة المياه للدونم المزروع وفقا لأسلوب الري بالتنقيط أقل منها للدونم المزروع وفقا لأسلوب الري السطحي، وذلك لأن أسلوب الري بالتنقيط يعتمد على استخدام انابيب خاصة للري، وهذه الأنابيب تروي النبتة فقط دون ما ينمو حولها من اعشاب مما يؤدي الى التوفير في استخدام المياه، وبالتالي تدني تكلفة المياه في مناطق وادي الاردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط مقارنة بالمناطق التي تعتمد على اسلوب الري السطحي، حيث بلغ متوسط نسبة تكلفة المياه الى إجمالي تكاليف مستلزمات الانتاج المادية في اسلوب الري بالتنقيط حوالي ٣٪ اي بمعدل ١٤ دينار/دونم، مقابل ٦٪ وبمعدل ١٥ دينار/دونم وفقا لاسلوب الري السطحي.

ان الاعتماد على مياه الامطار في العروة الربيعية جعل من متوسط تكلفة المياه في هذه العروة أقل منها في العروة الحريفية، حيث بلغ متوسط هذه التكلفة وفقاً لأسلوب الري السطحي حوالي ١٤ دينار/دونم في العروة الحريفية، مقابل ١٥ دينار/دونم بالعروة الربيعية، أما في اسلوب الري بالتنقيط فقد بلغ متوسط هذه

(١) يساعد الملش على رفع درجة حرارة التربة لذلك فإنه يستخدم في العروة الحريفية بكثافة أكبر من العروة

التكلفة ١٢ر٦ دينار/دونم في اسلوب الري السطحي، مقابل ١٣ر٥ دينار/دونم في اسلوب الري بالتنقيط. راجع الجداول رقم ٧ و ٨.

التالية:-

١ - ارتفاع تكلفة البذار والأشتال المستخدمة في هذا الأسلوب مقارنة بأسلوب الري السطحي.

التكلفة حوالي ١ر٢ دينار/دونم بالعروة الربيعية، مقابل ١ر٥ دينار/دونم بالعروة الخريفية.

لقد وجد بأن مدى قرب المنطقة الزراعية من مصادر المياه يؤثر وبلا شك على تكلفة المياه لكل دونم، فلو قارنا مثلا بين متوسط تكلفة المياه في مناطق وادي الأردن لوجدنا بأن اقلها على الاطلاق في منطقة دير علا حيث يبلغ متوسطها حوالي ١ر١ دينار/دونم وفقا لأسلوب الري السطحي، و ٩٢ر دينار/دونم وفقا لاسلوب الري بالتنقيط، تلاها في ذلك منطقة الغور الصافي حيث بلغ متوسطها حوالي ١ر٤ دينار/للدونم، ثم منطقة الشونة الشمالية حين بلغت حوالي ١ر٦ دينار/للدونم، واخيرا منطقة الشونة الجنوبية والتي بلغ متوسطها حوالي ٢ر٣ دينار/ دونم، أما في منطقة المرتفعات فإن متوسط تكلفة المياه مرتفعة جدا وذلك اذا قارناها بمناطق وادي الأردن حيث بلغ متوسط نسبتها الى إجمالي تكاليف مستلزمات الانتاج المادية حوالي ٣٢٪ اي بمعدل ٢٤ دينار/دونم، وذلك بسبب بعدها عن مصادر المياه الأمر الذي جعل من تكلفة جلبها والحصول عليها مرتفعه.

وبشكل عام فقد وجد بأن متوسط تكلفة مستلزمات الانتاج للدونم الواحد

منها في مناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط^(١)، ان الفرق في هذه التكلفة بين اسلوب الري السطحي واسلوب الري بالتنقيط في منطقة وادي الاردن، أو بين منطقة وادي الأردن ومنطقة المرتفعات، ليس كبيرا، حيث بلغت تكاليف الخدمات في منطقة دير علا لمحصول البندورة المزروع وفقا لأسلوب الري بالتنقيط حوالي ٤٧ دينار/دونم، مقابل ٤٣ دينار/دونم في أسلوب الري السطحي، والمحصول الكوسا حوالي ٣١ دينار/ دونم في أسلوب الري بالتنقيط، مقابل حوالي ٣ دينار/للدونم في أسلوب الري السطحي، كما بلغت للدونم المزروع بمحصول البندورة في منطقة المرتفعات حوالي ٤٧ دينار/دونم، مقابل ٤٣ دينار/دونم في مناطق وادي الاردن، و ٤٩ دينار/دونم مقابل ٤٩ دينار/دونم في مناطق وادي الاردن، و ٣٣ دينار/ دونم لمحصول الكوسا، مقابل ٢٥ دينار/دونم في مناطق وادي الاردن، و ٩٨ دينار/دونم لمحصول الفاصوليا الخضراء، مقابل ٣٢ دينار/دونم في مناطق وادي الاردن، و ٥ دينار/دونم لمحصول الباذنجان، مقابل ٥ دينار/دونم في مناطق وادي الاردن. راجع الجداول رقم ٧ و ٨. لقد بلغ متوسط هذه النسبة الى اجمالي تكاليف الانتاج الكليه حوالي ٣٪ في اسلوب الري السطحي، مقابل ٢٥٪ في اسلوب الري بالتنقيط، و ٢٢٪ في منطقة المرتفعات، وهذه التكلفة تحتل المرتبة الخامسة بين تكاليف الانتاج الكليه في جميع مناطق وادي الاردن والمرتفعات المرويه وبكل من اسلوب الري السطحي واسلوب الري بالتنقيط. راجع الجداول رقم ٩ و ١٠.

(١) وذلك لجميع المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة بين المنطقتين باستثناء محصول الباذنجان ولكن الفرق في هذه التكلفة بين المنطقتين كان قليلا حيث لم يتعد ١٠ دينار/دونم.

رابعاً: تكاليف اخرى:-

وتتضمن كلا من: ايجار الارض، واهتلاك شبكة الري، واهتلاك الآلات والمعدات، والفائدة على راس المال العامل، والفائدة على راس المال الثابت، وحيث ان أسلوب الري بالتنقيط يعتمد على استخدام شبكات الري، والآلات والمعدات، لذلك فإننا نتوقع بأن تكون هذه التكلفة في أسلوب الري بالتنقيط اكبر منها في أسلوب الري السطحي. وأما في منطقة المرتفعات المرويه فإننا نتوقع بأن تكون هذه التكلفة أكبر من مثلتها في مناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط وذلك بسبب وعورة الاراضي المرتفعة التي تحتاج الى استخدام الآلات لساعات عمل أطول، وهذا يؤثر على تكلفة اهتلاك هذه الآلات، وهذا ما نلاحظه بوضوح في الجداول رقم ٧ و ٨، حيث بلغت هذه التكلفة للدونم الواحد المزروع بمحصول البندورة في منطقة دير علا وفقاً لأسلوب الري بالتنقيط حوالي ٤٣٧ دينار/دونم، مقابل ٣١٩ دينار/دونم في أسلوب الري السطحي، وللكوسا ٣٧٢ دينار/دونم في أسلوب الري بالتنقيط، مقابل ٢٦٨ دينار/دونم في أسلوب الري السطحي، اما في منطقة المرتفعات فنلاحظ بأن هذه التكلفة اعلى من متوسطها في منطقة وادي الأردن لجميع المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة بين المنطقتين، فمثلاً نجد بأنها قد بلغت حوالي ٥١٨ دينار/دونم مزروع بمحصول الباذنجان في منطقة المرتفعات، مقابل حوالي ٣٩ دينار/دونم مزروع بذات المحصول في مناطق وادي الاردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط، وكذلك الحال بالنسبة لكل من محصول الفاصوليا الخضراء، الكوسا والبندورة، اما بالنسبة لمحصول الخيار فقد كانت هذه التكلفة في مناطق وادي الاردن أكبر منها في منطقة المرتفعات. راجع الجداول رقم ٧ و ٨. لقد بلغ متوسط نسبة هذه التكلفة الى إجمالي تكاليف الانتاج الكليه لجميع المحاصيل التي

تزرع في منطقة وادي الأردن وفقا لأسلوب الري السطحي حوالي ٢٤٪، اما في أسلوب الري بالتنقيط فقد بلغ متوسط نسبة هذه التكلفة حوالي ٣٢٪، واما في منطقة المرتفعات فقد بلغ متوسط هذه النسبة ٢٩٪، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد تكاليف التسويق وفقاً لأسلوب الري السطحي، والمرتبة الأولى وفقاً لأسلوب الري بالتنقيط، والمرتبة الثانية في منطقة المرتفعات بعد تكلفة مستلزمات الانتاج المادية. راجع الجداول رقم ٩ و ١٠.

خامساً: تكاليف التسويق:-

تعتبر تكاليف التسويق من بنود تكاليف الانتاج الكلية الهامة حيث بلغ متوسط نسبة هذه التكلفة الى تكاليف الانتاج الكلية في عام ١٩٨٨ في المناطق التي تستخدم أسلوب الري السطحي حوالي ٣٥٪^(١)، وأما في مناطق وادي الأردن التي تستخدم اسلوب الري بالتنقيط فقد بلغ متوسط هذه النسبة حوالي ٢٣٪^(٢)، واما في منطقة المرتفعات فقد بلغ متوسطها حوالي ١٧٪^(٣)، وانطلاقاً من ارتفاع نسبة مساهمتها في تكاليف الانتاج الكلية فسوف نقوم بدراسة مكونات هذه التكلفة للتعرف على الأهمية النسبية لكل بند من بنودها، والخطوات التي يمكن اتخاذها من اجل التقليل من تكلفة هذه البنود، لقد قسمت تكاليف التسويق الى العناصر التالية:-

أ - تكلفة العبوات

ب - تكلفة النقل

ج- تكلفة السوق

(١) وجاءت بالمرتبة الأولى بين بنود تكاليف الإنتاج الكلية الأخرى.

(٢) جاءت بالمرتبة الثالثة بعد التكاليف الأخرى وتكاليف مستلزمات الإنتاج المادية.

(٣) جاءت بالمرتبة الثالثة بعد تكلفة مستلزمات الانتاج المادية والتكاليف الأخرى.

د - تكلفة التحميل

أ - تكلفة العبوات:-

تشكل هذه التكلفة النسبة الكبرى من إجمالي تكاليف التسويق لكافة المحاصيل وفي كافة المناطق، وقد بلغ متوسط معدل هذه النسبة^(١) حوالي ٤٦٪ من إجمالي التكاليف التسويقية في منطقة الاغوار، وحوالي ٤٩٪ في منطقة المرتفعات^(٢).

ب - تكلفة النقل:-

وتحتل المرتبة الثانية بعد تكلفة العبوات حيث بلغ متوسط هذه التكلفة نسبة الى إجمالي تكاليف التسويق^(٣) حوالي ٣٣٪، و ٢٣٪ في منطقتي الأغوار والمرتفعات على الترتيب.

(١) انظر، دائرة الإحصاءات العامة؛ نتائج دراسة الأسعار الزراعية، ١٩٨٨.

(٢) ان ارتفاع تكلفة العبوات يعبر بوضوح عن عمق المشكلة التي يواجهها القطاع الزراعي بهذا الشأن، وقد ورد في دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء شركة مساهمة لتأجير عبوات الخضار والفواكه والتي تم وضعها من قبل مؤسسه التسويق الزراعي، في عام ١٩٨٨، بأن هذه المشكلة قديمة ظهرت منذ بداية الستينات ولا زال هذا القطاع يعاني منها حتى يومنا هذا، ولكن وعند سؤال بعض المزارعين عن مشكلة تكاليف العبوات اجابوا بأن هذه المشكلة لم تكن معروفة في الستينات أو اوائل السبعينات فقد كان يتم استئجار العبوات من الوسيط وباسعار رمزية تمكنا من القول بأن تكلفة العبوات كانت تقارب الصفر في تلك الفترة، ولكن وعند تغير هذه السياسة اصبح المزارع يقوم بشراء العبوات وكانت هذه العبوات خشبية وذات نوعيات مندية كانت تسبب في تلف المحصول ولحل هذه المشكلة فقد تم التحول الى استخدام عبوات البوليسترين مع بداية عام ١٩٨٢ حيث ان هذه العبوات افضل من العبوات الخشبية كونها لا تسبب في تلف المحصول الا ان عدم متانتها وانخفاض عدد مرات استعمالها قد عمق مشكلة ارتفاع تكاليف العبوات، ومن هنا فإن تبني المشروع الذي قدمته مؤسسة التسويق الزراعي بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩ لمجلس الوزراء والذي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شركة مساهمة لتأجير عبوات الخضار والفواكه للمزارعين. يمثل حلا جذريا لمشكلة ارتفاع تكلفة العبوات، حيث يترتب على اقامة مثل هذا المشروع انخفاض تكلفة العبوات اي زيادة عائدات المزارعين، كما ان اختيار العبوات البلاستيكية للمشروع المقترح سوف يؤدي الى التقليل وبشكل كبير جدا من نسبة التالف من هذه العبوات، ويحافظ على مستوى جودة المحصول.

(٣) دائرة الإحصاءات العامة؛ المرجع السابق مباشرة.

ج- تكلفة السوق:-

تحتل هذه التكلفة المرتبة الثالثة بين بنود تكاليف التسويق الاخرى، وقد بلغ متوسط معدل هذه النسبة^(١) حوالي ٢٥٪ في منطقة الاغوار، وحوالي ٢٤٪ في منطقة المرتفعات المرويه، وذلك نسبة الى إجمالي تكاليف التسويق.

د - تكلفة التحميل:-

وهي من اقل بنود التكاليف التسويقية حيث بلغ متوسط معدل هذه النسبة^(٢) ٦٪، و٧٪ في كل من منطقتي الاغوار، والمرتفعات، على الترتيب، وذلك نسبة الى اجمالي تكاليف التسويق.

ومما سبق نستطيع القول بأن تكاليف التسويق لا تختلف في مجموعها النهائي من منطقة الى اخرى ضمن مناطق وادي الاردن، او من عروة الى اخرى، او حتى حسب اسلوب الري، إلا أنها اعلى من مثيلاتها في منطقة المرتفعات المروية، حيث ان قرب مناطق المرتفعات من مراكز الأسواق المركزية، وبعد مناطق وادي الاردن عن هذه الاسواق، كان السبب الرئيسي وراء ارتفاع تكلفة النقل في مناطق وادي الاردن عن مستواها في مناطق المرتفعات المروية، الأمر الذي جعل من تكلفة التسويق في مناطق وادي الأردن اكبر منها في المرتفعات، راجع الجداول رقم ٧ و ٨. تكاليف الانتاج الكليه:-

بعد ان استعرضنا كافة بنود تكاليف الانتاج الكليه، وجدنا بأن تكاليف الانتاج الكليه للدونم الواحد المزروع باستخدام اسلوب الري بالتنقيط اكبر منها للدونم

(١) دائرة الإحصاءات العامة: مرجع سابق.

(٢) دائرة الإحصاءات العامة: مرجع سابق.

الواحد المزروع باستخدام أسلوب الري السطحي، وانها بمنطقة المرتفعات المروية اكبر منها في مناطق وادي الاردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط، (راجع الجداول رقم ٨٧ و٨٠). ولمعرفة فيما إذا كان هذا الاختلاف في تكاليف الانتاج الكليه معنويا حسب أسلوب الري المستخدم وحسب المنطقة المزروعة ام لا؟ فقد قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع لمعرفة ما اذا كان الفرق بين تكاليف الانتاج الكلية للمحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة بين أسلوب الري السطحي وبالتنقيط في مناطق وادي الاردن جوهريا ام لا، وقد أجري هذا الاختبار على محصولي البندورة والكوسا كونهما المحصولان الوحيدان اللذان يزرعان باستخدام كلا من أسلوب الري السطحي وأسلوب الري بالتنقيط، بمنطقة دير علا، وبالعمود التشرينية، وذلك للتعرف على مدى تأثير تكاليف الانتاج الكليه بأسلوب الري، ولهذا فقد تم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على تساوي تكاليف الانتاج الكليه لكل من محصول البندورة والكوسا في منطقة دير علا بين أسلوب الري السطحي واسلوب الري بالتنقيط، وقد وجد بأن الفرق بين تكاليف الانتاج الكليه فرق جوهري، وذلك عند مستوى ثقة ٩٥٪، ومن هنا فإن اختبار كاي تربيع يبين ان اتباع أسلوب الري السطحي لانتاج كل من محصول البندورة والكوسا يعتبر افضل من أسلوب الري بالتنقيط (١) - راجع الجدول رقم (أ-٢) (*).

(* حسب قيم كاي تربيع من خلال وضع تكلفة انتاج الدونم من كل من محصول البندورة والكوسا في منطقة دير علا بشكل عمودي وفقاً لأسلوب الري المتبع اي بالشكل التالي:-

المجموع	كوسا	بندورة	المجموع
٣٠٥	٢٣٨	١١٧	٨٣
٢١٨	٢٣٨	١٢	٩٢
٥٢٣	٩٢١	١١٠	٢١٣

ثم بعد ذلك قمنا بتطبيق المعادلة التالية :-

التكرار المتتوالع = مجموع المصا x مجموع المجموع ثم حسب قيم كاي تربيع

بالمعادلة التالية :- (التكرار المتتوالع - التكرار المشاهد) ٢

التكرار المتتوالع

والخيرا يجب ان نشتم المقارنة بان قيمة كاي تربيع المدسوبة مع القيمة الجدولية للدومل الر نتيجة الاختبار.

ومن الناحية العملية فقد وجد أن انتاجية الدونم تحت اسلوب الري بالتنقيط اعلى بكثير منها في اسلوب الري السطحي، وهذا مايدعو الى رفض تطبيق نتيجة الاختبار السابق على اسلوب الري الواجب اتباعه من قبل المزارع الاردني.

جدول رقم (١-٢)

قيم كاي تربيع المحسوبة لاختبار الفرضية : (١)

11٥ : ان تكاليف الانتاج الكليه متساوية بين اسلوب الري السطحي وبالتنقيط لكافة المحاصيل التي تزرع بمهنة مشتركة بين الاسلوبين في منطقة دير علا .

اسلوب الري	المحمول	بندوره	كوسا
قيم كاي تربيع		٠,١٢٦	٠,١٨٦
درجات الحرية		١	١

(١) لقد وجد من الاختبار ان قيم كاي تربيع المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وذلك عند مستوى ثقة ٩٥% مما يعنى رفض فرضية العدم .

ولمعرفة أثر اختلاف المنطقة على تكاليف الانتاج الكليه، استخدمنا نفس الاختبار السابق، لدراسة الفرضية العدمية التي تنص على تساوي تكاليف الانتاج الكليه بين مناطق وادي الاردن التي تستخدم اسلوب الري بالتنقيط ومناطق المرتفعات المروية لجميع المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة في المنطقتين. لقد وجدنا عند اختبار فرضية تساوي تكاليف الإنتاج الكلية بين منطقتي وادي الأردن والمرتفعات، أن قيم كاي تربيع المحسوبة لكل من محصول البندورة، والبادنجان، والكوسا، والفاصوليا الخضراء اقل من القيمة الجدولية، وذلك عند مستوى ثقة ٩٥٪، وهذا يعني أن تكاليف الانتاج الكليه لتلك المحاصيل لا تختلف جوهريا باختلاف المناطق، اما بالنسبة لمحصول الخيار، فقد كانت قيمة كاي تربيع المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني ان الفرق في تكاليف انتاج الدونم الكليه بين منطقة وادي الاردن والمرتفعات فرقا جوهريا. راجع الجدول رقم (ب)

(٢-

جدول رقم (ب - ٢)

قيم كاي تربيع المحسوبة لإختبار الفرضية العدمية : (١)
 ١١٥: ان تكاليف الإنتاج الكلية متساوية بين المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة في منطقة وادي الاردن والمرتفعات.

المحمول	بندوره	بادنجان	كوسا	خيار	فاصوليا الخضراء
قيم كاي بتربيع	٠,١٠٨	٠,٢٥٩	٠,٢٤٢	٤,١٧٠	٠,٢٧٠
درجات الحرية	٤	٤	٤	٤	٤

(١) حسب قيم كاي تربيع بنفس الطريقة السابقة (التي ذكرت في هامش الجدول ١ - ٤) لكننا هنا قمنا بترتيب تكاليف الإنتاج لكل محصول بشكل عمودي حسب المنطقة، ثم بعد ذلك قمنا بإجراء المقارنة بين القيم المحسوبة والجدولية لكل محصول على حدى.

جدول رقم (٧)

تكاليف انتاج الدونم الواحد المزروع بالخضروات في
منطقة وادي الاردن والمرتفعات حسب اسلوب الري بالتنقيط
في عام ١٩٨٨

المنطقة	المحصول	العروة	تكاليف مستلزمات الإنتاج للدونم (١)	تكاليف العمالة (١)	تكاليف الخدمات (١)	تكاليف أخرى (١)	تكاليف التسويق (٢)	التكلفة الكلية
* غور المافي								
	أفلفل حار	ت	٢٤٧٢٧	٢٣٣٣٩	٢٣١٨٢	٢٩٣٥٨	٥٥١	١٤٥٠٩٢٨
	بندوره	ت	٢٨٩٦٧	٣٠١٤٩	٢٩٢٢٦	٢٨٤٢٨	٢٧١	١٣٨٠٥٧
	بادنجان	ت	٢٨٦٦١	٢٧٣١٧	٢٢٠٥٠	٢٨١٤٨	٢٣٩	١٣١٢٣١
	فاصولياء	ت	٢٢٣٩	١٧٥٣٤	٢١٥٠٠	٢٦٢٣٤	٥١	١٣٠٣٠٨
	اخيار	ت	٥٣٥٦٢	٢٣٩٦	٢٣٥٥٢	١٧٢٢٨٤	٢٢٨	٢٨٦١٥٨
* الشونه الشمالية								
	بندوره	خ	٥١٢٥٢	٢٣٢٤٤	٤٤٩٨	٥٣٧٥٦	٢٧١	١٦٩٨٥
* الشونه الجنوبية								
	بندوره	ت	٤٨٨٥٨	٣٠٣٥٩	٤٣٥٢٠	٢٦٣٥٥	٢٧١	١٤٧١٩٢
	بادنجان	خ	٤١٧٣٦	٢٥٧٨٩	٢٤٣٠٠	٢٢٤٣٣	٢٧١	١٣٠٤٨٨
	كوسا	ت	٥٥٣٧٩	٤١٤٢٩	٧٠٦٣	٢٩٩٠٧	٢٣٩	١٧٧٦٧٨
		ت	٢٨٩٠٢	١٣٧١	٢٩٨٩	٣٥٨٠١	٢٢٤	١١٣٨٠٢
		خ	٢٥٣٠٨	١٢٥٣١	١٣٥٨	٢٤٢٨٥	٢٢٤	١٠٦٢٨٢
* دير علا								
	بندوره	ت	٥٥٦٢	٥٦٦٥	٤٦٧٥	٤٣٦٦٣	٢٧١	١٨٧٧٠٨
	كوسا	ت	٣١٦٦٣	١٣٥٠٥	٣٠٩٠	٢٧١٧٢	٢٢٤	١١٧٨٣
	اخيار	ت	٧٣٦٤٨	٤٥٩٩	٦١٦٩	١٩٠٣٦٦	٢٢٨	٣٤٨٩٢٣
* المرتفعات								
	أفلفل حلو		٧٤٣٦٢	٤٢٨٣٢	٤٥	٤٠٠٨٣	٤٨٣	٢١٠٠٧٧
	بندوره		٧٨٨١١	٤١٤٠٢	٤٦٦١	٤١٤٢٧	٢٢٧	١٨٩٠٠١
	بادنجان		٨٣٢٧٥	٣١١٣٩	٥	٥١٨٠٥	٢٧٢	١٩٨٤١٩
	كوسا		٥٤١٧١	٢٦٦٠٩	٣٣٢	٤٥٢	٢٥٣	١٥٤٣٥٨٢
	فاصولياء		٤٥٣٢٥	٢٦١٨٩	٤٩٧٩	٤٨١٦٧	٤٨٢	١٧٢٨٦
	اخيار		١٣٩٩٠٤	٢٣١٧١	٥٤٤٦	١٥٨٤٢	٢٢٦	٢٥٩٥٤١
	ازهره		٤٦٨٩	١٢٩١	٣	٤٧٥	٢٨	١٣٨٣
	المجموع	ت	٩٨٥١١٥				٦٠٧٩	٣٣٤٨١٠٨
		خ	١١٨٤٩٦				٨٦٦	٤٠٦٦٢

المصدر :-

- (١) دائرة الإحصاءات العامة : نتائج دراسة ادارة المزرعة ، ١٩٨٨ .
(٢) دائرة الإحصاءات العامة : نتائج دراسة الاسعار الزراعية ، ١٩٨٨ .

جدول رقم (أ)

تكاليف انتاج الدونم الواحد المزروع بالخضراوات في منطقة
وادي الاردن حسب اسلوب الري السطحي
في عام ١٩٨٨

المنطقة	المحمول	العروة	تكاليف مستلزمات الإنتاج للدونم (١)	تكاليف العمالة (١)	تكاليف الخدمات (١)	تكاليف اخرى (١)	تكاليف التسويق (٢)	التكلفة الكلية
* دير علا ابندوره	ن	ن	٢٥٤١٤	٢٣٣١٢	٤٢٩٢	٣١٨٧٦	٢٧٠١	١٢٥٩٩٤
بادنجان	خ	خ	٢٥٣٣٥	٢٩٠٠٥	٤١٠٦	٢٥٣٦٥	٢٧٠١	١١٠٩٥٨
كوسا	ن	ن	٢١٦٣٤	٣٦٥٨٢	٣٠٦٩	٢٦٠٠٢	٣٣٠٩	١٢١٢٠٥
فاصولياء	خ	خ	١٧٥٥٦	١٢٦٣٥	٢٩٩٤	٢٦٨٠٧	٣٢٠٤	٩٢٣٩٢
فلفل حار	ن	ن	٩١١٣	٩٧٦٩	٣٣٢٣	٣٢١٣١	٣٢٠٤	٨٦٧٣٦
* الشونه ابندوره	خ	خ	١٨٩٨٧	١٧٤١٦	٢٩٩١	٣٠٦	٥١	١٢٠٩٩٤
بادنجان	خ	خ	٢٢٢٤٥	٢٤٨٠٢	٣١٩٦	٢٧٣٢٨	٥١	١٢٨٥٧١
كوسا	ن	ن	٢١٦٨٨	٢٧٠٩٤	٣٢٧٩	٣٠١٥٤	٥٥٠١	١٣٧٣١٥
فاصولياء	خ	خ	١٩٤٧١	١٩٩٤٧	٣٢١١	٢٣٩٩٥	٢٧٠١	٩٣٧٢١
فلفل حار	ن	ن	٢٣٤٣٧	٢٩٧٧	٣٣٨١	٢٤١٥	٣٣٠٩	١١٤٦٣٨
ملفوف	ن	ن	١٢٢٠٥	١٣٥٦	٢٨٧٥	٢٤١٥٦	٣٢٠٤	٨٥١٩٦
* الشونه ابندوره	خ	خ	٩١٥٨	٨٠١٢	٢٧٦	٢٢٤٩٨	٣٢٠٤	٧٤٨٢٨
بادنجان	خ	خ	١٣٣٨٩	١٧٨٦٥	٣٤٦٨	٢١٤	٥١	١٠٧١٢٢
كوسا	ن	ن	١٣٠٣٤	٢٣٩٤٧	٣٥٤٥	١٧٩٨٢	٥١	١٠٩٨٦٣
فاصولياء	خ	خ	٢٤٠٧٢	٣٤٣٨٥	٤٢٨٦	٢٠٠٢٦	٥٥٠١	١٣٧٨٦٩
فلفل حار	ن	ن	٢٩٤٣٦	١٩٩٥١	٤٧٣١	٢٥١٤٧	١٣٠١	٩٢٣٦٥

المصدر:-

- (١) دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق.
(٢) دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق.

جدول رقم (٩)

نسبة بنود التكلفة المختلفة الى التكاليف الكلية
حسب اسلوب الري السطحي في منطقة وادي الاردن

المحمول	العروة	نسبة تكاليف مستلزمات الانتاج المادية	نسبة تكاليف العمالة	نسبة تكاليف الخدمات	نسبة التكاليف الأخرى %	نسبة تكلفة التسوييق %	المنطقة
* دير علا بندوره	ن	٢٠ر٢	١٨ر٥	٣ر٤	٢٥ر٣	٢١ر٥	
	خ	٢٢ر٨	٢٦ر٢	٣ر٧	٢٢ر٩	٢٤ر٤	
بادنجان كوسا	ن	١٧ر٨	٣٠ر٢	٢ر٥	٢١ر٥	٢٨	
	خ	١٩	١٣ر٧	٣ر٢	٢٩	٣٥ر١	
فامولياء	ن	١٠ر٥	١١ر٣	٣ر٨	٣٧	٣٧ر٤	
	ن	١٥ر٧	١٤ر٤	٢ر٥	٢٥ر٣	٤٢ر١	
افلغل حار	خ	١٧ر٣	١٩ر٣	٢ر٥	٢١ر٢	٣٩ر٧	
	ن	١٥ر٨	١٤ر٥	٢ر٣	٢١ر٩	٤٠ر١	
* الشونه الشمالية بندوره	خ	٢٠ر٨	٢١ر٣	٣ر٤	٢٥ر٦	٢٨ر٩	
بادنجان كوسا	ن	٢٠ر٤	٢٦	٢ر٩	٢١ر١	٢٩ر٦	
	ن	١٤ر٣	١٥ر٩	٣ر٤	٢٨ر٤	٣٨	
فامولياء	خ	١٢ر٢	١٠ر٧	٣ر٧	٣٠ر١	٤٣ر٣	
	ن	١٢ر٩	١٦ر٧	٣ر٢	٢٠ر٦	٤٩	
افلغل حار	خ	١١ر٩	٢١ر٨	٣ر٢	١٦ر٤	٤٦ر٤	
ملغوف	ن	١٧ر٥	٢٤ر٩	٣ر١	١٤ر٥	٤٠	
	ن	١٣ر٩	٢١ر٦	١ر٥	٢٧ر٢	١٤ر٢	

جدول رقم (١٠)

نسبة بنود التكلفة المختلفة الى التكاليف الكلية
حسب اسلوب الري بالتنقيط في منطقة وادي الاردن
والمرتفعات المروية

المحصول	العروة	نسبة تكاليف مستلزمات الانتاج المادية	نسبة تكاليف العمالة	نسبة تكاليف الخدمات	نسبة تكاليف اخرى %	نسبة تكلفة التسويق %
* غور المافي		١٦ر٩	١٦	٢ر٢	٢٧ر١	٣٧ر٨
فلغل حار		٢٨ر١	٢١ر٨٠	٢ر٨	٢٧ر٧	١٩ر٦
بندوره	ت	٢١ر٨	٢٠ر٨	٢ر٤	٢٩ر١	٢٥ر٨
بادنجان	ت	١٧ر٢	١٣ر٥	٢ر٤	٢٧ر٨	٣٩ر١
فاصولياء	ت	١٨ر٧	٨ر٤	١ر٢	٦٠ر٢	١١ر٥
* الشونه الشماليه		٣٠ر٢	١٩ر٦	٢ر٦	٣١ر٦	١٦
بندوره	خ	٣٣ر٢	٢٠ر٦	٣ر١	٢٤ر٧	١٨ر٤
* الشونه الجنوبيه		٣٢	١٩ر٨	٢ر٦	٢٤ر٨	٢٠ر٨
بندوره	ت	٣١ر٢	٢٣ر٣	٤	٢٢ر٥	١٩ر١
بادنجان	خ	٢٥ر٤	١٢	٢ر٦	٣١ر٤	٢٨ر٥
كوسا	ت	٢٤	١١ر٨	١ر٥	٣٢ر٢	٣٠ر٥
* دير علا		٢٩ر٦	٣٠ر٢	٢ر٥	٢٣ر٣	١٤ر٤
بندوره	ت	٢٦ر٩	١١ر٥	٢ر٦	٣١ر٥	٢٧ر٥
كوسا	ت	٢١ر١	١٣ر٢	١ر٨	٥٤ر٥	٩ر٤
* المرتفعات المروية		٣٥ر٤	٢٠ر٤	٢ر١	١٩ر١	٢٣
فلغل حلو		٤١ر٧	٢١ر٩	٢ر٥	٢١ر٩	١٢
بندوره		٤٢	١٥ر٧	٢ر٥	٢٦ر١	١٣ر٧
بادنجان		٣٥	١٧ر٢	٢ر١	٢٩ر٢	١٦ر٤
كوسا		٢٦ر٢	١٥ر٢	٢ر٩	٢٧ر٨	٢٧ر٩
فاصوليا		٣٨ر٩	٩ر٢	١ر٥	٤٤ر١	٦ر٣
اخيار		٣٣ر٩	٩ر٣	٢ر٢	٣٤ر٣	٢٠ر٢
ازهره						

تحليل تبين تكلفة انتاج الكيلو غرام الواحد من الخضار للمناطق المختلفة في الأردن:-
لقد تعرفنا مما سبق على تكلفة الإنتاج الكليه لمحاصيل الخضروات التقليدية التي
يتم انتاجها محليا، وحيث ان الاقتصاد الاردني اقتصادا مفتوحا على العالم الخارجي، اذن
لابد وأن نتساءل هل انتاج هذه المحاصيل محليا افضل من استيرادها؟ اي هل انتاجها محليا
يعتبر موفرا للعملات الصعبة أم لا؟ ومثل هذا التساؤل يتطلب منا أن نقارن بين تكلفة
انتاج الكيلو غرام الواحد من كل محصول ومتوسط سعره العالمي، لقد وجدنا عند
حساب هذه التكلفة انها لجميع المحاصيل التي انتجت وفقا لأسلوب الري السطحي، اقل
منها لتلك التي انتجت وفقا لأسلوب الري بالتنقيط، وذلك في كافة مناطق وادي
الأردن^(١)، وانها بمنطقة المرتفعات اقل منها في مناطق وادي الأردن التي تستخدم
اسلوب الري بالتنقيط. (راجع الجداول رقم ١١ و ١٢).

لقد بلغ متوسط تكلفة انتاج الكيلوغرام الواحد^(٢) من محصول البندورة المزروع
وفقا لاسلوب الري السطحي ٢٦ قرش/كغم، مقابل ٤٩ قرش/كغم في اسلوب الري
بالتنقيط، وللبادنجان ٤٤ قرش/كغم في اسلوب الري السطحي، مقابل ٧٢ قرش/كغم في
اسلوب الري بالتنقيط، وللكوسا ٦٠٥ قرش/كغم في اسلوب الري السطحي، مقابل ٨١٥
قرش/كغم في اسلوب الري بالتنقيط، ولللفل الحار ٣١٥ قرش/كغم في اسلوب الري
السطحي، مقابل ٢٨ قرش/كغم في اسلوب الري بالتنقيط، وللفاصوليا الخضراء ٢٨٥
قرش/كغم في اسلوب الري السطحي، مقابل ٣٥ قرش/كغم في اسلوب الري

(١) باستثناء محصول الفلفل الحار وذلك بسبب ارتفاع معدل انتاج الدونم في اسلوب الري بالتنقيط عن مستواه في
اسلوب الري السطحي الأمر الذي الغى اثر ارتفاع تكاليف الانتاج في اسلوب الري بالتنقيط واصبحت تكلفة
انتاج الكيلوغرام الواحد من محصول الفلفل الحار وفقا لاسلوب الري بالتنقيط اقل منها وفقا لاسلوب الري
السطحي.

(٢) تم حساب تكلفة انتاج الكيلو غرام الواحد من كل محصول من خلال المعادلة التالية:-

معدل تكلفة الدونم

معدل انتاج الدونم

بالتنقيط، وهكذا فإننا نلاحظ بأن الفرق بين تكلفة انتاج الكيلوغرام الواحد بين اسلوبي الري لكل من محصول البندورة، والكوسا، والباذنجان، كان واضحا حيث تعدى (٢٠) فلسا، واما في محصول الفاصوليا الخضراء فقد كان الفرق كبيرا حيث بلغ (٦٠.٥) فلسا لكل كيلو غرام. راجع الجدول رقم ١٣.

وفي منطقة المرتفعات وجد بأن معدل انتاج الدونم اكبر منه في منطقة وادي الاردن، وذلك لجميع المحاصيل التي تزرع في المنطقتين بصورة مشتركة، مما جعل من تكلفة انتاج الكيلوغرام الواحد من هذه المحاصيل بمنطقة المرتفعات اقل منها في منطقة وادي الاردن (١) - على الرغم من ان تكاليف الانتاج بمنطقة المرتفعات اعلى منها في مناطق وادي الاردن التي تستخدم اسلوب الري بالتنقيط -، حيث كان متوسط تكلفة انتاج الكيلوغرام الواحد من محصول البندورة ٣٣ قرش/كغم، وللباذنجان ٩٤ قرش/كغم، وللکوسا ٨ قرش/كغم، ومن الفاصوليا ٥١ قرش/كغم، ومن الحيار ١١ قرش/كغم، مقابل ١٧ قرش/كغم في مناطق وادي الاردن (٢) - راجع الجدول رقم ١٣.

ان الفرق بين تكلفة انتاج الكيلوغرام الواحد من كل محصول بين منطقة وادي الاردن والمرتفعات ليس جوهريا، وهذا ما وجدناه عند إجراء اختبار كاي تربيع، حيث كانت قيم كاي تربيع المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، وذلك لجميع المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة بين المنطقتين، عند مستوى ثقة ٩٥٪، اي من الممكن ان تزرع المحاصيل في المنطقتين دون ان يؤثر ذلك على تكاليف الانتاج الكليه تأثيرا جوهريا. (راجع الجدول ج-٢).

(١) باستثناء محصول الفاصوليا الخضراء حيث وجدنا بأن تكلفة انتاج الكغم الواحد من هذا المحصول في منطقة وادي الاردن اقل منها في منطقة المرتفعات، وذلك بسبب تدني معدل انتاج الدونم من هذا المحصول في منطقة المرتفعات.

(٢) لقد وجدنا مما سبق بأن زراعة محصول الحيار في منطقة وادي الاردن يوفر في تكاليف الانتاج الكليه الا أن ارتفاع معدل انتاج الدونم المزروع بمحصول الحيار في من منطقة المرتفعات جعل من تكلفة انتاج الكيلوغرام الواحد من هذا المحصول اقل منها في منطقة وادي الأردن، وهذا يدفعنا الى القول بضرورة زراعة هذا المحصول بمنطقة المرتفعات والاستغناء ان أمكن عن زراعته في منطقة وادي الأردن.

جدول رقم ج-٢

قيم كاي تربيع المحسوبة لاختبار الفرضية العدمية

II: والتي تنص ان متوسط تكلفة انتاج الكغم الواحد لجميع المحاصيل التي

تزرع بمغلة مشتركة بين منطقتي وادي الاردن والمرتفعات متساوية .

المحمول	بندوره	بادنجان	كوسا	خيار	فاصوليا
البيان					
قيم كاي بتربيع	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,١٢	٠,٠٠٩٦
درجات الحرارة	{	{	{	{	{

جدول رقم (١١)

تكاليف انتاج الكغم من محاصيل الخضراوات باسلوب الري السطحي في وادي الاردن

المنطقة	المحمول	معدل تكاليف الإنتاج للدونم بالدينار	معدل انتاج الدونم (بالكغم) (١)	معدل تكاليف انتاج الكغم (بالدينار)
* دير علا				
بندوره	١١٨ر٤٨	٤٤١٤	٠,٢٧	
بادنجان	١٢١ر٢٠٥	٤٢٦٤	٠,٢٨	
كوسا	٨٩ر٥٦	١٢٤٢	٠,٧٢	
فاصوليا	١٢٤ر٧٨	٣٩٢	٠,٣٢	
فلقل حار	١٣٧ر٣٢	٤٥٠	٠,٣١	
* الشونة الشمالية				
بندوره	٩٣ر٧٢١	٣٧٦٦	٠,٢٥	
بادنجان	١١٤ر٦٣٨	١٩٢١	٠,٦	
كوسا	٨٠ر٠١	١٦٤٤	٠,٤٩	
فاصوليا	١٠٦ر٨٦	٤٢٤	٠,٢٥	
فلقل حار	١٣٧ر٨٧	٤١٢	٠,٣٣	
املفوف	٩٢ر٣٧	٨٨٤	٠,١٠٤	

(١) دائرة الإحصاءات العامة ، المرجع السابق مباشرة .

النشرة الاحصائية الزراعية ، ١٩٨٧ .

جدول رقم (١٢)

تكاليف انتاج الكغم من محاصيل الخضراوات باسلوب الري بالتنقيط في وادي الاردن والمرتفعات المروية .

المنطقة	المحمول	معدل تكلفة الإنتاج للدونم بالدينار	معدل انتاج الدونم (بالكغم) (١)	معدل تكلفة انتاج الكغم (بالدينار)
* غور الصافي				
بندورة	١٣٨ر٥٧	٢٦٦٤	٠ر٠٥٢	
فلفل حار	١٤٥ر٩٣	٥٢٣	٠ر٢٨	
بادنجان	١٣١ر٢٣	٧٥	٠ر١٥	
فاصولياء	١٣٠ر٣١	٣٦٨	٠ر٣٥	
خيار	٢٨٦ر١١	١٨٠٥	٠ر١٦	
* الشونه الشمالية				
بندوره	١٦٩ر٨٥	٤٥١٦	٠ر٣٨	
* الشونه الجنوبية				
بندوره	١٣٨ر٨٤	٢٩٨٠	٠ر٠٤٧	
بادنجان	١٧٧ر٦٨	٥٤٠٥	٠ر٠٣٣	
كوسا	١١٠ر٠٤	١٤٣٢	٠ر٠٧٧	
* دير علا				
بندوره	١٨٧ر٧١	٣١٥٧	٠ر٠٥٩	
كوسا	١١٧ر٨٣	١٣٦٤	٠ر٠٨٦	
بادنجان	١٥١ر٠٣	٤٦٠٠	٠ر٠٣٣	
خيار	٣٤٨ر٩	١٩٨٢	٠ر١٨	
* المرتفعات المروية				
فلفل حلو	٢١٠ر٠٨	١٩٩٥	٠ر١١	
بندوره	١٨٩	٥٧٣٢	٠ر٠٣٣	
بادنجان	١٩٨ر٤٢	٤٠٨٤	٠ر٠٤٩	
كوسا	١٥٤ر٥٨	١٩٣٧	٠ر٠٨	
فاصولياء	١٧٢ر٧٦	٣٣٧	٠ر٥١	
خيار	٣٥٩ر٥٤	٣٣٠٩	٠ر١١	
زهرة	١٣٨ر٣	٢٠٠٣	٠ر٠٧	

(١) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية الزراعية ١٩٨٧.

تحليل المقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية من الخضر في الأردن:-

وبمقارنة تكلفة انتاج الكيلوغرام الواحد من كل محصول بمتوسط السعر العالمي لكل اسلوب من اساليب الري وجدنا بأن متوسط التكلفة الكليه لانتاج الكيلوغرام الواحد من كل من محصول البندورة، والكوسا، والباذنجان وفقاً لأسلوب الري السطحي اقل من متوسط السعر العالمي لهذه المحاصيل، حيث كان الفرق بينهما^(١) حوالي (٦٣) فلس/كغم، و(٢٢) فلس/كغم، (٢٦) فلس/كغم، لكل منها على الترتيب، اما بالنسبة لكل من محصول الفاصوليا الخضراء، والفلفل الحار، والملفوف، فقد وجد أن تكلفة انتاج الكيلوغرام اكبر من متوسط السعر العالمي، حيث كان الفرق بينهما حوالي (- ١٦٩) فلس/كغم، و (- ١٨٤) فلس/كغم، و(-١٣) فلس/كغم لكل منها على التوالي.

واما بالنسبة للمحاصيل التي تزرع وفقاً لاسلوب الري بالتنقيط في منطقة وادي الاردن، فقد وجد بأن تكلفة انتاج الكيلوغرام الواحد من كل من محصول البندورة والكوسا اقل من متوسط سعرها العالمي.(٢)

وفي منطقة المرتفعات وجد بأن تكلفة انتاج الكيلوغرام الواحد من كل من محصول البندورة، والباذنجان، والكوسا، والفلفل الحلو، والزهره، اقل من متوسط سعرها العالمي، حين كان الفرق بينهما حوالي (٥٦)فلس/كغم، (٢١)فلس/كغم، (٢)فلس/كغم، (٢١) فلس/كغم، ٢١ فلس/كغم، لكل محصول على الترتيب، وأكبر من متوسط السعر العالمي لكل من محصول الخيار، والفاصوليا الخضراء، حيث كان الفرق بينهما (-٢٨) فلس/كغم، و (-٣٩) فلس/كغم، على الترتيب. راجع الجدول رقم ١٣.

(١) حسب الفرق بالمعادلة التالية:-متوسط السعر - متوسط التكلفة

(٢) الفرق بينهما حوالي ٤٠ فلس/كغم و ٠,٨ فلس/كغم لكل منهما على الترتيب، اما بالنسبة لكل من محصول الباذنجان، الفاصوليا الخضراء، الفلفل الحار والخيار فقد كانت تكلفة انتاج الكغم الواحد عاليا اكبر من متوسط سعرها العالمي حيث كان الفرق بينهما حوالي (-٢) فلس/كغم (-٢٣٤) فلس/كغم ، (-١٤٩) فلس كغم و(-٨٨) فلس / كغم لكل محصول على الترتيب.

وبناء على ما سبق فإننا نرى بأن إنتاج كل من محصول البندورة والكوسا محلياً قادر على منافسة الإنتاج الأجنبي، سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية. وأما فيما يتعلق بمحصول الباذنجان فقد وجدنا بأن إنتاج هذا المحصول في مناطق المرتفعات المروية يمكننا من منافسة الإنتاج الأجنبي، لذلك ينصح بتكثيف زراعة هذا المحصول في مناطق المرتفعات المروية. وأما بالنسبة لكل من محصول الخيار، والفاصوليا الخضراء، والفلفل الحار، فقد وجدنا بأن تكلفة إنتاج الكيلو غرام محلياً أكبر من متوسط سعرها العالمي، وبناء عليه فإن هذه المحاصيل غير قادرة على منافسة الإنتاج الأجنبي، لذا فإننا نرى ضرورة التوسع في إنتاج المحاصيل التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها بشرط توفر المنافذ التسويقية ذات القدرة على استيعاب الكميات المنتجة محلياً.

جدول رقم (١٢)

متوسط التكلفة الكلية والأسعار العالمية للمحاصيل المزروعة في منطقة وادي الأردن والمرتفعات

المحمول	متوسط التكلفة الكلية في وادي الأردن حسب الأسلوب الري بالتنقيط (١)	متوسط التكلفة الكلية في المرتفعات (١)	متوسط السعر العالمي بالدينار الأردني (٢)
بندوره	٠,٢٦	٠,٢٣	٠,٨٩٤
باذنجان	٠,٤٤	٠,٤٩	٠,٧٠٠٣
كوسا	٠,٦٠٥	٠,٠٨	٠,٨٢٣
اخيار	-	٠,١١	٠,٨٢٣
فاصوليا اخضراء	٠,٢٨٥	٠,٥١	٠,١١٥٩
فلفل حار	٠,٣١٥	-	٠,١٣٠٧
فلفل حلو	-	٠,١١	٠,١٣٠٧
ملثوق	٠,١٠٤	-	٠,٩٠٦
ازهره	-	٠,٠٧	٠,٩١٦

(١) حسب من تكاليف إنتاج الكيلو غرام الواحد التي وردت في الجدول رقم ١١ والجدول رقم ١٢.
(٢) حسب من الأسعار التي وردت بالجدول رقم ١١.

جدول رقم (١٤)

اسعار وكميات الخضار الوارده للمملكة العربية السعودية

الدولة المصدرة	الكمية المستوردة (بالكغم)	السعر (بالريال السعودي)	اسعر الكغم المستورده (بالريال السعودي)
* بندورة	١١١٦٢١٧	١٤٦٧٧١٦	١٣
سوريا	٤٢٧٧٧٢٨١	٢٧٣٩١٦٣١	٠٫٦٤
الأردن	٩٣٦١٥٠٨	٨٣٦٣١١٧	٠٫٨٩
مصر	٦٥٤٩٧٥١٨	٣٨٢٨٤٨٨٣	٠٫٥٨
تركياً	٣٩٧٣١٠٨	٤١٣٣٠١٤	١٫٠٤
دول اخرى	١٢٢٧٢٥٦٣٢	٧٩٦٤٠٣٦١	
* زهرة ملفوف	٣٩٨٤٧٩٩	٢٦١٠٧١٠	٠٫٦٥٥
البنان	٥٩٩٢١٥٠	٣٩٠٣٣٢٤	٠٫٦٥١
الأردن	٨٨٠٢٢٤	١٢٣١٦٩٩	١٫٣٩٩
دول اخرى	١٠٨٥٧١٧٣	٧٧٤٥٧٣٣	
* فاصوليا	٢١٠٨١٨٠	١٤٨٧٤٣٢	٠٫٧٠٥٥٥
الأردن	٢٦٤٦٠٨٨	٤٢٩٨٣٨٣	١٫٦
دول اخرى			
المجموع			
* خيار، كوسا	١٠٩٧٥٢١	١٠١٢٨٨٣	٠٫٩٢٢٢٩
البنان	١٠٦٣١١٨٧	١٠٣٧٠٥٧٩	٠٫٦٤٦٩
الأردن	١٠٥٧٩٣٥	٩٣٨٩١٤	٠٫٨٨٧٥
دول اخرى			
* بادنجان	٣٧٧٣٠٥٩	٢٤٩٩٣٤٣	٠٫٦٦٢
الأردن	٧٢٤١٥٢	٥٣٠٢٣٩	٠٫٧٣٢
دول اخرى	٤٤٩٧٢١١	٣٠٢٩٥٨٢	
المجموع			
* فلفل حلو و حار	٢٤٧٢٠٧٩	١٦٥٧٤٧٩	٠٫٦٧٠٥
البنان	٨٥١٧٢٣٧	٥٨٤٦٥٠٢	٠٫٦٨٦
الأردن	٩٢٥٤٧٣	١٥٢٣٦٨٢	١٫٦٤٦
اليمن	١٠٥٩٥٦٣	٢٣٣٢١٠٤	٢٫٢٠
دول اخرى	١٢٩٧٤٣٥٢	١١٣٥٩٧٦٧	

* قام الباحث بحسابها

** بلغ معدل سعر بيع الريال السعودي مقابل الدينار الاردني ١٠٫٠٥ قرش (لكل عشرة ريالات) كما ورد في نشرات البنسك المركزي الاردني لعام ١٩٨٨ م .

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مملحة الاحصاءات العامة، ١٩٨٨ م.

الفصل الرابع

سعر الصرف واثره على المقدرة التنافسية للصادرات الاردنية

من الخضار قيد الدراسة

- التكلفة الاجنبية لمحاصيل الخضروات الرئيسية

أولاً : التي تزرع في منطقة وادي الاردن

ثانياً: التي تزرع في منطقة المرتفعات المروية

- الوفرة في العملة الاجنبية الناتج عن زراعة محاصيل الخضروات التقليدية محلياً.

- اثر انخفاض سعر صرف الدينار الاردني على تكاليف انتاج محاصيل الخضروات محلياً. وحجم الصادرات الوطنية من هذه المحاصيل.

يهدف هذا الفصل الى دراسة اثر انخفاض سعر صرف الدينار الاردني على تكاليف الانتاج الزراعي، ومدى تأثيره على حجم الصادرات الزراعية الاردنية، وبما أن القطاع الزراعي الاردني يعتمد على استيراد جزء من مدخلاته الاساسية، فقد رافق ارتفاع اسعار الصادرات الاردنية، زيادة في تكاليف انتاج محاصيل الخضروات التي تنتج محلياً، وهذا الوضع جعلنا نتساءل هل أن نسبة الزيادة في تكاليف الانتاج المحلية اكبر من نسبة زيادة اسعار التصدير ام لا ؟ اي هل كان انخفاض سعر صرف الدينار الاردني مشجعاً للصادرات الزراعية الوطنية ام لا ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب منا حساب تكلفة المكونات الاجنبية المباشرة لكل محصول من المحاصيل قيد البحث، والمزروعة في مناطق وادي الاردن والمرتفعات المروية، وذلك قبل انخفاض سعر صرف الدينار الاردني، وبعد انخفاضه في عام ١٩٨٩، وقد اعتمدنا في ذلك على الدراسة التي قام باعدادها محمد عديناث والتي من خلالها قام بحساب التكلفة الاجنبية المباشرة لاهم محاصيل الخضروات التي تزرع محلياً، والتي اعتبر فيها ان تكلفة كلا من البذور، والتقاوي، والعلاجات والمبيدات، تعتبر جميعاً من التكاليف الاجنبية، بينما اعتبر ما نسبته ٦٤٪ من تكلفة الاشتال تكلفة اجنبية، و ٧٥٪ من تكلفة الاسمدة الكيماوية تكلفة اجنبية، اما بالنسبة لباقي مكونات تكاليف مستلزمات الانتاج المادية - تكلفة المياه، الملش والاسمدة العضوية - فقد اعتبرها تكاليف محلية، اما بالنسبة لتكاليف العمالة فقد ورد بنفس الدراسة ان ما نسبته ١٦ر٨٪ منها تكلفة اجنبية، وان تكلفة اهتلاك الآلات والمعدات والتي تعتبر من بنود التكاليف الاخرى من التكاليف الاجنبية، بينما اعتبرت باقي بنود هذه التكلفة من المكونات المحلية، اما فيما يتعلق بتكلفة الخدمات فقد اعتبرت جميع بنودها من المكونات المحلية، ولمعرفة المنهجية التي اتبعت في احتساب هذه النسب يمكن الرجوع

الى دراسة عديناات^(١)، وسوف نعتمد في هذه الدراسة قيد البحث على النسب التي حسبها عديناات لتقدير تكاليف الانتاج الاجنبية لمحاصيل الخضروات التقليدية التي تنتج محلياً، وسوف تعتبر جميع عناصر تكاليف التسويق من التكاليف المحلية وذلك قياساً على المنهجية التي اتبعها عديناات في دراسته.

وفي نهاية هذا الفصل سنقوم باجراء مقارنة بين متوسط التكلفة الاجنبية لكل كيلو غرام من محاصيل الخضروات التقليدية التي تنتج محلياً مع متوسط السعر العالمي للكيلو غرام الواحد لكل محصول وذلك قبل وبعد انخفاض سعر صرف الدينار الاردني من خلال قياس وحساب التالي:-

١ - التكلفة الاجنبية لمحاصيل الخضروات الرئيسية التي تزرع في كل من منطقة وادي الاردن ومنطقة المرتفعات المروية.

٢ - مقدار الوفرة في العملة الاجنبية الناتج عن زراعة محاصيل الخضروات التقليدية محلياً.

٣ - اثر انخفاض سعر صرف الدينار الاردني على تكاليف انتاج محاصيل الخضروات محلياً وحجم الصادرات الوطنية من هذه المحاصيل.

التكلفة الاجنبية لمحاصيل الخضروات الرئيسية لكل من:-

أولاً : المحاصيل التي تزرع في منطقة وادي الاردن:-

لقد وجد بان نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية باسلوب الري السطحي، اكبر منها وفقاً لاسلوب الري بالتنقيط، وذلك لجميع المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة بين اسلوبي الري^(٢)، حيث وجد بان متوسط نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية في مناطق وادي الاردن التي تستخدم اسلوب الري السطحي

(1) Mohammed Adeinat, "The Foreign Cost of Planting The Main Vegetable Crops In Jordan".

مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، بحث مقبول للنشر في عام ١٩٩٠، وسينشر في العدد القادم من المجلة.

(٢) باستثناء محصول الفلفل الحار وذلك بسبب ارتفاع نسبة التكلفة الاجنبية الى التكاليف الاخرى الكلية في اسلوب

الري بالتنقيط عن مستواها في اسلوب الري السطحي.

لمحصول البندورة قد بلغت حوالي ٢٤٪، مقابل حوالي ٢١٪ وفقاً لاسلوب الري بالتنقيط، وحوالي ١٧٪، مقابل ١٦٪ لمحصول الباذنجان، وحوالي ١٧٪، مقابل ١٤٪ لمحصول الكوسا، وحوالي ١٦٪، مقابل ١١٪ لمحصول الفاصوليا الخضراء، واما في محصول الفلفل الحار فان متوسط تلك النسبة في اسلوب الري السطحي بلغ ١٥٪، مقابل ١٧٪ في اسلوب الري بالتنقيط، - (راجع الجدول رقم ١٥) -، ويعود سبب ارتفاع نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية في اسلوب الري السطحي، عنها في اسلوب الري بالتنقيط، لمجموعة من الاسباب من اهمها على الاطلاق، ارتفاع نسبة التكلفة الاجنبية لمستلزمات الانتاج المادية باسلوب الري السطحي، عنها باسلوب الري بالتنقيط، حيث وجد بان متوسط هذه النسبة قد بلغ ٦٣٪ للدونم المزروع بمحصول البندورة باستخدام اسلوب الري السطحي، مقابل ٥٢٪ في اسلوب الري بالتنقيط، و ٥٨٪ لمحصول الباذنجان في اسلوب الري السطحي، مقابل ٤١٪ في اسلوب الري بالتنقيط، و ٨٩٪ لمحصول الكوسا في اسلوب الري السطحي، مقابل ٤١٪ في اسلوب الري بالتنقيط، وحوالي ٨٤٪ لمحصول الفاصوليا الخضراء في اسلوب الري السطحي، مقابل ٤١٪ في اسلوب الري بالتنقيط، وحوالي ٥٩٪ لمحصول الفلفل الحار في اسلوب الري السطحي، مقابل ٤٠٪ في اسلوب الري بالتنقيط، وهكذا فاننا نلاحظ بان نسبة التكلفة الاجنبية الى تكلفة مستلزمات الانتاج المادية في اسلوب الري السطحي اكبر منها في اسلوب الري بالتنقيط، وذلك لجميع المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة بين الاسلوبين، ويعود السبب في ذلك الى اعتماد اسلوب الري السطحي وبشكل كبير على استخدام الاسمدة الكيماوية والتي اعتبر حوالي ٧٥٪ من تكلفتها تكلفة اجنبية، بينما يعتمد اسلوب الري بالتنقيط على استخدام الاسمدة العضوية والتي تعتبر من المدخلات المحلية، اما فيما يتعلق بالتكلفة الاجنبية لباقي بنود مستلزمات الانتاج المادية فهي تقريبا متساوية، او ان الفرق بينها قليل بحيث يمكن تجاهله، كالفرق مثلاً بين تكلفة العلاجات والمبيدات -التي قلنا من قبل بانها تستخدم باسلوب الري بالتنقيط بنسبة اكبر من اسلوب الري السطحي -، او بين تكلفة البذور والاشتال، حيث كان الفرق قليلاً للغاية بحيث لم يؤثر على النتيجة

النهائية لاستخدام الاسمدة.

لقد وجد بان نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف العمالة متساوية، بين الاسلوبين، ولكافة المحاصيل، وفي كافة مناطق وادي الاردن والمرتفعات، حيث بلغت هذه النسبة ١٦٨٪، لذلك فلن تؤثر اطلاقاً على نسبة التكلفة الاجنبية بين الاسلوبين. وأخيراً فقد وجد من الدراسة بان نسبة التكلفة الاجنبية الى التكاليف الاخرى الكلية في اسلوب الري بالتنقيط اكبر منها في اسلوب الري السطحي، الا ان الفرق في هذه النسبة بين الاسلوبين لم يكن مهماً، اي لم يترك أثراً واضحاً على نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية في الاسلوبين والتي بقيت في اسلوب الري السطحي اكبر منها في اسلوب الري بالتنقيط. (راجع الجدول رقم ١٥).

لقد وجد بان الفرق بين نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية بين اسلوب الري السطحي واسلوب الري بالتنقيط ليس جوهرياً، وذلك عندما اجري اختبار كاي تربيع على الفرضية العدمية التي تنص على تساوي نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية، بين اسلوب الري السطحي واسلوب الري بالتنقيط، وذلك لجميع المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة بين الاسلوبين^(١)، وهذا يعني اننا نستطيع زراعة اي محصول باي اسلوب من اساليب الري، دون ان يؤثر ذلك على نسبة التكلفة الاجنبية الى التكاليف الكلية بشكل ملحوظ^(٢).

ومن خلال الجدول رقم (١٥) يظهر لنا ان هناك تباين في نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية، بين العروتين الحريفية والربيعية، وبين مناطق وادي الاردن المختلفة، الا ان الفرق في هذه النسبة لم يكن هو الآخر معنوياً^(٣)، أي ان

(١) انظر، د. محمد عديبات، مرجع سابق.

(٢) لقد وجد من الدراسة بانه لا يوجد سوى محصولي الكوسا والبندورة التي يمكن ان تزرع بطريقة الري المشترك من بين المحاصيل قيد البحث لذلك فالنتيجة اعلاه تنطبق على هذين المحصولين فقط.

(٣) انظر، محمد عديبات، مرجع سابق.

زراعة اي من المحاصيل قيد البحث في اي منطقة من مناطق وادي الاردن وفق اسلوب الري السطحي او اسلوب الري بالتنقيط، وفي العروة الخريفية او الربيعية، لا يؤثر على نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية تأثيراً جوهرياً. ثانياً: المحاصيل التي تزرع في منطقة المرتفعات المروية:-

لقد وجد بان نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية في منطقة المرتفعات اقل منها في منطقة وادي الاردن، ويعود سبب ذلك الى انخفاض نسبة التكلفة الاجنبية الى التكلفة الكلية لمستلزمات الانتاج المادية عن مستواها في منطقة وادي الاردن، حيث وجد بان نسبة التكلفة الاجنبية من تكاليف مستلزمات الانتاج المادية في منطقة المرتفعات قد بلغت حوالي ٤١٪ لمحصول البندورة، ٢٨٪ لمحصول الباذنجان، ٣٢٪ لمحصول الكوسا، ٧٧٪ لمحصول الخيار، ٣٨٪ لمحصول الفاصوليا الخضراء، ٣٨٪ لمحصول الفلفل الحلو، ٢٩٪ لمحصول الزهرة.

وهكذا نلاحظ بان نسبة التكلفة الاجنبية من تكاليف مستلزمات الانتاج المادية في منطقة المرتفعات، اقل من مثيلاتها في منطقة وادي الاردن وذلك لجميع المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة بين المنطقتين^(١).

أما فيما يتعلق بنسبة التكلفة الاجنبية من التكاليف الكلية للعمالة فقد بلغت ١٦٨٪ وبذلك فهي لا تختلف عن مستواها في مناطق وادي الاردن، كذلك فقد وجد بان نسبة التكلفة الاجنبية من التكاليف الاخرى الكلية في المرتفعات اكبر منها في منطقة وادي الاردن، الا ان الفرق يمكن تجاهله، واعتبار نسبة التكلفة الاجنبية من التكاليف الاخرى الكلية متساوية بين مناطق المرتفعات المروية ومناطق وادي الاردن. راجع الجدول رقم ١٦.

ان انخفاض نسبة التكلفة الاجنبية من تكاليف الانتاج الكلية في منطقة المرتفعات عنها في منطقة وادي الاردن يعني ان الزراعة في مناطق المرتفعات المروية موفرة

(١) ما عدا محصول الخيار حيث بلغت نسبة التكلفة الاجنبية من تكاليف الانتاج المادية حوالي ٧٥٪ في منطقة وادي الاردن مقابل ٧٧٪ في المرتفعات المروية.

للعملات الصعبة، الا اننا وجدنا عند دراسة فرضية العدم التي تنص على تساوي نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية بين مناطق المرتفعات المروية ومناطق وادي الاردن لجميع المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة بين المنطقتين، ان الفرق في هذه النسبة بين المنطقتين لم يكن معنوياً لكل من محصول البندورة، والبادنجان، والكوسا والفاصوليا الخضراء، وذلك عند مستوى ثقة ٩٩٪، أي أن اختلاف المناطق الزراعية لا يؤثر على التكلفة الاجنبية اللازمة لاي من تلك المحاصيل تأثيراً جوهرياً، اما بالنسبة لمحصول الخيار فقد كانت قيمة كاي تربيع المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، عند مستوى ثقة ٩٩٪، وهذا يعني ان الفرق في نسبة التكلفة الاجنبية من تكاليف الانتاج الكلية بين مناطق المرتفعات ووادي الاردن كان فرقاً جوهرياً، ومن هنا فان زراعة محصول الخيار في مناطق وادي الاردن يعتبر موفراً للعملات الصعبة مقارنة بزراعته في مناطق المرتفعات المروية. راجع الجدول (أ-٣)

جدول رقم (١-٣)

قيم F_{α} المحسوبة لاختبار الفرضية العدمية والتي تنص على تساوي نسبة التكلفة الاجنبية الى مستلزمات الانتاج الكلية لمختلف المحاصيل بين منطقتين وادي الاردن والمرتفعات

بندوره	بادنجان	كوسا	خيار	فاصوليا خضراء
٠,٢٣٤	٠,٢٥	٠,٠٢٧	٠,٨٠٧	٠,١١٨
٤	٤	٤	٤	٤

للعملات الصعبة، الا اننا وجدنا عند دراسة فرضية العدم التي تنص على تساوي نسبة التكلفة الاجنبية الى تكاليف الانتاج الكلية بين مناطق المرتفعات المروية ومناطق وادي الاردن لجميع المحاصيل التي تزرع بصفة مشتركة بين المنطقتين، ان الفرق في هذه النسبة بين المنطقتين لم يكن معنوياً لكل من محصول البندورة، والبادنجان، والكوسا والفاصوليا الخضراء، وذلك عند مستوى ثقة ٩٩٪، أي أن اختلاف المناطق الزراعية لا يؤثر على التكلفة الاجنبية اللازمة لاي من تلك المحاصيل تأثيراً جوهرياً، اما بالنسبة لمحصول الخيار فقد كانت قيمة كاي تربيع المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، عند مستوى ثقة ٩٩٪، وهذا يعني ان الفرق في نسبة التكلفة الاجنبية من تكاليف الانتاج الكلية بين مناطق المرتفعات ووادي الاردن كان فرقاً جوهرياً، ومن هنا فان زراعة محصول الخيار في مناطق وادي الاردن يعتبر موفراً للعملات الصعبة مقارنة بزراعته في مناطق المرتفعات المروية. راجع الجدول (أ-٣)

جدول رقم (١-٣)

قيم F_{2x} المحسوبة لاختبار الفرضية العدمية والتي تنص على تساوي نسبة التكلفة الاجنبية الى مستلزمات الانتاج الكلية لمختلف المحاصيل بين منطقتين وادي الاردن والمرتفعات

بندوره	بادنجان	كوسا	خيار	فاصوليا خضراء
٠,٢٣٤١	٠,٢٥	٠,٠٢٧	٠,٨٠٧	٠,١١٨
{	{	{	{	{
درجات الحرية	{	{	{	{

جدول رقم (١٥)

التكلفة الأجنبية ونسبتها الى تكاليف الإنتاج الكلية في منطقة وادي الأردن
لعام ١٩٨٨

دينار/دونم

المحصول				البيندورة			
المنطقة		إدير		الثقوب الثمالية		الثقوب الجيوبية	
إدير	غ	إدير	غ	إدير	غ	إدير	غ
إنتاج							
٢٥٠٢٢٥	١٩١٧١	٢٨٠٩٦٧	١١٠٨٠٨١	١١٠٧٢٦١	١١٠٧٢٦١	١١٠٧٢٦١	١١٠٧٢٦١
١٥٠٩٤	١٢٠١١	١٨٠١٧٩	١١٠٨٠٨١	١١٠٧٢٦١	١١٠٧٢٦١	١١٠٧٢٦١	١١٠٧٢٦١
١٦٠٧	١٢٠١	١٨٠٧	١١٠٧	١١٠٧	١١٠٧	١١٠٧	١١٠٧
التكاليف الكلية							
٢٧٠١٢٢	١١٠٨٢٧	٢٠٠١٢١	٢٠٠٧٨٩١	٢٠٠٧٨٩١	٢٠٠٧٨٩١	٢٠٠٧٨٩١	٢٠٠٧٨٩١
١٦٠٦٨٨	١٠٠٨٨١	١٠٠٦٥	١٠٠٦٢٢٢	١٠٠٦٢٢٢	١٠٠٦٢٢٢	١٠٠٦٢٢٢	١٠٠٦٢٢٢
١٦٠٨	١٦٠٨	١٦٠٨	١٦٠٨	١٦٠٨	١٦٠٨	١٦٠٨	١٦٠٨
نسبة التكلفة الأجنبية							
١٠٠١١	١٠٠١١	١٠٠١١	١٠٠١١	١٠٠١١	١٠٠١١	١٠٠١١	١٠٠١١
-	-	-	-	-	-	-	-
تكاليف أخرى							
٢١٠٧٦٦	١٢٠٢٦٥	٢٨٠١٢٨	٢١٠٢٢٢	٢١٠٢٢٢	٢١٠٢٢٢	٢١٠٢٢٢	٢١٠٢٢٢
٢٠٠١٢١	١٠٠٧٢٦	٢٠٠١٢١	١٠٠٧٢٦	١٠٠٧٢٦	١٠٠٧٢٦	١٠٠٧٢٦	١٠٠٧٢٦
١٠٠٧	١٠٠٧	١٠٠٧	١٠٠٧	١٠٠٧	١٠٠٧	١٠٠٧	١٠٠٧
التكاليف الكلية							
٢٧٠١٢٢	١١٠٨٢٧	٢٧٠١٢٢	١١٠٨٢٧	٢٧٠١٢٢	١١٠٨٢٧	٢٧٠١٢٢	١١٠٨٢٧
-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة التكلفة الأجنبية							
-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع							
١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧
١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧
١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧	١١٠٨٢٧

المصدر: أخذت البيانات من الجدول رقم (٨) ثم قمنا بحساب التكلفة الأجنبية على ضوء النسب التي وردت في مقدمة هذا الفصل.

المحمول				البادئجان
اسلوب الري				الري بالتنقيط
المنطقة				الري السطحي
العروة				الشونة الشمالية
بنود التكلفة				ديرعلا
مستلزمات الانتاج				الغور المافي
				الشونة الجنوبية
التكلفة الكلية	٢١٦٢٤	٢٣٤٢٧	٢٨٦٦١	٥٥٣٧٩
التكلفة الاجنبية	١١٦٣٩	١٤٣٦٧	١٢١٣٥	٢٢٢٣٣
نسبة التكلفة الاجنبية	٥٣٨	٦١٣	٤٢٣	٤٠١
العمالة				
التكلفة الكلية	٣٦٥٨٢	٢٩٧٧	٢٧٣١٧	٤١٤٢٩
التكلفة الاجنبية	٦١٤٦	٥٠٠١	٤٥٧٦	٦٩٦٠
نسبة التكلفة الاجنبية	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨
الخدمات				
التكلفة الكلية	٣٠٦٩	٣٣٨١	٣٢٠٥	٧٠٦٣
التكلفة الاجنبية	٣٠٦٩	٣٣٨١	٣٢٠٥	٧٠٦٣
نسبة التكلفة الاجنبية	٣٠٦٩	٣٣٨١	٣٢٠٥	٧٠٦٣
تكاليف اخرى				
التكلفة الكلية	٢٦٠٢	٢٤١٥	٢٨١٤٨	٣٩٩٠٧
التكلفة الاجنبية	٠٧١٦	٢٠٩٧	٢٣٩١	١٨٠٧
نسبة التكلفة الاجنبية	٢٨	٨٧	٦٣	٤٥
تكاليف التسويق				
التكلفة الكلية	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩
التكلفة الاجنبية	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩
نسبة التكلفة الاجنبية	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩
المجموع				
التكاليف الكلية	١٢١٢٠٥	١١٤٦٣٨	١٣١٢٣١	١٧٧٦٧٨
التكاليف الاجنبية	١٨٥٠١	٢١٤٦٥	١٩١٠٧	٣١٠٠٠
نسبة التكلفة الاجنبية	١٥٣	١٨٧	١٤٦	١٧٤٥

المحصول							اسلوب الري	المحصول
الري السطحي								
الري بالتنقيط			الري السطحي				المنطقة	اسلوب الري
الشونة الجنوبية			الشونة الشمالية					
دير علا	ت	ا	ت	ا	ت	ا	دير علا	المنطقة
ت	ا	خ	ت	ا	خ	ت	ا	العروة
بنود التكلفة								
تلتزمات الانتاج								
٢١٦٦٣	٢٥٥٠٨	٢٨٩٠٢	٩١٥٨	١٢٢٠٥	٩١١٣	١٧٥٥٦	٩١١٣	التكلفة الكلية
١٥١٢٦	٨٩٤٢	٩٨٩٧	٨٢٨٥	١٠٦٤٣	٨٠٨٦	١٥٤٣	٨٠٨٦	التكلفة الاجنبية
٤٧٨	٣٥١	٣٤٢	٩٠٥	٨٧٢	٨٨٧	٨٧٩	٨٨٧	نسبة التكلفة الاجنبية
العمالة								
١٣٥٠٥	١٢٥٣١	١٣٧٧١	٨٠١٢	١٣٥٦	٩٧٦٩	١٢٦٣٥	٩٧٦٩	التكلفة الكلية
٢٢٦٩	٢١٠٩	٢٣٠٣	١٣٤٦	٢٢٧٨	١٦٤١	٢١٢٣	١٦٤١	التكلفة الاجنبية
١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	نسبة التكلفة الاجنبية
الخدمات								
٣٠٩٠	١٥٥٨	٢٩٨٩	٢٧٦	٢٨٧٥	٣٢٢٣	٢٩٩٤	٣٢٢٣	التكلفة الكلية
-	-	-	-	-	-	-	-	التكلفة الاجنبية
-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة التكلفة الاجنبية
التكاليف اخرى								
٢٧١٧٢	٢٤٢٨٥	٣٥٨٠١	٢٢٤٩٨	٢٤١٥٦	٢٢١٣١	٢٦٨٠٧	٢٢١٣١	التكلفة الكلية
٢٠١٤	١٢	٠٩٣٩	١٤٩٠	١٣٦٩	٣٧٦١	٠٩٤٧	٣٧٦١	التكلفة الاجنبية
٥٤	٣٥	٢٦	٦٦	٥٧	١١٧	٣٥	١١٧	نسبة التكلفة الاجنبية
التكاليف التسويق								
٣٢٤	٣٢٤	٣٢٤	٣٢٤	٣٢٤	٣٢٤	٣٢٤	٣٢٤	التكلفة الكلية
-	-	-	-	-	-	-	-	التكلفة الاجنبية
-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة التكلفة الاجنبية
المجموع								
١١٧٨٣	١٠٦٢٨٢	١١٣٨٠٢	٧٤٨٢٨	٨٥١٩٦	٨٦٧٣٦	٩٢٣٩٢	٨٦٧٣٦	التكاليف الكلية
١٩٤٠٩	١٢٢٥١	١٣١٣٩	١١١٢١	٦٤٢٩	١٣٤٨٨	١٨٥	١٣٤٨٨	التكاليف الاجنبية
١٦٥	١١٥	١١٥	١٤٩	١٦٨	١٥٦	٢٠	١٥٦	نسبة التكلفة الاجنبية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفاصوليا الخضراء					المحصول
الري السطحي					اسلوب الري
الري بالتنقيط					المنطقة
الشونة الشمالية		دير علا			المروة
ت	خ	ت	خ	ت	بنود التكلفة
					مستلزمات الإنتاج
٢٢٣٩	١٣٠٣٤	١٣٣٨٩	٢٢٢٤٥	١٨٩٨٧	التكلفة الكلية
٩١٨٠	١٠٢٢٣	١١٦٦٢	١٤٥١٠	١٧١٤٥	التكلفة الاجنبية
٤١	٧٨٤	٨٧١	٨٧٧	٩٠٣	نسبة التكلفة الاجنبية
					العمالة
١٧٥٣٤	٢٣٩٤٧	١٧٨٦٥	٢٤٨٠٢	١٧٤١٦	التكلفة الكلية
٢٩٤٦	٤٠٢٣	٣٠٠١	٤١٦٧	٢٩٢٥	التكلفة الاجنبية
١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	نسبة التكلفة الاجنبية
					الخدمات
٣١٥٠	٣٥٤٥	٣٤٦٨	٣١٩٦	٢٩٩١	التكلفة الكلية
-	-	-	-	-	التكلفة الاجنبية
-	-	-	-	-	نسبة التكلفة الاجنبية
					تكاليف اخرى
٣٦٢٣٤	١٧٩٨٢	٢١٤	٧٣٢٨	٣٠٦	التكلفة الكلية
٢٥٠٧	٠٣٤٣	-	٠٩٢٧	٤٨٧٤	التكلفة الاجنبية
٦٩	١٩	-	٣٤	١٥٩	نسبة التكلفة الاجنبية
					تكاليف التسويق
٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	التكلفة الكلية
-	-	-	-	-	التكلفة الاجنبية
-	-	-	-	-	نسبة التكلفة الاجنبية
					المجموع
١٣٠٣٠٨	١٠٩٨٦٣	١٠٧١٢٢	١٢٨٥٧١	١٢٠٩٩٤	التكاليف الكلية
١٤٦٣٣	١٤٥٨٩	١٤٦٦٣	١٩٦٠٤	٢٤٩٤٤	التكاليف الاجنبية
١١٢	١٣٣	١٣٧	١٥٢	٢٠٦	نسبة التكلفة الاجنبية

الفلفل الحار			المحصول
الري بالثنيط			اسلوب الري
الري السطحي			المنطقة
ديبر علا			العروة
الشونة الشمالية			بنود التكلفة
الغور المائي			مستلزمات الانتاج
٢٤٧٧٧	٢٤٠٧٢	٢١٦٨٨	التكلفة الكلية
٩٩٥٧	١٤٢١٢	١٢٧٧٣	التكلفة الاجنبية
٤٠٣	٥٩	٥٨٩	نسبة التكلفة الاجنبية
			العمالة
٢٣٢٣٩	٢٤٢٣٨٥	٢٧٠٩٤	التكلفة الكلية
٣٩٢١	٥٧٧٧	٤٥٥٢	التكلفة الاجنبية
١٦٨	١٦٨	١٦٨	نسبة التكلفة الاجنبية
			الخدمات
٣١٨٢	٤٢٨٦	٣٢٧٩	التكلفة الكلية
-	-	-	التكلفة الاجنبية
-	-	-	نسبة التكلفة الاجنبية
			تكاليف اخرى
٣٩٥٨	٢٠٠٢٦	٣٠١٥٤	التكلفة الكلية
١٠٩٨١	٠٨٥٨	٣١٣١	التكلفة الاجنبية
٢٧٧	٤٣	١٠٤	نسبة التكلفة الاجنبية
			تكاليف التسويق
٥٥١	٥٥١	٥٥١	التكلفة الكلية
-	-	-	التكلفة الاجنبية
-	-	-	نسبة التكلفة الاجنبية
			المجموع
١٤٥٩٢٨	١٣٧٨٦٩	١٣٧٣١٥	التكاليف الكلية
٢٤٨٥٩	٢٠٨٤٧	٢٠٤٥٦	التكاليف الاجنبية
١٧	١٥١	١٤٩	نسبة التكلفة الاجنبية

المحمول	الملفوف
اسلوب الري	الري السطحي الري بالتنقيط
المنطقة	الشونة الشمالية الفور الصافي
العروة	
بنود التكلفة	
مستلزمات الانتاج	
التكلفة الكلية	٢٩١٣٦
التكلفة الاجنبية	٢٠١٠٩
نسبة التكلفة الاجنبية	٦٩٣
العمالة	
التكلفة الكلية	١٩٩٥١
التكلفة الاجنبية	٣٣٥٢
نسبة التكلفة الاجنبية	١٦٨
الخدمات	
التكلفة الكلية	٤٧٣١
التكلفة الاجنبية	-
نسبة التكلفة الاجنبية	-
تكاليف اخرى	
التكلفة الكلية	٢٥١٤٧
التكلفة الاجنبية	١٦٤٩
نسبة التكلفة الاجنبية	٦٥
تكاليف التسويق	
التكلفة الكلية	١٣١
التكلفة الاجنبية	-
نسبة التكلفة الاجنبية	-
المجموع	
التكاليف الكلية	٩٢٣٦٥
التكاليف الاجنبية	٢٥٤١
نسبة التكلفة الاجنبية	٢٧٥

الخيار		المحصول	
الري بالشفط	الري السطحي	اسلوب الري	
الغور المائي	ديبر علا	المنطقة	
ت	ت	العروة	
		بنود التكلفة	
		مستلزمات الإنتاج	
٧٣٠٦٤٨	٥٣٠٥٦٢	التكلفة الكلية	-
٤٩٠٣٠٧	٤٥٠٢٢١	التكلفة الاجنبية	-
٦٦٠٩	٨٤٠٤	نسبة التكلفة الاجنبية	-
		العمالة	
٤٥٠٩٩	٢٣٠٩٦	التكلفة الكلية	-
٧٠٧٢٦	٤٠٠٢٥	التكلفة الاجنبية	-
١٦٠٨	١٦٠٨	نسبة التكلفة الاجنبية	-
		الخدمات	
٦٠١٦٩	٣٠٥٥٢	التكلفة الكلية	-
-	-	التكلفة الاجنبية	-
-	-	نسبة التكلفة الاجنبية	-
		تكاليف اخرى	
١٩٠٣١٦	١٧٢٠٢٨٤	التكلفة الكلية	-
٣٣٠٩	٤٠٣٤	التكلفة الاجنبية	-
١٠٧	٢٠٣	نسبة التكلفة الاجنبية	-
		تكاليف التسويق	
٣٢٠٨	٣٢٠٨	التكلفة الكلية	-
-	-	التكلفة الاجنبية	-
-	-	نسبة التكلفة الاجنبية	-
		المجموع	
٣٤٨٠٩٢٢	٢٨٦٠١٥٨	التكاليف الكلية	-
٦٠٣٤٢	٥٣٠٢٨	التكاليف الاجنبية	-
١٧٠٣	١١٠٦	نسبة التكلفة الاجنبية	-

جدول رقم (١٦)

التكلفة الاجنبية ونسبتها من تكاليف الانتاج الكلية في منطقة المرتفعات المروية

المحصول						
بندورة	بادنجان	كوسا	خيار	فاصوليا	فلفل	زهرة
بنود التكلفة						
تكلفة مستلزمات الانتاج						
٧٨٨١١	٨٣٢٧٥	٥٤٢٧١	١٣٩٩٠٤	٤٥٣٢٥	٧٤٣٦٢	٤٦٨٩
التكلفة الكلية						
٣٢٥٨٥	٢٣٤٨٦	١٧٣٢٨	١٠٨٣٣٣	١٧٦٤٥	٢٨١١٧	١٣٤٦٤
التكلفة الاجنبية						
٤١٣	٢٨٢	٢٣	٧٧٤	٢٧٦	٣٧٩	٢٨٧
نسبة التكلفة الاجنبية						
تكلفة العمالة						
٤١٤٠٢	٣١١٣٩	٢٦٦٠٩	٣٣١٧١	٢٦١٨٩	٤٢٨٣٢	١٢٩٩١
التكلفة الكلية						
٦٩٥٦	٥٢٣١	٤٤٧	٥٥٧٣	٤٤	٧١٩٦	٢١٦٩
التكلفة الاجنبية						
١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨
نسبة التكلفة الاجنبية						
تكلفة الخدمات						
٤٤٦٦١	٥	٣٣٢	٥٤٤٦	٤٩٧٩	٤٥	٣
التكلفة الكلية						
٤٤٦٦١	٥	٣٣٢	٥٤٤٦	٤٩٧٩	٤٥	٣
التكلفة الاجنبية						
٤٤٦٦١	٥	٣٣٢	٥٤٤٦	٤٩٧٩	٤٥	٣
نسبة التكلفة الاجنبية						
تكاليف اخرى						
٤١٢٤٧	٥١٨٠٥	٤٥٢	١٥٨٤٢	٤٨١٦٧	٤٠٠٨٣	٤٧٥
التكلفة الكلية						
٢٦١٤	٣٩٦٣	٤٢٣٦	٤٩٣١	٥١١٨	٢٢٤٦	٤٨٣
التكلفة الاجنبية						
٦٣	٧٦	٩٤	٣١	١٠٦	٥٦	١٠١
نسبة التكلفة الاجنبية						
تكاليف التسويق						
٢٢٧	٢٧٢	٢٥٣	٢٢٦	٤٨٢	٤٨٣	٢٨
التكلفة الكلية						
٢٢٧	٢٧٢	٢٥٣	٢٢٦	٤٨٢	٤٨٣	٢٨
التكلفة الاجنبية						
٢٢٧	٢٧٢	٢٥٣	٢٢٦	٤٨٢	٤٨٣	٢٨
نسبة التكلفة الاجنبية						
المجموع						
٨٩٠٠١	١٩٨٤١٩	١٥٤٥٨٢	٣٥٩٥٤١	١٧٢٨٦	٢١٠٧٧	١٣٨٣
التكاليف الكلية						
٤٢١٥٥	٣٢٦٨	٢٦٠٣٤	١١٨٨٢٧	٢٦٥٨٣	٣٧٦١٩	٢٠٤٥٣
التكاليف الاجنبية						
٢٢٣	١٦٥	١٦٨	٣٣٠٥	١٥٤	١٧٨	١٤٨
نسبة التكاليف الاجنبية						

المصدر: أخذت البيانات من الجدول ٧ ثم قمنا بحساب التكلفة الأجنبية على ضوء النسب التي وردت في مقدمة

هذا الفصل.

الوفير في العملة الاجنبية الناتج عن زراعة محاصيل الخضروات التقليدية محلياً:-
ان اعتماد القطاع الزراعي الاردني على استيراد بعض المدخلات الاساسية للانتاج
الزراعي يجعلنا نتساءل هل زراعة هذه المحاصيل محلياً يعتبراً موفراً للعملة الصعبة ام
ان استيرادها افضل؟

وللاجابة على هذا التساؤل فقد قمنا بحساب متوسط التكلفة الاجنبية في عام
١٩٨٨ لكل كيلو غرام من المحاصيل التي تزرع في منطقة وادي الاردن
والمرتفعات^(١)، ومقارنة هذه التكلفة مع متوسط الاسعار العالمية لنفس العام^(٢)، وقد
وجدنا بان متوسط السعر العالمي يتراوح ما بين ٧٠ - ١٣١ فلس /كغم لجميع
المحاصيل التي تنتج محلياً، بينما كانت التكلفة الاجنبية لانتاج نفس المحاصيل محلياً
تتراوح ما بين ٨ - ٤٨ فلس /كغم في مناطق وادي الاردن، وما بين ٧-٣٧ فلس
/كغم في مناطق المرتفعات المروية^(٣).

لقد كان متوسط التكلفة الاجنبية اللازمة لانتاج الكيلو غرام الواحد من
محصول البندورة، والبادنجان، في منطقة المرتفعات اقل منها في منطقة وادي الاردن،
ولكنها لم تكن كذلك بالنسبة لمحصول الكوسا، والخيار، والفاصوليا الخضراء، اي ان
متوسط التكلفة الاجنبية اللازمة لانتاج الكيلو غرام الواحد من كل من محصول

(١) لقد تم حساب متوسط التكلفة الاجنبية لكل كيلو غرام من كل محصول باستخدام المعادلة التالية:

الوسط الحسابي لنسب التكلفة الاجنبية x تكلفة الكغم الواحد من كل محصول

(٢) اخذت الاسعار العالمية من نشرات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية التي تصدرها وزارة المالية
والاقتصاد الوطني وذلك لعام ١٩٨٨ وتم تحويل الاسعار من الريال السعودي الى الدينار الاردني وفقاً لمعدل
سعر بيع الريال السعودي مقابل الدينار والذي بلغ ١٠٠ره (لكل عشرة ريالات) وذلك كما ورد في نشرات
البنك المركزي الاردني لعام ١٩٨٨م.

(٣) باستثناء محصول الفاصوليا الخضراء حيث بلغت التكلفة الاجنبية لانتاج الكيلو غرام الواحد من هذا
المحصول ٧٨ره فلس.

الكوسا، والخيار، والفاصوليا الخضراء، في منطقة المرتفعات اكبر منها في مناطق وادي الاردن، إلا ان الفرق في متوسط هذه التكلفة بين منطقة وادي الاردن والمرتفعات كان اقل من فلس واحد لكل من محصول البندورة، والبادنجان، بينما بلغ ٢٥ فلس /كغم من محصول الكوسا، و ٦ فلس /كغم من محصول الخيار، أما بالنسبة لمحصول الفاصوليا الخضراء فقد كان الفرق بين منطقة وادي الاردن والمرتفعات كبيراً، حيث بلغ حوالي ٣٥ فلس /كغم، - راجع الجدول رقم ١٧ -، ولمعرفة ما اذا كان الفرق بين متوسط التكلفة الاجنبية اللازمة لانتاج الكيلو غرام الواحد من اي من المحاصيل التي تزرع بصفه مشتركة بين المنطقتين معنوياً، ام لا، فقد تم اجراء اختبار كأى تربيع على الفرضية العدمية التي تنص على ان نسبة التكلفة الاجنبية اللازمة لانتاج كل من محصول البندورة، والبادنجان، والكوسا، والخيار، والفاصوليا الخضراء، متساوية بين منطقة وادي الاردن والمرتفعات، وقد وجدنا من الاختبار، بان قيم كاي تربيع المحسوبة اقل من القيم الجدولية، عند مستوى ثقة ٩٥٪، لكل من محصول البندورة، والبادنجان، والكوسا، والخيار بينما لم تكن كذلك بالنسبة لمحصول الفاصوليا الخضراء، وهكذا فان اختلاف المنطقة المزروعة لا يؤثر على متوسط التكلفة الاجنبية اللازمة لانتاج الكيلو غرام الواحد من محصول البندورة، والبادنجان، والكوسا، والخيار، وهذا بعكس محصول الفاصوليا الخضراء، اي ان زراعة الفاصوليا الخضراء في مناطق وادي الاردن تعتبر موفرة للعمولات الصعبة مقارنة بزراعة هذا المحصول في مناطق المرتفعات المروية - راجع الجدول رقم (ب-٣).

ان زراعة كافة محاصيل الخضروات التقليدية محلياً تعتبر موفرة للعمولات الصعبة مقارنة باستيرادها من الخارج، حيث وجدنا بان متوسط التكلفة الاجنبية اللازمة لانتاج محاصيل الخضروات محلياً اقل كثيراً من متوسط السعر العالمي، اذ أن انتاج محصول البندورة محلياً يوفر حوالي ٩١٪ من السعر الذي كان سيدفع لكل كيلو غرام مستوردة من هذا المحصول، وهذا الوفرة يعادل ٨١ فلس /كغم، وحوالي ٨٧٪ من السعر العالمي لمحصول البادنجان، اي بمعدل (٦١) فلس /كغم، وحوالي ٨٥٪ من السعر العالمي

لمحصول الكوسا، اي بمعدل (٧٠) فلس /كغم، وحوالي ٦٠ ٪ من السعر العالمي
لمحصول الخيار، اي بمعدل (٤٩) فلس /كغم، وحوالي ٤٧٪ من السعر العالمي
لمحصول والفاصوليا الخضراء، اي بمعدل (٥٥) فلس /كغم، وحوالي ٦٤٪ من السعر
العالمي لمحصول الفلفل الحار، اي بمعدل (٨٣) فلس /كغم، وحوالي ٨٥٪ من السعر
العالمي لمحصول الفلفل الحلو، اي بمعدل (١١١) فلس /كغم، وحوالي ٦٨٪ من السعر
العالمي لمحصول الملفوف، اي بمعدل (٦٢) فلس /كغم، وحوالي ٨٨٪ من السعر
العالمي لمحصول الزهرة، اي بمعدل (٨٠) فلس /كغم من محصول الزهرة - راجع
الجدول رقم ١٧ -.

جدول رقم (ب-٣)

قيم كاي تربيع المحسوبة الفرضية العدمية (١): -

H₀: ان متوسط التكلفة الاجنبية للكيلو غرام الواحد لكل محصول
متساوية بين منطقتي وادي الاردن والمرتفعات.

بندوره	باذنجان	كوسا	خيار	فاصوليا خضراء
٠,٥٩٧	٠,٦٨٦	٠,٠٥٥	٠,٢٣١	١,١٠٥
٤	٤	٤	٤	٤

(١) من الجدول السابق نلاحظ بان قيم χ^2 المحسوبة اصغر من القيمة
الحرجة لكل من البندورة، الباذنجان، الكوسا، الخيار. بينما
نجد بان القيمة المحسوبة لمحصول الفاصوليا اكبر من القيمة
الحرجة لذلك رفضت H₀ لهذا المحصول عند مستوى ثقة ٩٥٪.

جدول رقم (١٧)

التكلفة الاجنبية للمحاصيل التقليدية التي تزرع في وادي الاردن
والمرتفعات واسعارها العالمية لسنة ١٩٨٨

فلس /كغم

المحصول	متوسط التكلفة الاجنبية في وادي الاردن (١)	متوسط التكلفة الاجنبية في المرتفعات المروية (١)	متوسط السعر العالمي بالعملة الاردنية (٢)
ابندورة	٨٧	٧٤	٨٩٤
بادنجان	٩٧	٨١	٧٠٣
كوسا	١٠٩	١٣٤	٨٢٣
اخيار	٣٠٥	٣٦٤	٨٢٣
فاصوليا	٤٣٤	٧٨٥	١١٥٩
فلفل حار	٤٧٩	-	١٣٠٧
فلفل حلو	-	١٩٦	١٣٠٧
ملفوف	٢٨٦	-	٩٠٦
ازهرة	-	١٠٤	٩٠٦

(١) تم حساب متوسط التكلفة الاجنبية للكيلو غرام الواحد من كل محصول في كل من
منطقة وادي الاردن والمرتفعات من خلال المعادلة التالية:
متوسط التكلفة الاجنبية للدونم

معدل انتاج الدونم

حيث اخذ متوسط التكلفة الاجنبية للدونم من الجداول رقم ١٥ و
١٦، أما معدل انتاج الدونم فقد اخذ من الجداول رقم ١١ و ١٢.

(٢) حسب متوسط السعر العالمي من الجدول رقم ١٣.

أثر إنخفاض سعر صرف الدينار على المقدرة التنافسية للصادرات الأردنية من الخضروات

لقد ارتفعت تكاليف انتاج الخضروات محليا بعد انخفاض سعر صرف الدينار الأردني وذلك بسبب اعتماد القطاع الزراعي على استيراد معظم مدخلات الإنتاج المادية^(١)، وهكذا فإن انخفاض سعر صرف الدينار قد أدى الى ارتفاع تكلفة المكونات الأجنبية التي تدخل في انتاج الخضروات محليا، وحتى نتعرف على مدى تأثير انخفاض سعر صرف الدينار على مقدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في الأسواق الخارجية، فقد قمنا بحساب كل من تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية في عام ١٩٨٩^(٢) ومقارنتهما بما كانا عليه في عام ١٩٨٨^(٣)، ومتوسط السعر العالمي للكيلو غرام الواحد من كل محصول ونظراً لأن نسبة التكلفة الأجنبية الى اجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج المادية تشكل نسبة مرتفعة مقارنة بنسبتها إلى باقي تكاليف الإنتاج الكلية.

يبين لنا (الجدول رقم ١٨) بان متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية للدونم الواحد المزروع بكل من محصول البندورة، والكوسا، والباذنجان، والخيار، والزهرة، والفلفل الحلو، والفاصوليا الخضراء في منطقة المرتفعات المروية، لكل من عامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩، ومن الجدول نجد أن متوسط زيادة تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية لكل من محصول البندورة، والباذنجان، والخيار، لم تكن كبيرة، حيث نجد بأن متوسط هذه التكلفة لمحصول البندورة في عام ١٩٨٨ قد بلغ ٥٠ر٤ دينار/دونم، ارتفع الى ٥٤ر٣ دينار/ دونم في عام ١٩٨٩، أي أن تكاليف مستلزمات الإنتاج المادية لهذا المحصول قد ازدادت في عام ١٩٨٩ عن نسبتها في عام ١٩٨٨ بمعدل ٧٧٪، أما بالنسبة لمحصول الباذنجان فنجد بأن متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية قد ارتفع من ٥١ر٦ دينار/دونم في عام

(١) مثل الأسمدة الكيماوية، العلاجات والمبيدات، البذور، والأشتال.

(٢) باستثناء تكلفة المياه وذلك لعدم توفرها.

(٣) بعد ان قمنا باستثناء تكاليف المياه من تكاليف مستلزمات الإنتاج المادية.

١٩٨٨، الى ٥٢ دينار/ دونم في عام ١٩٨٩، اي أن نسبة الزيادة في عام ١٩٨٩ قد بلغت ٨٪ وذلك مقارنة بعام ١٩٨٨، واما المحصول الحيار فقد ازداد متوسط هذه التكلفة بنسبة ٢٢٪، حيث ارتفع هذا المتوسط من ١٢٥٢٢ دينار/دونم في عام ١٩٨٨، الى ١٥٣ دينار/ دونم في عام ١٩٨٩، اما بالنسبة لباقي المحاصيل - الفاصوليا الخضراء، الكوسا، الفلفل الحلو، والزهرة - فقد ازدادت تكاليف مستلزمات انتاجها المادية ازديادا كبيرا، حيث ازدادت تكاليف مستلزمات الإنتاج المادية لمحصول الفاصوليا الخضراء في عام ١٩٨٩ بنسبة ٣٠٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٨، ونسبة ٤٦٪ لمحصول الكوسا، و ٦٠٪ لمحصول الفلفل الحلو، و ١٤٣٪ لمحصول الزهرة. اما بالنسبة للمحاصيل التي تزرع في منطقة وادي الاردن فقد ارتفعت تكاليف مستلزمات انتاجها المادية ارتفاعا كبيرا، حيث نجد بأن متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية للدونم الواحد^(١) المزروع بمحصول البندورة في منطقة دير علا قد ارتفع من ٢٤ دينار/دونم في عام ١٩٨٨، الى ٩٣٥ دينار/دونم في عام ١٩٨٩، اي أن هذه التكلفة قد ازدادت في عام ١٩٨٩ بنسبة ٢٩٠٪ عما كانت في عام ١٩٨٨، اما في منطقة الشونة الشمالية فقد ازداد متوسط هذه التكلفة من ٥٠٣ دينار/ دونم، إلى ١١٩ دينار/ دونم، اي أن نسبة الزيادة في متوسط هذه التكلفة في عام ١٩٨٩ قد بلغ ١٣٨٪، اما بالنسبة لمحصول الكوسا فقد ارتفع متوسط هذه التكلفة في عام ١٩٨٩ عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٨٨ بنسبة ٣٩٩٪ وذلك في منطقة دير علا، ونسبة ١٩٧٪ في منطقة الشونة الجنوبية، اما بالنسبة لمحصول الباذنجان فنجد بأن متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية قد ازداد في عام ١٩٨٩ بمعدل ٢٦٩٪ في منطقة دير علا، و ١٠٢٪ في منطقة الشونة الجنوبية، ونسبة ١٠٥٪ في منطقة الغور الصافي، وبالنسبة لمحصول الحيار فقد ارتفعت هذه التكلفة بمعدل ٧٤٪ في منطقة دير علا، و ١٠١٪ في منطقة الغور الصافي، ولمحصول الفاصوليا الخضراء فقد ازداد متوسط هذه التكلفة بنسبة ١٨٠٪ فسي منطقة ديسر علا،

(١) لقد أخذ متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية للبروتين الحريفية والربيعية.

وبنسبة ٢٢٦٪ في منطقة الغور الصافي، اما في محصول الفلفل الحار فنجد بأن متوسط هذه التكلفة قد ازداد في عام ١٩٨٩ بمعدل ١٢٧٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٨. (راجع الجدول رقم ١٩).

ان الاعتماد على نسب الزيادة في تكاليف مستلزمات الانتاج المادية، لمعرفة اثر انخفاض سعر صرف الدينار الاردني على الصادرات الزراعية المحلية، يعتبر مضللاً، لذلك ومن اجل الوصول الى استنتاج صحيح ومنطقي - بما يتعلق بتأثير انخفاض سعر صرف الدينار الاردني على الصادرات الزراعية المحلية - ، لا بد من اخذ قيم التغير المطلقة لكل من، تكاليف مستلزمات الانتاج المادية، والاسعار العالمية، فاذا وجد بان نسبة الزيادة في تكاليف مستلزمات الانتاج المادية التي نجمت عن انخفاض سعر صرف الدينار الاردني اكبر من الزيادة التي طرأت على متوسط السعر العالمي - لنفس السبب السابق -، فان انخفاض سعر صرف الدينار الاردني في هذه الحالة يكون مشجعاً لزيادة المستوردات، أما اذا حدث العكس - أي اذا كانت الزيادة في تكاليف مستلزمات الانتاج المادية اقل من الزيادة في متوسط السعر العالمي -، فان انخفاض سعر صرف الدينار في هذه الحالة يكون مشجعاً للصادرات المحلية. وبالنظر الى قيم الزيادة المطلقة لكل من تكلفة مستلزمات الانتاج المادية، ومتوسط الاسعار العالمية، للمحاصيل التقليدية التي تزرع في منطقة المرتفعات المروية، وجد ان تكلفة مستلزمات الانتاج المادية للكيلو غرام الواحد من محصول البندورة قد ارتفعت من (٩) فلس /كغم في عام ١٩٨٨، الى (٩٥٤) فلس/كغم في عام ١٩٨٩، بينما ارتفع متوسط السعر العالمي لذات المحصول من (٨٩٥٤) فلس /كغم في عام ١٩٨٨، الى (١٨٨) فلس/كغم في عام ١٩٨٩، وهكذا فان الزيادة التي طرأت على تكاليف مستلزمات الانتاج المادية كانت اقل كثيراً من الزيادة في متوسط السعر العالمي، حيث ارتفع متوسط السعر العالمي بمقدار (٨٩،٤) فلس/كغم، بينما ازدادت تكلفة مستلزمات الانتاج المادية بمقدار (٥٤) فلس/كغم. اما بالنسبة لمحصول الباذنجان فقد ارتفعت تكلفة مستلزمات الانتاج المادية من (١١٥٣) فلس /كغم في عام ١٩٨٨، الى (١٢٥٧) فلس

/كغم في عام ١٩٨٩، بينما ارتفع متوسط السعر العالمي لهذا المحصول من (٧٠) فلس /كغم، الى (١٠٨) فلس/كغم، أي ان الزيادة في تكلفة مستلزمات الانتاج المادية بلغت (١٥٤) فلس /كغم، بينما ازداد متوسط السعر العالمي بمقدار (٣٨) فلس/كغم. وبالنسبة لمحصول الحيار فقد ارتفعت تكلفة مستلزمات الانتاج المادية من (٣٧ و٨) فلس/كغم في عام ١٩٨٨، الى (٤٦) فلس / كغم في عام ١٩٨٩، بينما ارتفع متوسط السعر العالمي من (٨٢ و٣) فلس / كغم، الى (٢٥٨ و٦) فلس / كغم، أي ان الزيادة في تكلفة مستلزمات الانتاج المادية كانت اقل كثيرا من الزيادة في متوسط السعر العالمي والتي بلغت (٨٥٢) فلس / كغم، مقابل (١٧٦ و٣) فلس/كغم.

وبالنسبة لمحصول الفاصوليا الخضراء فقد ارتفعت تكاليف مستلزمات الانتاج المادية لهذا المحصول من (١٢٣) فلس/كغم في عام ١٩٨٨، الى (١٦٠) فلس/كغم في عام ١٩٨٩، بينما ارتفع متوسط السعر العالمي من (١١٥ و٩) فلس /كغم، الى (٣٥٢) فلس/كغم، أي ان الزيادة في تكلفة مستلزمات الانتاج المادية بلغت (٣٧) فلس/كغم، مقابل زيادة في متوسط السعر العالمي بلغت (٢٣٦) فلس/كغم. واما بالنسبة لمحصول الكوسا فقد ارتفعت تكلفة مستلزمات الانتاج المادية من (١٤) فلس /كغم في عام ١٩٨٨، الى (٢٠) فلس/كغم في عام ١٩٨٩، بينما ارتفع متوسط السعر العالمي من (٨٢ و٣) فلس /كغم، الى (٢٥٨ و٦) فلس /كغم، وهكذا فان الزيادة في تكلفة مستلزمات الانتاج المادية بلغت (٦) فلس /كغم، بينما ارتفع متوسط السعر العالمي بمقدار (١٧٦ و٣) فلس/كغم.

وأما بالنسبة لمحصول الفلفل الحلو فقد ارتفعت تكلفة مستلزمات الانتاج المادية من (٢٢) فلس / كغم في عام ١٩٨٨، الى (٣٦) فلس/كغم في عام ١٩٨٩، اما متوسط السعر العالمي فقد ارتفع من (١٣٠ و٧) فلس /كغم، الى (٥٠٨) فلس /كغم، وهكذا فان الزيادة في متوسط السعر العالمي كانت اكبر بكثير من التغير في تكلفة مستلزمات الانتاج المادية، حيث بلغت الزيادة في تكلفة مستلزمات الانتاج المادية (١٤) فلس/كغم، بينما ازداد متوسط السعر العالمي بمقدار (٣٧٧) فلس/كغم.

وأما بالنسبة لمحصول الزهره فقد ارتفعت تكلفة مستلزمات الانتاج المادية من (١٣) فلس/كغم في عام ١٩٨٨، الى (٣٢و٧) فلس/كغم في عام ١٩٨٩، بينما ارتفع متوسط السعر العالمي من (٩٠و٦) فلس /كغم، الى (٢٨١و٦)فلس/كغم، اي ان الزيادة في تكلفة مستلزمات الانتاج المادية قد بلغت (١٩و٧)فلس/كغم، بينما ازداد متوسط السعر العالمي بمقدار (١٩١) فلس/كغم.

وفي منطقة وادي الاردن وجدنا ان مقدار الزيادة في متوسط تكلفة مسلزات الانتاج المادية لكافة المحاصيل التقليدية اقل كثيرا من مقدار الزيادة في متوسط السعر العالمي، حيث وجدنا ان متوسط تكلفة مستلزمات الانتاج المادية لمحصول البندورة قد ارتفع من (١٢) فلس/كغم في عام ١٩٨٨، الى (٣١)فلس/كغم في عام ١٩٨٩، اي ان هذه التكلفة قد ازدادت بمقدار (١٩)فلس/كغم بينما وجد بأن متوسط السعر العالمي لهذا المحصول قد ازداد بمقدار (٩٨)فلس/كغم.

وأما بالنسبة لمحصول الكوسا فقد ارتفعت تكلفة مستلزمات الانتاج المادية من (١٤) فلس/كغم في عام ١٩٨٨، الى (٥١) فلس/كغم في عام ١٩٨٩، اي ان مقدار الزيادة في هذه التكلفة قد بلغ (٣٧) فلس /كغم،

بينما ازداد متوسط السعر العالمي لهذا المحصول بمقدار (١٧٦و٣) فلس/كغم. واما لمحصول الباذنجان فقد وجدنا ان متوسط تكلفة مستلزمات الانتاج المادية قد ارتفع من (٩و٨) فلس/كغم في عام ١٩٨٨، الى (٢٣) فلس/كغم في عام ١٩٨٩، اي ان مقدار الزيادة قد بلغ (١٣و٢) فلس/كغم، بينما كان مقدار الزيادة في متوسط السعر العالمي (٣٨) فلس/كغم. واما بالنسبة لمحصول الخيار فقد ارتفع متوسط تكلفة مستلزمات الانتاج المادية من (٣٥) فلس/كغم في عام ١٩٨٨،

الى (٦٥)فلس /كغم في عام ١٩٨٩، اي ان هذه التكلفة قد ازدادت بمقدار (٣٠) فلس /كغم، بينما ازداد متوسط السعر العالمي بمقدار (١٧٦و٣) فلس /كغم. واما بالنسبة لمحصول الفاصوليا الخضراء فقد ارتفع متوسط تكلفة مستلزمات الانتاج المادية من (٥٦) فلس /كغم في عام ١٩٨٨، الى (١٧٠) فلس/كغم في عام ١٩٨٩، اي ان هذه

التكلفة قد ازدادت بمقدار (١١٤) فلس/كغم، بينما ازداد متوسط السعر العالمي بمقدار (٢٣٦و١) فلس /كغم. واخيرا فان متوسط تكلفة مستلزمات الانتاج المادية لمحصول الفلفل الحار قد ارتفع من (٤١) فلس/كغم في عام ١٩٨٨، الى (١١٥) فلس/كغم في عام ١٩٨٩، اي ان متوسط هذه التكلفة قد ازداد بمقدار (٧٤) فلس/كغم، بينما ازداد متوسط السعر العالمي بمقدار (٣٧٧) فلس /كغم(١).

لقد وجدنا مما سبق بأن تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية قد ارتفعت لكافة المحاصيل قيد الدراسة، ولكن معدل زيادة هذه التكلفة كان اقل بكثير من مقدار الزيادة في متوسط السعر العالمي وذلك في كل من منطقة المرتفعات المروية ومنطقة وادي الاردن. كما وجدنا بان تكاليف مستلزمات الإنتاج المادية التي وردت في الجدول رقم ١٨ والجدول رقم ١٩ تشمل تكاليف الأسمدة العضوية، والملش، وهما من المدخلات المحلية، اضافة الى تكلفة الاشتال والتي تمثل التكلفة المحلية حوالي ٣٦٪ من قيمتها، وتكلفة الأسمدة الكيماوية والتي يعتبر ٢٥٪ من قيمتها من التكاليف المحلية (٢) بالإضافة الى تكلفة البذار والتي تعتبر من المدخلات الأجنبية، وبناء على ما سبق فإننا نستنتج بأن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج لم يكن بسبب ارتفاع تكلفة المكونات الأجنبية فقط. وان انخفاض سعر صرف الدينار الاردني كان بمثابة سياسة تشجيعية للصادرات المحلية، وهذا ما تثبته كمية الصادرات المحلية من الحضر في عام "١٩٨٩" والتي بلغت (٤٤٨ر٢٧٠) الف طن، وهذه الكمية قد فاقت جميع الكميات التي تم تصديرها خلال

(١) لقد تم الحصول على متوسط الاسعار العالمية لسنة ١٩٨٩.

للمحاصيل قيد البحث من نشرة احصائيات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية والتي تصدر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الضرائب العامة. وأما متوسط الاسعار العالمية لسنة ١٩٨٨ فقد اخذت من الجدول رقم (١٣).

(٢) لقد قلنا فيما سبق بأن ما نسبته ٦٤٪ من تكاليف الاشتال تعتبر تكلفة أجنبية وما نسبته ٧٥٪ من تكاليف الأسمدة الكيماوية تعتبر تكلفة أجنبية.

فترة الدراسة، وقد كان من المتوقع أن تفوق الكميات المصدرة هذا الرقم فيما لو نجح إنتاج الموسم الشتوي لعام ١٩٨٩ (١).

جدول رقم (١٨)

متوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية للدونم الواحد في منطقة المرتفعات المرورية

المتوسط تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية للدونم الواحد		المحمول
١٩٨٩ (٢)	١٩٨٨ (١)	
٥٤ر٣	٥٠ر٤	ابندوره
٣٩	٢٦ر٧	اكوسا
٥٢	٥١ر٦	اباذلجان
١٥٣	١٢٥ر٢	اخيار
٦٥ر٦	٢٧	ازهره
٧١ر٨	٤٤ر٨	الفلل حلو
٥٣ر٨	٤١ر٣	اقاصوليا خضراء

- (١) دائرة الاحصاءات العامة، نتائج دراسة ادارة المزرعة، الاردن، عمان، ١٩٨٨ م.
- (٢) دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

(١) لقد أدت موجات الصقيع التي اجتاحت المملكة في ذلك العام الى انخفاض الإنتاج في بعض مناطق المملكة وانعدامه في مناطق أخرى.

جدول رقم (١٩)

متوسط تكاليف مستلزمات الانتاج المادية للدونم الواحد المزروع بالخضروات في منطقة وادي الاردن وذلك وفقاً لاسلوب الري بالتنقيط

القيمة بالدينار

المنطقة		المحمول
متوسط تكلفة مستلزمات الانتاج المادية للدونم الواحد		
١٩٨٩	١٩٨٨	
		<u>ديرعلا</u>
٩٣ر٥	٢٤	بندوره
٦٣ر٩	١٢ر٨	كوسا
٧٣ر٤	١٩ر٩	بادنجان
١٣٩ر٥	٨٠	اخيار
٦٨ر٥	٢٠	فلفل حار
٥٦	٢٠	فاصوليا خضراء
		<u>الشونة الشمالية</u>
١١٩	٥٠ر٣	بندوره
٩٢	٢٨	ملفوف
		<u>الشونة الجنوبية</u>
٩٩	٤٣ر٦	بندوره
١٠٥	٥١ر٩	بادنجان
٧٧ر٧	٢٦ر٢	كوسا
		<u>الغور المافي</u>
١٠١ر٥	٣٧ر٤	بندوره
٥٤ر٤	٢٦ر٥	بادنجان
٦٩	٢١ر٢	فاصوليا خضراء
١٠٦	٥٢ر٨	اخيار
٥٢	٢٢ر٩	فلفل حار

(١) دائرة الاحماءات العامة . نتائج دراسة ادارة المزرعة ، الاردن ، عمان ، ١٩٨٨ م .

(٢) دائرة الاحماءات العامة ، بيانات غير منشورة .

الفصل الخامس
السياسات الزراعية الواجب اتباعها لرفع المقدرة
التنافسية للصادرات الزراعية

أولاً : السياسة السعرية الزراعية الاردنية

ثانياً: سياسة التسويق الزراعية الاردنية

لقد تحدثنا في الفصول السابقة عن تكاليف انتاج محاصيل الحضر التقليدية محلياً، ثم تحدثنا عن تكلفة المكونات الأجنبية اللازمة لإنتاج هذه المحاصيل محلياً، وقد خرجنا من هذين الفصلين بنتيجة مفادها أن تكلفة انتاج محاصيل الحضر محلياً مرتفعة، وقد وجدنا أن ذلك يرجع الى امرين، اولهما: أن تكاليف مستلزمات الإنتاج المادية مرتفعة وقد وجدنا أن ذلك يعود بشكل مباشر الى أن معظم مستلزمات الإنتاج المادية يتم استيرادها من الخارج، وأما السبب الثاني وراء ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية، فقد وجدنا أنه يعود الى ارتفاع تكاليف التسويق وعلى الأخص تكلفة العبوات. وحيث أن المقدرة التصديرية لأي دولة تتأثر بتكاليف الإنتاج المحلية كأحد الأسباب، فقد توقعنا أن يكون ارتفاع تكلفة انتاج محاصيل الحضر محلياً احد أهم أسباب تراجع صادرات الأردن من الحضر. لذلك سنحاول في هذا الفصل أن نتعرف على مساهمة السياسات الزراعية في حل مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج محلياً لذلك سنتعرض لدراسة كل من السياسة السعرية الزراعية وسياسة التسويق الزراعي الأردنية لإرتباطهما الوثيق بتكاليف الإنتاج.

السياسة السعرية الزراعية:-

تعتبر السياسات السعرية من اهم اجزاء السياسات الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على السواء وذلك لعلاقتها الوثيقة والمباشرة بالمتغيرات الاقتصادية ذات الاثر المباشر على الاقتصاد القومي. هذا ويعتبر المستوى الاقتصادي من أهم محددات السياسات السعرية الزراعية، لذلك فان هذه السياسات تتباين بين الدول المختلفة تبعاً لمرحلة التطور الاقتصادي التي وصلت لها تلك الدول.

تعتبر السياسة السعرية الزراعية نوعاً من انواع التدخل في السوق للتحكم

بأسعار السلع الزراعية، وقد يكون هذا التدخل بشكل مباشر وذلك عن طريق تحديد أسعار السلع الزراعية لصالح المنتج او المستهلك، او بشكل غير مباشر وذلك من خلال التأثير على العرض، او الطلب، او دعم مستلزمات الانتاج - التي تؤثر في نهاية الامر وبشكل غير مباشر على اسعار السلع الزراعية -.

ان التعارض بين اهداف السياسة السعرية الزراعية وما قد ينشأ عن ذلك من مشاكل تلحق العديد من الآثار السلبية بالقطاع الزراعي يحتم علينا استخدام هذه السياسة بحذر شديد، الا انه لا يمكن تجاوزها في حالة فشل السوق في تحقيق عدالة توزيع الدخل داخل القطاع الزراعي، او بينه وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى، او في توجيه الانتاج المحلي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير كميات مناسبة للتصدير.

لقد وجدنا من الفصول السابقة بان انتاج الاردن من الحضر يتركز حول محاصيل معينة من اهمها: البندورة، والكوسا، والباذنجان، والخيار، والفاصوليا الخضراء، والفلفل، والزهرة، والملفوف، وان التكاليف الكلية لإنتاج هذه المحاصيل محلياً مرتفعة، وهذا يجعلنا نتساءل عن الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة السعرية الزراعية من اجل خفض تكاليف الإنتاج المحلية، وعن الإجراءات التي يجب أن تتبعها السياسة السعرية الزراعية الأردنية من اجل تحقيق هذا الهدف؟. تسعى السياسات السعرية الزراعية في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف من شأنها زيادة مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف:-

١ - وضع حد أدنى للسعر يعتمد على تكلفة الانتاج ويجب ان يضاف اليه نسبة معينة من الربح، ومن هذا السعر يجب ان يبدأ المزارع في الاسواق المركزية، كما ويجب أن يوضع حداً اعلى للسعر لا يسمح بتجاوزه وذلك لحماية المستهلك من

ارتفاع الاسعار بشكل كبير.

٢ - توفير مستلزمات الانتاج المستوردة باسعار معقولة وبنوعيات مناسبة وتشجيع اقامة صناعات محلية لانتاج ما يمكن انتاجه منها محلياً.

٣ - وضع حوافز تشجيعية لانتاج اصناف جديدة او لتحسين نوعية الانتاج القائم.

ان وضع سياسة سعرية زراعية تعمل على تحقيق النقاط السابقة سوف يعمل على:-

١ - توسيع السوق المحلي امام منتجات القطاع الصناعي:-

ان ضمان تحقيق عائد مقبول للمزارع من خلال وضع حد ادنى للسعر يعتمد على تكلفة الإنتاج مضافاً إليه نسبة معينة من الربح، يعني استقرار دخل تلك الفئة من السكان التي تتميز بميل حدي مرتفع للاستهلاك، وهذا يعني ان الطلب الحقيقي على منتجات القطاع الصناعي سوف يزداد أي ان السياسة السعرية الزراعية سوف تساهم في التغلب على مشكلة ضيق السوق التي تواجه القطاع الصناعي. ومن البحث وجدنا بأن اسعار الخضروات التي تنتج محلياً تحدد بواسطة المزاد في الاسواق المركزية على ضوء الكميات المعروضة والمطلوبة ودون أن توجه أي اهتمام لتكلفة الإنتاج، وهكذا فإن المزارع قد يسوق انتاجه بسعر اكبر من التكلفة - وذلك اذا كانت الكميات المطلوبة اكبر من الكميات المعروضة، اي ان المزارع سوف يحقق ارباحاً جيدة -، وقد يقوم بتسويق انتاجه باسعار اقل من تكلفة الانتاج - وذلك اذا كانت الكميات المعروضة اكبر من الكميات المطلوبة، اي ان المزارع سوف يخسر -، وهكذا وبناء على ما سبق فإننا نستطيع القول بان دخل المزارع متذبذب، فقد يحقق دخلاً مرتفعاً من محصول ما، وقد يخسر في محصول آخر.

٢ - زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة:-

إن تشجيع اقامة صناعات لإنتاج مستلزمات الإنتاج محلياً يعتبر امراً ضرورياً للحفاظ على جودة الانتاج المحلي والتقليل من تكاليف الانتاج، وهذا يؤدي الى زيادة مقدرة منتجاتنا على المنافسة في الاسواق الخارجية، اي زيادة الصادرات المحلية من الخضار، وبالتالي زيادة تدفق العملات الصعبة للداخل، كما ان تشجيع اقامة صناعات محلية لانتاج ما يمكن انتاجه من مستلزمات الانتاج المستوردة محلياً - أي الاستغناء عن استيراد تلك المواد - يقلل من تدفق العملات الصعبة للخارج مما يعني زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة.

لقد وجدنا مما سبق^(١) ان معظم مستلزمات الانتاج المادية التي يستخدمها المزارع الأردني مستوردة، وان عملية الاستيراد منوطة بالقطاع الخاص، وانه لا يوجد رقابة على عملية استيراد تلك المدخلات، لذلك فان الانواع المستوردة من نفس المدخل متعددة، ومعظمها غير ملائم للبيئة الزراعية المحلية، واسعارها غير ثابتة - بسبب ارتباطها باسعار الصرف -، وهذا يتسبب في انخفاض مستوى جودة المنتجات المحلية، وارتفاع تكاليف انتاجها، الامر الذي يؤثر سلباً على مقدرة منتجاتنا على المنافسة في الاسواق الاجنبية، وهذا يعتبر من اهم الاسباب التي ادت الى التراجع المستمر في كمية الصادرات السنوية من الخضروات^(٢).

مما سبق نستطيع القول أنه لا يوجد سياسة سعرية زراعية في الاردن بالمعنى الصحيح، لذلك فإن وضع سياسة سعرية زراعية يعتبر امراً ضرورياً لتسريع

(١) انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٢) انظر الفصل الاول، الصادرات الزراعية.

عجلة التنمية الاقتصادية المحلية وذلك لمساهمتها الواضحة في توفير العملات الصعبة التي تعتبر ضرورية جداً لتمويل نشاطات القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتوسيع السوق المحلي أمام منتجات هذه القطاعات، وهكذا فإن استمرار غياب هذه السياسة يؤثر سلباً على التنمية الزراعية التي تمثل الخطوة الأولى على طريق التنمية الاقتصادية.

ثانياً: السياسة التسويقية:-

تهتم السياسة التسويقية بتنظيم العلاقة بين جميع الأطراف التي تشارك في العملية التسويقية، فهي تعتبر الحلقة التي تصل بين كل من قطاعات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، بشكل يضمن تحقيق مصالح هذه القطاعات جميعاً.

يقوم قطاع التوزيع - في ظل سياسة تسويقية صحيحة - بنقل آراء المستهلكين حول نوعية الإنتاج القائم ومستوى جودته، رغبات المستهلكين واحتياجاتهم إلى قطاع المنتجين، وهذا يؤدي إلى التغيير في تركيبه الإنتاج المحلي أو في الكميات المنتجة لمواكبة التغيير المستمر في الطلب، وهكذا فإننا نلاحظ بأن جميع الأطراف التي تشارك في العملية التسويقية تستفيد، فقطاع المستهلكين يستطيع أن يشبع رغباته وحاجاته، وقطاع التوزيع يمكن أن يزيد أرباحه نتيجة زيادة الأقبال على السلع التي يقومون بتوزيعها، وقطاع الإنتاج يتمكن من تحقيق أرباحاً إضافية نتيجة توسع الإنتاج وتنوعه.

إن دور سياسة التسويق لا ينتهي عند تنظيم العلاقة بين الأطراف المشتركة في العملية التسويقية بل يتعداها ليشمل مهمة البحث عن منافذ تسويقية جديدة - داخلية وخارجية -، ودراسة احتياجات تلك الأسواق، وتنظيم انسياب الإنتاج إليها، وذلك

لزيادة صادرات الدولة اي زيادة حصيلتها من العملات الصعبة. وقد قلنا سابقاً أن الكميات التي تصدر سنوياً من الخضار غير مستقرة، وذلك بسبب ضعف مقدرتنا على المنافسة في الأسواق الخارجية لبعض المنتجات الزراعية - بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية بشكل عام وتكاليف التسويق بشكل خاص -.

وهذا ما دفعنا للحديث عن سياسة التسويق الزراعي للتعرف على دور الأجهزة التسويقية الأردنية في زيادة المقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية من خلال خفض تكاليف العبوات، وتوفير احصاءات عن الطلب المحلي والخارجي - من اجل تنظيم انسياب الإنتاج المحلي الى الأسواق الخارجية - . ومن البحث وجدنا أن الأجهزة ذات العلاقة بالتسويق الزراعي تتمثل بالجهات التالية:-

- ١ - وزارة الزراعة.
- ٢ - وزارة التموين ووزارة الصناعة والتجارة.
- ٣ - المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية.
- ٤ - الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية.
- ٥ - المنظمة التعاونية.
- ٦ - الأسواق المركزية.
- ٧ - نقابة تجار الفاكهة والخضار.
- ٨ - مؤسسة تنمية الصادرات.

وقد وجدنا من البحث أن اجهزة التسويق ذات العلاقة بتكاليف التسويق هي المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية، والشركة الأردنية لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية، وقد وجدنا أنه من ضمن الأهداف المرسومة للمؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية مراقبة جودة المنتجات الزراعية المعروضة بالأسواق المحلية، والكشف عن عبواتها،

ومن البحث وجدنا أن لهذه المؤسسة مكاتب في الاسواق المركزية مهمتها الكشف على تدرج المحاصيل والتأكد من مدى نضج المحصول، اما بالنسبة لفحص العبوات فإنه لا يدخل ضمن نشاطات المؤسسة الفعلية مع انه يقع ضمن اهدافها المرسومة. كما وجدنا أن الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية قد رسم لها هدف ادارة اسواق بيع المنتجات الزراعية في مناطق الانتاج بما في ذلك الاشراف على تصنيف وتدرج وتعبئة وتخزين المنتجات الزراعية.

وقد وجد من البحث بأن هذه الشركة تقوم بالفعل بادارة اسواق مواقع الانتاج في العارضة، والكرامة، الا ان هذه الاسواق تحتاج الى توفر عدد اكبر من خطوط الفرز والتدرج، كما ويوجد في تلك الاسواق مصانع للعبوات الخشبية تستخدم لتعبئة الانتاج المحلي ولكن هذه العبوات لا تصلح لاغراض التصدير، بسبب ارتفاع نسبة الفاقد في المحصول المعبأ بها، كما أن تكاليف العبوات الخشبية مرتفعة لأن جميع المدخلات المادية لهذه الصناعة مستوردة. وهكذا فإننا نستطيع القول بأن كلاً من المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية، والشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية، لم تقم بأي عمل من شأنه التقليل من تكاليف العبوات كمحاولة للتغلب على مشكلة ارتفاع تكاليف التسويق.

واما عن دور السياسة التسويقية الزراعية في توفير المعلومات التسويقية^(١)، فقد وجدنا من البحث أن البيانات المتوفرة عن القطاع الزراعي الأردني تتمثل ببعض المعلومات عن المساحات المزروعة، والكميات المنتجة سنوياً، والكميات الصادرة والواردة من وإلى الاسواق المركزية.

(١) المقصود بالمعلومات التسويقية توفر البيانات الكاملة والدقيقة عن الاسعار، والكميات المطلوبة في الاسواق المحلية والخارجية.

وهذه البيانات تقوم وزارة الزراعة بتوفيرها، كما وجدنا أن الاسواق المركزية تقوم برصد معدلات الاسعار اليومية، والكميات الصادرة والواردة من والى السوق المركزي، وهذا كل ما لدينا من معلومات، لذلك فإن اعطاء التصاريح الخاصة بتصدير الخضار المنتجة محلياً من قبل وزارتي التموين والصناعة والتجارة تم بصورة عشوائية لا تركز على أي اساس علمي. حيث لا تقوم وزارة الزراعة باعطاء معلومات عن طبيعة الطلب الخارجي في المناطق المجاورة تم تقديم التصاريح للمزارعين الذين يرغبون في الانتاج لغايات التصدير.

إن استمرار التهاون في توفير المعلومات التسويقية سوف يساعد على تعميق مشكلة تراجع الصادرات المحلية من الخضار، وذلك لأن تنظيم انسياب الإنتاج المحلي الى الأسواق الخارجية - والذي يعتبر من اهم العوامل التي تساعد على زيادة المقدرة التنافسية للمنتجات المحلية - لا يمكن أن يتم دون توفر معلومات كافية وصحيحة عن الطلب الخارجي.

كما أن عدم انتظام انسياب الإنتاج الى الأسواق الخارجية قد يعود لعدم توفر مستودعات مبردة تكفي لتخزين الفائض من المحاصيل الزراعية التي تنتج محلياً، أو نتيجة ضعف قطاع التصنيع الغذائي، أو للسببين معاً، ومن البحث وجدنا أن الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية تمتلك مخازن مبردة في منطقة العارضه بطاقة تبلغ حوالي الف طن، اضافة الى توفر مخازن للتبريد في اسواق الجملة المركزية في عمان واربد وتستخدم لتخزين كل من البصل والبطاطا والتفاح، كذلك فإن هناك مخازن تبريد اخرى تابعة لوزارة التموين. إن سرعة تلف الخضروات يجعل من عملية التخزين في المستودعات المبردة لا تتعدى بضعة ايام في احسن الاحوال، لذلك فان وجود مستودعات التبريد يمثل حلاً جيداً لمشكلة الاختناقات

التسويقية فقط في حالة توفر منافذ تسويقية قادرة على استيعاب هذا الفائض، اما في ظل الضعف الشديد الذي تعاني منه السياسة التسويقية الاردنية، فان وجود هذه المستودعات لا يعتبر ذا اهمية على صعيد حل مشكلة الإختناقات التسويقية.

وبالنظر في الصناعات الغذائية كأحد السياسات لحل مشكلة الاختناقات التسويقية فانه يلاحظ ان هذه الصناعات يمكن تصنيفها على النحو التالي (١):-

١ - الصناعات الغذائية المعتمدة على الخضروات.

٢ - الصناعات الغذائية المعتمدة على الفواكة.

٣ - الصناعات الغذائية المعتمدة على الحبوب.

١ - المصانع المعتمدة على الخضروات تتمثل ب:-

أ - مصانع انتاج رب البندورة:-

وعدها ثلاثة مصانع في العارضه وغور الصافي وماركا وجميعها تابعه للشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية، ونتاجها يفيض عن الاستهلاك المحلي، وهناك صناعة اخرى لصناعة الكاتشب.

ب - المخللات:-

يوجد منها ثلاثة مصانع، اثنان منها يلجأن الى تصنيع مواد اخرى بالاضافة الى المخلل، اما الثالث فهو تقليدي، في حين مازالت الاردن تستورد هذه المادة من الخارج. ج- صناعة العصير:-

يوجد خط واحد لانتاج عصير البندوره وهو تابع للشركة الاردنية لتسويق المنتوجات الزراعية بطاقة انتاجية مقدارها ٢طن/ساعة. أما بالنسبة للصناعات التي تعتمد على الفواكه فقد وجد ان اهمها صناعة عصير الفواكه ويوجد منها خمسة عشر مصنعا اثنان منها ينتجان العصير الطبيعي (٢).

(١) وزارة الزراعة، تقرير لجنة التصنيع الغذائي.

(٢) وزارة الصناعة والتجارة، مديرية الصناعة، قسم الصناعات الغذائية والزراعية والورقية والتعبئة والتغليف، واقع قطاع الصناعات الغذائية حتى ١٥/٨/١٩٨٨م.

كما وجدنا بان اهم الصناعات التي تعتمد على الحبوب والبقوليات الصناعات

التالية:-

أ - صناعة تعليب الحمص والفول:-.

ويوجد منها ثلاث مصانع يملكها القطاع الخاص وتقوم ايضاً بتعليب الفاصوليا
والبازيلا.

ب - صناعة المعكرونة:-.

ويوجد مصنعان ولا زالت الدولة تستورد المعكرونة والشعيرية.

ج- مصانع البسكويت:-.

ويبلغ عددها (١٨) مصنع (١).

د - معاصر السمسم:-.

و يبلغ عددها (١٧) معصرة (٢) تقوم بصناعة الحلاوة والطحينية.
وهناك صناعات اخرى قائمة حالياً منها:-.

صناعة السكاكر والحلويات وعددها ٢٦ مصنعاً.

صناعة المشروبات الغازية وعددها ٤ مصانع.

صناعة المشروبات الروحية وعددها ٣ مصانع.

صناعة التبغ والسجائر.

(١) وزارة الصناعة والتجارة، المرجع السابق مباشرة.

(٢) وزارة الصناعة والتجارة، المرجع السابق مباشرة.

مما سبق نستطيع القول بان غالبية الصناعات الغذائية في الاردن تعتمد اعتماداً كلياً على استيراد مدخلات انتاجها، وبالتالي يلاحظ ان انشاء مثل هذه الصناعات لم يتم اساساً على الحاجة لحل مشكلة الاختناقات التسويقية، أو على اساس توفر المدخلات المحلية من الانتاج الزراعي. ونظراً للتوسع في الزراعة المروية، وفي استخدام الوسائل التكنولوجية في الزراعة، والمبيدات والعلاجات الزراعية مما ادى الى زيادة الانتاجية، فلا بد من اعادة صياغة السياسات الزراعية وخاصة السياسة التسويقية بحيث تتجه لتصنيع الفائض من الإنتاج الزراعي المحلي.

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

١ - لقد شهد الأردن تطوراً ملحوظاً في إنتاج الخضر خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٨٨ إلا أن الإنتاج المحلي من الخضر لم يكن مستقراً. ٢ - لقد وجد من البحث بأن الكميات التي تصدر سنوياً من الخضار متقلبة بين الزيادة أحياناً والنقصان أحياناً أخرى كما أننا لم نجد أي علاقة تربط بين الكميات المنتجة سنوياً والكميات المصدرة مما يعني أن التوسع في إنتاج الخضر الذي شهدته المملكة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٨ كان عشوائياً وهذا ما أثبتته الدراسة، هذا وقد وجد بأن قيمة الصادرات الأردنية الزراعية غير مستقرة وقد كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الأردنية الكلية متقلبة وكان الاتجاه العام لها يسير نحو الإنخفاض، أما بالنسبة لمساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد تراجعاً مستمراً خلال فترة الدراسة.

٣ - لقد وجد من الدراسة بأن نسبة تكاليف مستلزمات الإنتاج من تكاليف الإنتاج الكلية في مناطق المرتفعات أعلى منها في مناطق وادي الأردن سواء تلك التي تستخدم أسلوب الري السطحي أو أسلوب الري بالتنقيط، وقد وجد بأن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع تكلفة المياه في منطقة المرتفعات، أما في مناطق وادي الأردن فقد وجدنا من الدراسة بأن نسبة تكاليف مستلزمات الإنتاج المادية في المناطق التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط أكبر منها في أسلوب الري السطحي وقد وجد بأن السبب في ذلك يعود إلى استخدام الملمش في أسلوب الري بالتنقيط وعدم استخدامه في أسلوب الري السطحي إضافة إلى استخدام كميات أكبر من العلاجات والمبيدات في أسلوب الري بالتنقيط مقارنة بأسلوب الري

السطحي، وعند حساب متوسط نسبة تكلفة مستلزمات الإنتاج المادية من تكاليف الإنتاج الكلية وجدنا انها بالمرتفعات تشكل ما نسبته ٣٦٪ من إجمالي تكاليف الإنتاج وحوالي ٢٦٪ في مناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط و ١٧٪ في مناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري السطحي.

٤ - لقد وجد من البحث بان تكاليف العمالة اللازمة للدونم الواحد في مناطق المرتفعات أكبر منها في مناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط، كما وجدنا بأن تكلفة العمالة في مناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط أكبر منها في المناطق التي تستخدم أسلوب الري السطحي وقد وجدنا بأن سبب ذلك يعود إلى استخدام الملمش وشبكات الري في أسلوب الري بالتنقيط ضمن مدخلات الإنتاج وهذه تحتاج إلى أيدي عاملة لفرشها فوق التربة، كما أن وعورة الأراضي الزراعية في المرتفعات يجعلها بحاجة إلى ساعات عمل أكبر لاتمام عملية فرش الملمش وشبكات الري فوق التربة ولهذا السبب فإن تكلفة العمالة في المرتفعات أكبر منها في مناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط.

٥ - لقد وجد عند دراسة تكاليف الخدمات أنها بمنطقة المرتفعات أكبر منها في مناطق وادي الأردن كما وجدنا أنها في أسلوب الري بالتنقيط أكبر منها في أسلوب الري السطحي وقد وجد أن سبب ذلك يعود الى استخدام مضخات خاصة لري المحاصيل التي تزرع بأسلوب الري بالتنقيط، أما السبب في ارتفاع هذه التكلفة في منطقة المرتفعات مقارنة بمناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط فيعود لطبيعة الأراضي الزراعية في المرتفعات والتي تحتاج الى استخدام مضخات للري تتناسب وطبيعة هذه الأراضي.

٦ - لقد وجد من الدراسة بأن التكاليف الأخرى في المرتفعات أكبر منها في مناطق وادي الأردن وأنها في أسلوب الري بالتنقيط أكبر منها في أسلوب الري السطحي وقد وجد بأن السبب في ذلك يعود بشكل أساسي الى اهتلاك شبكات الري والآلات.

٧ - لقد وجد بأن تكاليف التسويق في مناطق وادي الأردن أكبر منها في مناطق المرتفعات وقد وجدنا أن السبب في ذلك يعود إلى انخفاض تكاليف النقل في مناطق المرتفعات وذلك بسبب قربها من مراكز التسويق، كما وجدنا بأن تكاليف التسويق لا تختلف تبعاً لاختلاف أسلوب الري أو العروة الزراعية، وأخيراً فقد وجدنا بأن ارتفاع تكاليف التسويق الزراعي يعود وبشكل مباشر إلى ارتفاع تكلفة العبوات.

٨ - لقد وجدنا أن تكاليف الإنتاج الكلية للدونم الواحد المزروع في منطقة المرتفعات أكبر من تكاليف الإنتاج الكلية للدونم المزروع في منطقة وادي الأردن كما وجدنا بأن تكاليف الإنتاج الكلية للدونم الواحد الذي يزرع باستخدام أسلوب الري بالتنقيط أكبر منها للدونم الواحد الذي يزرع باستخدام أسلوب الري السطحي، كما وجدنا بأن تكاليف إنتاج الكيلو غرام الواحد من محصولي البندورة والكوسا أقل من متوسط سعرها العالمي سواء تلك التي تزرع في مناطق وادي الأردن أو في مناطق المرتفعات أو وفقاً لأسلوب الري السطحي أو أسلوب الري بالتنقيط، كما وجدنا بأن تكلفة إنتاج الكيلو غرام الواحد من محصول الخيار، الفاصوليا الخضراء، الملفوف والفلفل الحار أكبر من متوسط سعرها العالمي، كما وجدنا بأن تكلفة إنتاج الكيلو غرام الواحد من محصول الباذنجان الذي يزرع في منطقة المرتفعات المروية أو في مناطق وادي الأردن التي تستخدم

أسلوب الري السطحي اقل من متوسط سعره العالمي، وأخيرا فقد وجدنا بأن تكاليف إنتاج الكيلو غرام الواحد من محصول الزهرة في مناطق المرتفعات اقل من متوسط سعرها العالمي.

٩ - لقد وجد بأن متوسط نسبة التكلفة الأجنبية من تكاليف الإنتاج الكلية في مناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري السطحي أكبر منها في المناطق التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط وقد وجدنا أن السبب في ذلك يعود بشكل أساسي إلى استخدام الأسمدة الكيماوية التي تعتبر من المكونات الأجنبية في أسلوب الري السطحي والأسمدة العضوية التي تعتبر من المكونات المحلية في أسلوب الري بالتنقيط.

لقد وجدنا أن نسبة التكلفة الأجنبية من تكاليف الإنتاج الكلية في مناطق وادي الأردن التي تستخدم أسلوب الري بالتنقيط أكبر منها في مناطق المرتفعات وقد وجد بأن سبب في ذلك يعود إلى إرتفاع تكاليف المياه في مناطق المرتفعات والتي تعتبر من التكاليف المحلية.

١٠- لقد وجد من الدراسة بأن إنتاج كافة محاصيل الخضروات التقليدية محليا يعتبر موفرا للعمليات الصعبة كما وجدنا بأن متوسط التكلفة الأجنبية اللازمة لإنتاج الكيلو غرام الواحد من محاصيل البندورة، الباذنجان، الكوسا، الخيار في منطقة وادي الأردن والمرتفعات متساوية.

١١- لقد أدى إنخفاض سعر صرف الدينار الأردني الى ارتفاع تكاليف الإنتاج الكلية وذلك بسبب اعتماد القطاع الزراعي على استيراد معظم مدخلات انتاجه المادية، كما وجدنا بأن نسبة الزيادة في تكاليف الإنتاج المحلية كانت أقل من نسبة زيادة الأسعار العالمية، كما وجدنا بأن الصادرات الأردنية من الخضراوات قد ازدادت

في عام ١٩٨٩ حيث فاقت جميع الكميات السنوية التي صدرت خلال فترة الدراسة وهذا يعني ان انخفاض سعر صرف الدينار الأردني قد كان بمثابة سياسة تشجيعية للصادرات الزراعية الأردنية.

١٢- لقد وجدنا بأن المنتجات الأردنية من الخضروات غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي مقارنة بإنتاج الدول المنافسة، وسوء التوضيب والتعبئة مقارنة بالمعروضات الأجنبية، وعدم توفر اي معلومات عن الطلب الخارجي بهدف التعرف على احتياجات تلك الأسواق كما ونوعاً، إضافة الى ارتفاع اجور الشحن الجوي كما وجدنا بأنه لا يوجد لدينا سياسة ثابتة لتصنيع فائض الإنتاج من المحاصيل الزراعية وان الصناعات الغذائية القائمة حالياً تعتمد في معظمها على المواد الأولية المستوردة.

وبناء على ما سبق فقد توصلنا في هذه الدراسة الى أنه لا يوجد لدينا سياسة سعرية زراعية بالمعنى الصحيح وان سياسة التسويق الزراعي ضعيفة جداً وان قطاع الصناعات الغذائية قطاع متعثراً أي أن سياسة التصنيع الغذائي في الأردن ضعيفة.

ثانياً: التوصيات:-

١ - توصي الدراسة بضرورة حث الشركات المستوردة على توفير مستلزمات الإنتاج الأساسية ذات النوعيات الجيدة، والإنتاجية المرتفعة، والأسعار المعقولة، ودعوة مديرية المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارة وبقية الجهات ذات العلاقة بوضع المواصفات الفنية الخاصة بتلك المدخلات المستوردة، وهذا على المدى القصير، اما بالنسبة للتوجه بعيد المدى فتوصي الدراسة بضرورة اقامة مشاريع محلية لانتاج تلك المدخلات وتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في تلك المشروعات مثل اقامة مشروعات لإكثار البذار، ونتاج الأشتال، واقامة مصانع للأسمدة العضوية التي تعتمد على المواد العضوية المتوفرة محلياً، والطلب من شركة الفوسفات الاردنية وشركة البوتاس العربية بانتاج أسمدة مركبة^(١) تتلائم وظروف الزراعة المحلية وانشاء صناعة للمبيدات الزراعية، أو تشجيع اقامة مشروعات خلط وتعبئة المبيدات التي لا يمكن تصنيعها محلياً، ودعوة المصانع المحلية الى اضافة خطوط انتاج تكملة انايب الري بدلا من استيرادها، وذلك لتخفيض تكلفة الإنتاج المحلية.

٢ - توصي الدراسة بضرورة فتح مراكز تدريب مهنية للعاملين في القطاع الزراعي بغية تطوير مهاراتهم واكسابهم الخبرات الفنية المتقدمة، وايجاد الحوافز المادية والمعنوية لاجتذاب الكفاءات الزراعية، وضرورة التنسيق بين وزارة الزراعة ووزاري التعليم العالي والتربية والتعليم فيما يتعلق بالتخصصات الزراعية، وذلك للحصول على التخصصات المطلوبة من العمالة المحلية تمهيدا للإستغناء تماما عن العمالة الأجنبية.

(١) مثل سماد سوبر فوسفات الأحادي أو الثلاثي وسماد كلوريد البوتاسيوم وذلك لتغطية الطلب المحلي على هذه الأسمدة.

- ٣ - توصي الدراسة بضرورة انشاء شركة لتأجير العبوات للمزارعين، وضرورة اعفاءها من أية رسوم أو ضرائب، وذلك بغية تخفيف كلفتها على المزارعين.
- ٤ - توصي الدراسة بأن تبدأ المزاودة على اسعار الخضار والفواكه في السوق المركزي بحد ادنى مساو لتكلفة الإنتاج.
- ٥ - توصي الدراسة بضرورة اعادة النظر بأسلوب تجميع البيانات الزراعية وتحديثه، للحصول على ارقام واقعية، وذلك من خلال التعاون بين وزارة الزراعة، ودائرة الإحصاءات العامة، وفتح مراكز لتجميع البيانات الزراعية في مواقع الإنتاج، اضافة إلى دراسة احتياجات الأسواق التقليدية والجديدة وتزويد القطاع الخاص بتلك المعلومات لتنظيم عملية التصدير.
- ٦ - توصي الدراسة بضرورة دعم الصادرات الأردنية كما هو الحال في البلدان المنافسة.
- ٧ - توصي الدراسة بضرورة تطبيق التشريعات المتعلقة بالتدريج والتوضيب والمواصفات القياسية لمنتجات الخضار وعبواتها.
- ٨ - تشجيع انشاء صناعات غذائية تقوم على استخدام المحاصيل المنتجة محليا واعطاءها كافة التسهيلات والإعفاءات الجمركية على مستورداتها من المدخلات الهامة لانتماء نشاطها الإنتاجي.

قائمة المراجع العربية

أولاً: الكتب:-

- ١ - انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتبعية، (مركز الائماء القومي: بيروت، ١٩٨٠)
- ٢ - افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، (مركز الكتب الاردني: الاردن، ١٩٨٨).
- ٣ - هانز باخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، (الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر، ١٨٧٧).
- ٤ - وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، (دار كتابكم: الاردن، ١٩٨٧).
- ٥ - كامل بكري، الإقتصاد الدولي، (دار الجامعات المصري: الإسكندرية، ١٩٧٧).
- ٦ - محم عبدالشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، (دار الوحدة للطباعة والنشر: بيروت، ١٩٨٨).
- ٧ - محمد عبدالعزيز، عجمية وآخرون مقدمة في التنمية والتخطيط، (دار النهضة للطباعة والنشر: بيروت، ١٩٨٣).
- ٨ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العرض والطلب لمنتجات الحضر والفاكهة في بعض دول المشرق العربي - المملكة الاردنية الهاشمية - (١٩٨٢).

ثانياً: المنشورات الرسمية:-

- ١ - البنك المركزي الأردني: التقرير السنوي، إعداد مختلفة.
- ٢ - دائرة الاحصاءات العامة: نتائج دراسة إدارة المزرعة، ١٩٨٨.
- ٣ - دائرة الاحصاءات العامة: نتائج دراسة الاسعار الزراعية، ١٩٨٨.
- ٤ - دائرة الاحصاءات العامة: الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، اعداد مختلفة.
- ٥ - وزارة الصناعة والتجارة: واقع قطاع الصناعات الغذائية، ١٩٨٨.
- ٦ - وزارة الزراعة: احصاءات زراعية، إعداد مختلفة.
- ٧ - وزارة التخطيط: خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.

ثالثاً: المجلات:-

فؤاد مرسي، "التخطيط الراهن للتصدير"، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٣٨، أكتوبر، ١٩٦٩.

ثالثاً: أخرى:-

١ - دراسة: واقع ومشاكل التسويق الزراعي في الاردن وأساليب تطويره، وزارة الزراعة،

١٩٨٦.

٢ - دراسة: حلول مقترحة لمشاكل الانتاج الزراعي، وزارة الزراعة، ١٩٨٥.

٣ - دراسة: خفض تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي، وزارة الزراعة، ١٩٨٩.

٤ - دراسة: تقرير لجنة التصنيع الغذائي، وزارة الزراعة، ١٩٨٥.

٥ - دراسة: محضر اجتماع لجنة اعادة ائمان الصادرات الزراعية، البنك المركزي، ١٩٨٩.

قائمة المراجع الإنجليزية :-

First: Books:-

- 1 - A. Hirshman, The Strategy of Economic Development, Yale University Press, 1958.
- 2 - Charles P. Kindleberger, Economic Development, McGraw. Hill Book Company, New York, 1958.
- 3 - Charles P. Kindle Berger, Foreign Trade and the National Economy, Yale University Press, 1962.
- 4 - Gerald M. Meier, Robert E. Baldwin, Economic Development Theory, History, Policy, John Wiley and Sons, Inc, New York, 1957.
- 5 - J. Viner, International Trade and Economic Development, Oxford, 1953.
- 6 - Pan. A. Yotopoulos, Jeffery Nugent, Economics of Development Empirical Investigations, USA, 1976.
- 7 - Stephen Enre, Economics For Development, Prentice - Hall, Inc, New Jersey, 1963.
- 8 - Stephen Spicgelelas, Charles Welsh, Economic Development, Prentice - Hall, Inc, New Jersey, 1970.
- 9 - Theodore Morgan, Economic Development, Concept and Strategy, Harper and Row, Publishers, Inc. New York, 1975.
- 10- Tinbergen, Jancoord, Reshaping the International Order, New York, 1976.

11- William Loehr, Jhon P. Powelson, The Economics of Development and Distribution, Harcourt Brace Jovanovich, Inc. New York, 1981.

Second: Journals:-

1 - H. Chenery, A. Strout, "Foreign Assistance and Economic Development", American Economic Review, Sept. 1960.

817854